

مَصْرَفَ لِيْبِيَا الْمَرْكَزِيَّ
CENTRAL BANK OF LIBYA



تقرير الإستقرار المالي

2023



تقرير الإستقرار المالي

2023

مصرف ليبيا المركزي
إدارة البحوث والإحصاء - طرابلس

حقوق الطبع والنشر محفوظة 2023 ©



يُسْرِنِي أن أقدم لكم التقرير الثالث للإستقرار المالي لعام 2023م، الذي يأتي في اطار جهودنا المتواصلة لضبط الانفاق العام واستقرار سعر الصرف والحفاظ على الاستدامة المالية وتعزيز الاستقرار المالي في بلادنا. والذي يدعم أهداف مصرف ليبيا المركزي المضمنة في قانونه وهي تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في استقرار المستوى العام للأسعار، وسلامة النظام المصرفي، ونظام مدفوعات آمن وفعال. لقد عمل مصرف ليبيا المركزي خلال السنوات الماضية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تشكل حجر الزاوية في سياستنا النقدية.

كان من أبرز هذه الأهداف الحفاظ على مستوى مستدام من الاحتياطيات الأجنبية تتيح هامش أمان لأغراض التحوط وخط دفاع ثانٍ لسعر الصرف فضلاً على كونها أداة ادخار لصالح الأجيال القادمة. كما تمثل عازلاً ضد الصدمات الخارجية وعدم اليقين المحلي. هذه الاحتياطيات تشكل الدعامة الأساسية لاستقرار سعر الصرف. كما تمكن المصرف المركزي من تنشيط قناة الائتمان التي تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وتمويل التجارة.

كما فرضت التحديات الجيوسياسية العالمية وما يتبعها من تداعيات وعمقت الضغوط التضخمية وأدت إلى سياسات تشديدية على مستوى المصارف المركزية في شتى أنحاء العالم لاحتواء التضخم كما فرضت تحديات مهمة على البلدان في مختلف بلدان العالم، ومنها ليبيا. وفي ضوء كل هذه التحديات استطاع المصرف المركزي أن يراقب بعناية أثر ارتفاع الأسعار الدولية على التضخم المحلي، وجنب الاقتصاد الليبي هذه الصدمة المعاكسة على صعيدي التضخم والنشاط الاقتصادي.

وفي إطار رؤيتنا لتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي لتذليل الصعوبات والتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي، فإننا نعتبر تطوير وسائل الدفع الإلكتروني خطوة جوهرية نحو تحقيق هذا الهدف. فقد قطعنا شوطاً كبيراً في هذا المجال من خلال تعزيز البنية التحتية للنظام المالي وتوسيع نطاق استخدام التقنيات المالية الحديثة.

عن طريق إطلاق عدة مشروعات للدفع الإلكتروني خلال العام 2023، والتي كان من أهمها: مشروع نظام المدفوعات الفورية Instant Payment، ومشروع المصرفية المفتوحة Open Banking، ومشروع المنصة المركزية لبيانات الزبائن (اعرف زبونك إلكترونياً) E-KYC. هذا التوجه لا يسهم فقط في تسهيل العمليات المالية اليومية للمواطنين والمؤسسات، بل يعزز أيضاً من فعالية الاقتصاد الوطني ويرفع من كفاءته. كما حقق المصرف المركزي معدلات مرتفعة في الشمول المالي.

وأكدت مؤشرات السلامة المالية وخارطة المخاطر ومؤشر الاستقرار المالي المستخدمة في هذا التقرير نجاعة مصرف ليبيا المركزي في تعزيز كفاءة القطاع المصرفي والمالي في ليبيا، وذلك بفضل تمتع المصارف في ليبيا بمستويات مرتفعة من رأس المال ومستويات مريحة من السيولة والربحية، بالإضافة إلى الرقابة المصرفية الحصيفة التي يمارسها مصرف ليبيا المركزي وتطبيقه للمعايير الدولية بهذا الخصوص. كما عززت جهود توحيد مصرف ليبيا المركزي في تحسين الثقة بينه وبين المصارف التجارية. وتحققت تقدمات مهمة في هذا السياق، بما في ذلك اندماج عدد من الإدارات بشكل كامل، ومنها إدارة الرقابة على المصارف والنقد وإدارة البحوث والاحصاء. وما زال العمل جارياً على استكمال توحيد جميع الإدارات والأقسام في المصرف المركزي، بالإضافة إلى وضع خطة شاملة لمعالجة آثار الانقسام.

وفي أعقاب الكارثة الإنسانية التي اجتاحت ليبيا في 10 سبتمبر 2023 بسبب عاصفة "دانيال" التي عصفت بمدينة درنة ومناطق الجبل الأخضر، مخلفة خسائر فادحة في الأرواح، ودمارا كبيرا قدرت تكلفته بنحو 1.65 مليار دولار، يبذل مصرف ليبيا المركزي جهوداً حثيثة للمساهمة في إعادة إعمار وتأهيل المناطق المتضررة. من خلال زيادة التنسيق بين الجهات المعنية لضمان استكمال المشاريع القائمة بأفضل وجه، بهدف رفع المعاناة عن الأهالي وإعادة الحياة إلى طبيعتها في المناطق المتضررة.

ختاماً، نؤكد التزامنا بمواصلة العمل على تعزيز الاستدامة المالية والاستقرار المالي في ليبيا، مسترشدين في ذلك بأفضل الممارسات الدولية وبما يتوافق مع خصوصيات الاقتصاد الليبي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ...

ناجي محمد عيسى
مُحافظ مصرف ليبيا المركزي

تقديم

يسر مصرف ليبيا المركزي أن يقدم تقريره السنوي الثالث للاستقرار المالي لعام 2023 إلى الجهات المعنية بالنظام المالي بصورة خاصة، وإلى الباحثين والجمهور بصورة عامة، ويأتي إصدار هذا التقرير في إطار الجهود المبذولة من قبل مصرف ليبيا المركزي لتعزيز الاستقرار المالي في ليبيا. وإن تزايد الاهتمام بموضوع الاستقرار المالي من قبل السلطات النقدية والمصارف المركزية حول العالم يعود وبدرجة كبيرة إلى تكرار الأزمات المالية العالمية وسرعة انتقال تأثيرها من القطاع المالي إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي. كذلك الحال على الصعيد المحلي، فإن المطلع على الظروف والأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الليبي سيلاحظ أن لها آثارها المتبادلة ما بين القطاع المالي وقطاع الإنتاج والتوظيف.

من هذا المنطلق، فإن تقرير الاستقرار المالي يعد أداة مهمة لتعزيز الاستقرار المالي. فهو يساعد السلطات التنظيمية والجهات المعنية الأخرى على فهم المخاطر التي تواجه النظام المالي، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه المخاطر. ويعتزم مصرف ليبيا المركزي من خلال نشر تقرير الاستقرار المالي إلى تعزيز الفهم العام من خلال زيادة الشفافية حول هذا الموضوع. كما يدعم تقرير الاستقرار المالي أهداف مصرف ليبيا المركزي المضمنة في قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 والمعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012، وهي تحقيق أهداف السياسة النقدية في استقرار المستوى العام للأسعار، وكذلك أهداف مصرف ليبيا المركزي في تعزيز سلامة النظام المصرفي، ونظام مدفوعات آمن وفعال.

تضمن تقرير الاستقرار المالي لسنة 2023 التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية والمحلية لسنة 2023، بالإضافة إلى تطور الأطر التشريعية، ونُظم البنية التحتية للقطاع المصرفي، ومؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، وكذلك تطور أداء القطاع المصرفي لسنة 2023، من خلال تصميم أدوات ترصد وتقيم نقاط ضعف النظام المالي الليبي وهما خارطة المخاطر ومؤشر الاستقرار المالي، كما سيستعرض التقرير أيضاً، رؤية مصرف ليبيا المركزي لتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي وعرضاً لأبرز مؤشرات الشمول المالي في ليبيا.

المُلخَص التنفيذي

واجه الاقتصاد العالمي في عام 2023 تحديات كبيرة، بما في ذلك الانهيارات المصرفية والتوترات الجيوسياسية والتضخم وارتفاع أسعار الفائدة، مما أدى إلى تباطؤ النمو إلى 3.2% مقارنة بـ 3.5% في عام 2022. على الرغم من التوقعات بانتعاش قوي في الصين وركود في أوروبا والولايات المتحدة، فإن الواقع خالف التوقعات، حيث استمر تشديد السياسات النقدية للسيطرة على التضخم، مما زاد من حالة عدم اليقين الاقتصادي. وفي الولايات المتحدة، تباطأ النمو إلى 2.6%، في حين سجلت منطقة اليورو تباطؤاً أكبر إلى 1.3%، مع استمرار البنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة.

أما على مستوى التطورات المحلية فقد توقع صندوق النقد الدولي أن تحقق ليبيا أعلى معدل نمو اقتصادي بين الدول العربية في عام 2023 بنسبة 17.9%، بينما أظهرت تقديرات وزارة التخطيط الليبية نمواً بلغ 10.2%، مدفوعاً بزيادة في الناتج النفطي بنسبة 12.7% والناتج غير النفطي بنسبة 2.7%. مواصلاً بذلك تحقيق نمو إيجابي للسنة الثالثة على التوالي، وتأتي هذه الانتعاشة للاقتصاد الليبي بعد الانكماش الحاد الذي حدث للناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بنسبة (-49.8%) بعد فترة الركود التي طالت معظم الأنشطة الاقتصادية نتيجة إقفال النفط وتداعيات جائحة كورونا.

وحققت المالية العامة في ليبيا خلال عام 2023 توازناً نسبياً على الرغم من تقلبات أسعار النفط، واستفادت ليبيا من ارتفاع إنتاج النفط الذي عوّض عن انخفاض الأسعار العالمية، مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية التي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة. وشهد الإنفاق الحكومي زيادة ملحوظة، خاصة في باب المرتبات والإنفاق التنموي، وذلك بسبب زيادة عدد الموظفين وإقرار ميزانية استثنائية لقطاعي النفط والكهرباء.

كما شهدت السياسة النقدية في ليبيا خلال عام 2023 عدة تطورات ملحوظة جلتها ساهمت في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي. كان أبرز هذه التطورات استقرار معدل التضخم عند مستويات معقولة بلغت 2.4% بنهاية عام 2023. كما شهد عام 2023 زيادة كبيرة في المجاميع النقدية، مدفوعة بتوسع مالي استثنائي. ساهم في ارتفاع المعروض النقدي بمعنى الواسع (ع2) بنسبة 28.15% في نهاية عام 2023.

أما على صعيد تطورات القطاع المصرفي فقد ارتفع إجمالي أصول المصارف (باستثناء الحسابات النظامية) من 148.5 مليار دينار في نهاية عام 2022 إلى نحو 158.7 مليار دينار في نهاية عام 2023، وقد شكلت الأصول السائلة ما نسبته 66.9% من إجمالي الأصول، كما ارتفع إجمالي ودائع المصارف (تحت الطلب وشهادات الإيداع) لدى المصرف المركزي بما فيها الاحتياطي الإلزامي من نحو 83.4 مليار دينار في نهاية عام 2022 إلى نحو 93.4 مليار دينار في نهاية عام 2023. كذلك أظهر مؤشر كفاية رأس المال، كفاية عالية لمواجهة أية مخاطر قد تحدث، حيث تراوحت نسبته ما بين 19.2% و 15.3% خلال الفترة (2020-2023).

وبينت أدوات تقييم الاستقرار المالي في ليبيا المتمثلة في خارطة المخاطر والمؤشر التجميعي للاستقرار المالي، حيث أتاح مخطط المخاطر العنكبوتية Spidergram فهم ديناميات المخاطر التي تثقل كاهل النظام المالي في ليبيا من ناحية، وتقييم هذه المخاطر حسب درجة شدتها، من ناحية أخرى. وتؤكد النتائج المتحصل عليها من هذه الأداة إلى حد كبير الواقع الملحوظ في ليبيا حيث ازداد النظام المالي مرونة بعد الصدمات المختلفة التي حدثت في السنوات الأخيرة. فقد شهد عام 2023 انخفاضاً كبيراً في هشاشة النظام المالي، حيث لم يتجاوز تصنيف المخاطر المستوى الثالث، أي عتبة المخاطر المتوسطة في الأبعاد المختلفة (مخاطر الاقتصاد الكلي، مخاطر الملاءة المالية، مخاطر الائتمان، مخاطر الإدارة، مخاطر الربحية، مخاطر السيولة) التي تم تقييمها. وتؤكد هذه النتائج الإنجازات الكبيرة التي تمكن مصرف ليبيا المركزي من تحقيقها من خلال الإشراف المصرفي، والاستخدام المتزايد لإدارة المخاطر المصرفية الاستباقية. بالمقارنة مع سنوات الأزمات حيث كان التصنيف أكثر من 4 و 5 (مستوى خطير جداً)، وتظهر الحالة الحالية درجة عالية من الاستقرار في النظام المالي الليبي. ومع ذلك، لا تزال الظروف الاقتصادية الكلية تثقل كاهل الاستقرار المالي، مع بقاء مخاطر الربحية بارزة أيضاً. من ناحية أخرى تظل مخاطر الائتمان والسيولة في وضع مفضل مقارنة بتاريخ النظام المالي.

وشهد مؤشر الاستقرار المالي في ليبيا تقلبات ملحوظة خلال الفترة من 2017 إلى 2023، حيث تأثر بشكل كبير بالأحداث الاقتصادية والسياسية المتسارعة في البلاد، فبعد أن وصل إلى أدنى مستوى له عام 2020 عند 0.316 نتيجة لتداعيات جائحة كورونا، شهد تعافياً ملحوظاً في العام التالي ليصل إلى 0.650 بفضل تحسن مؤشرات القطاع المصرفي ونمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا التحسن لم يستمر طويلاً حيث سجل المؤشر تراجعاً في عام 2022 بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي

وانخفاض الربحية في القطاع المصرفي، وفي عام 2023 حافظ المؤشر على استقرار نسبي مع بعض التذبذب في مؤشرات الفرعية، وبشكل عام، يواجه الاقتصاد الليبي تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل، وذلك بسبب عدة عوامل منها التقلبات في أسعار النفط والصراعات السياسية والاجتماعية.

وفي إطار سعيه لتعزيز الشمول المالي في ليبيا، يلعب مصرف ليبيا المركزي دورًا محوريًا في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز البنية التحتية الرقمية. ومنذ الأزمة المالية العالمية في 2008، تزايد الاهتمام بالشمول المالي عالميًا باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار المالي. واستجابة لهذه الحاجة، قام مصرف ليبيا المركزي بإطلاق عدة مشاريع لزيادة الشمول المالي، بما في ذلك الدفع الإلكتروني، المصرفية المفتوحة، ومنصة "اعرف زبونك" الإلكترونية. وكنتيجة لهذه الجهود، شهدت ليبيا تحسنًا ملحوظًا في انتشار الخدمات المالية؛ حيث ارتفع عدد المصارف والفروع إلى 650 فرعًا ووكالة بحلول 2023، مع زيادة ملحوظة في عدد الحسابات المصرفية إلى 13 مليون حساب. كما تم تعزيز استخدام تقنيات الدفع عبر الهاتف المحمول، وزيادة عدد نقاط البيع الإلكترونية إلى 48,954 جهازًا. هذه التحسينات أسهمت في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية لكل الفئات، بما في ذلك النساء والشباب، مما يعزز من استقرار النظام المالي ويساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا.

قائمة المحتويات

أ.....	كلمة المحافظ
ج.....	الملخص التنفيذي
و.....	قائمة المحتويات
ط.....	قائمة الجداول
ي.....	قائمة الاشكال

13 الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية

15.....	1-1 التطورات الدولية
15.....	1-1-1 الاقتصادات المتقدمة
16.....	2-1-1 الاقتصادات الناشئة
16.....	3-1-1 الاقتصادات النامية
16.....	2-2 التطورات الإقليمية
16.....	1-2-1 المحيط الهادئ وآسيا
17.....	2-2-1 الشرق الاوسط وشمال افريقيا
17.....	3-2-1 أوروبا
17.....	4-2-1 أمريكا الشمالية
18.....	5-2-1 أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
18.....	6-2-1 أفريقيا
19.....	3-3 تطورات صناعة الصيرفية الإسلامية
19.....	1-3-1 الخدمات المصرفية الإسلامية
19.....	2-3-1 سوق الصكوك
19.....	3-3-1 التكافل (التأمين الإسلامي)
19.....	4-3-1 أسواق رأس المال الإسلامية
19.....	5-3-1 التطورات التنظيمية
20.....	4-4 معدلات البطالة
20.....	5-4 التضخم
21.....	6-4 التجارة العالمية
22.....	7-4 أسعار الصرف العملات الدولية الرئيسية
22.....	8-4 أسعار سلع التجارة العالمية
23.....	9-4 التطورات النفطية الدولية
23.....	1-9-4 العرض
24.....	2-9-4 الطلب
24.....	3-9-4 اسعار النفط
25.....	10-4 التطورات الاقتصادية المحلية
27.....	11-4 القطاع الحقيقي
28.....	12-4 معدلات التضخم في ليبيا
30.....	13-4 معدلات البطالة
30.....	14-4 المالية العامة
32.....	15-4 تحليل هيكل الإنفاق العام
32.....	1-15-4 الباب الأول (المرتبات وما في حكمها)
33.....	2-15-4 الباب الثاني (التسيير والتشغيل والتجهيز)
33.....	3-15-4 الباب الثالث (مشروعات وبرامج التنمية)
35.....	4-15-4 الباب الرابع (الدعم)
36.....	16-4 الترتيبات المالية للمؤسسة الوطنية للنفط
36.....	17-4 الترتيبات المالية للشركة العامة للكهرباء
37.....	18-4 موارد المالية العامة 2023
39.....	19-4 السياسة النقدية
40.....	20-4 القاعدة النقدية

- 21-1 عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه.....41
- 22- 1 العوامل المؤثرة في عرض النقود.....44
- 23- 1 المضاعف النقدي (M1).....46
- 24- 1 سرعة تداول النقود.....46
- 25- 1 معامل الاستقرار النقدي.....47
- 26- 1 القوة الشرائية للنقود.....48
- 27- 1 سياسة سعر الصرف.....48
- 28- 1 دعائم الاستقرار المالي في ليبيا: دور استهداف النقد في ادارة السيولة وتحقيق استقرار الاسعار...50
- 29-1 رابعاً القطاع الخارجي.....50
- 30-1 هيكل الصادرات الليبية.....51
- 31-1 الحساب الجاري.....51

الفصل الثاني : تطور الأطر التشريعية ونظام البنية التحتية للقطاع المصرفي الليبي ..53

- 1-2 تطور الاطر التشريعية ونظم البنية التحتية للقطاع المصرفي الليبي.....55
- 2-2 إجراءات إدارة الرقابة على المصارف والنقد للتحويل إلى تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة
وفقا لبازل 3 للتقليل من المخاطر.....55

الفصل الثالث : تطورات القطاع المصرفي61

- 1-3 تطورات القطاع المصرفي.....63
- 2-3 هيكل الاصول في المركز المالي المجمع للمصارف.....67
- 3-3 هيكل البنود المكونة للخصوم في المركز المالي المجمع للمصارف.....69
- 4-3 تحليل اهم البنود المكونة للمركز المالي المجمع للمصارف لعاني 2022 و 2023.....71
- 1-4-3 جانب الاصول.....71
- 1-1-4-3 الارصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى.....72
- 2-1-4-3 الاستثمارات.....74
- 3-1-4-3 القروض والتسهيلات الإئتمانية.....75
- 2-4-3 جانب الخصوم.....78
- 1-2-4-3 ودائع العملاء لدى المصارف.....78
- 2-2-4-3 الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج.....81
- 3-2-4-3 حقوق الملكية.....82

الفصل الرابع: مؤشرات السلامة المالية في القطاع المالي المصرفي85

- 1-4 تحليل مؤشرات السلامة المالية.....87
- 1-1-4 مؤشرات رأس المال.....87
- 1-1-1-4 كفاية رأس المال.....87
- 2-1-1-4 رأس المال إلي إجمالي الأصول.....88
- 2-1-4 مؤشرات جودة الأصول.....89
- 1-2-1-4 القروض المتعثرة إلي إجمالي القروض.....89
- 2-2-1-4 2 نسبة تغطية مخصص الديون إلي القروض المتعثرة.....90
- 3-1-4 مؤشرات الربحية.....91
- 1-3-1-4 العائد إلي الأصول.....91
- 2-3-1-4 العائد إلي حقوق الملكية.....92
- 3-3-1-4 3 نسبة هامش الفائدة إلي إجمالي الدخل.....92
- 4-3-1-4 4 نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلي إجمالي الدخل.....93
- 4-1-4 مؤشرات السيولة.....94
- 1-4-1-4 1 الأصول السائلة إلي إجمالي الأصول.....94
- 2-4-1-4 2 الأصول عالية السيولة إلي الخصوم قصيرة الأجل.....95

الفصل الخامس: تقييم استقرار النظام المالي في ليبيا Spider gram خريطة

97.....	المخاطر العنكبوتية
99.....	1-5 المقدمة
100.....	2-5 الإطار العام
101.....	3-5 المنهجية
106.....	4-5 النتائج

109..... الفصل السادس : مؤشر الاستقرار المالي

111.....	1-6 مؤشر الاستقرار المالي
111.....	2-6 أهمية إعداد مؤشر للاستقرار المالي
111.....	3-6 المنهجية
112.....	4-6 المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي
112.....	1-4-6 مؤشر القطاع المصرفي
113.....	1-1-4-6 نسبة كفاية راس المال
113.....	2-1-4-6 نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول
113.....	3-1-4-6 القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
113.....	4-1-4-6 نسبة التغطية (المخصصات/القروض المتعثرة)
113.....	5-1-4-6 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الإلتزامات السائلة
113.....	6-1-4-6 نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء
113.....	7-1-4-6 نسبة العائد على الأصول
113.....	8-1-4-6 نسبة العائد على حقوق الملكية
113.....	9-1-4-6 العائد إلى إجمالي الودائع
114.....	2-4-6 مؤشر الاقتصاد الكلي
114.....	1-2-4-6 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
114.....	2-2-4-6 نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
114.....	3-2-4-6 نسبة الدين الحكومي/الناتج المحلي الإجمالي
114.....	4-2-4-6 معدل التضخم
114.....	5-2-4-6 نسبة الاحتياطيات الأجنبية/الناتج المحلي الإجمالي
115.....	5-6 أوزان المؤشرات المستخدمة في المنهجية
117.....	6-6 تحويل المتغيرات إلى قيم معيارية
117.....	7-6 مؤشر الاستقرار المالي في ليبيا

119..... الفصل السابع : الشمول المالي

121.....	1-7 مؤشرات الشمول المالي عالمياً
122.....	2-7 مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية
123.....	3-7 مؤشرات الشمول المالي في ليبيا
124.....	4-7 تطور نظام المدفوعات الوطني
126.....	6-7 مؤشرات نظم الدفع الإلكتروني

قائمة الجداول

30	الجدول رقم (1-1) أنواع التضخم في ليبيا
32	الجدول رقم (2-1) استخدام الترتيبات المالية الفعلية
34	الجدول رقم (3-1) قيمة التحويلات المالية لتغطية الباب الثالث
35	الجدول رقم (4-1) المبالغ المسيلة للباب الرابع
38	الجدول رقم (5-1) موارد الميزانية العامة
41	الجدول رقم (6-1) القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها
42	الجدول رقم (7-1) عرض النقود بالمعنى الواسع والضييق
42	الجدول رقم (8-1) عرض النقود بالمعنى الواسع والضييق
45	الجدول رقم (9-1) عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه
47	الجدول رقم (10-1) معامل الاستقرار النقدي
48	الجدول رقم (11-1) القوة الشرائية للنقود
49	الجدول رقم (12-1) تطور سعر الصرف للدينار الليبي مقابل العملات الرئيسية الدولية
58	الجدول رقم (1-2) المنشورات الصادرة خلال سنة 2022م
59	الجدول رقم (2-2) المنشورات الصادرة خلال سنة 2023م
64	الجدول رقم (1-3) البيانات المالية الأساسية للمصارف
66	الجدول رقم (2-3) مؤشرات الودائع لدي المصارف
67	الجدول رقم (3-3) مؤشرات الإلتزام الممنوح من المصارف
68	الجدول رقم (4-3) هيكل البنود المكونة للأصول
69	الجدول رقم (5-3) هيكل البنود المكونة للخصوم
71	الجدول رقم (6-3) النقدية بخزائن وحسابات المقاصة
73	الجدول رقم (7-3) الأرصدة والودائع المصارف لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى
74	الجدول رقم (8-3) بند الإستثمارات
75	الجدول رقم (9-3) رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف
76	الجدول رقم (10-3) توزيع القروض الممنوحة من المصارف للقطاعيين (العام والخاص)
78	الجدول رقم (11-3) الخصوم الإيداعية
80	الجدول رقم (12-3) توزيع ودائع العملاء لدي المصارف حسب القطاع (خاص، عام وحكومي)
81	الجدول رقم (13-3) عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه
82	الجدول رقم (14-3) حسابات رأس المال
83	الجدول رقم (15-3) ملخص المركز المالي المجمع للمصارف
84	الجدول رقم (16-3) حسابات رأس المال
87	الجدول رقم (1-4) مؤشرات رأس المال
90	الجدول رقم (2-4) مؤشرات جودة الأصول
91	الجدول رقم (3-4) مؤشرات الربحية
94	الجدول رقم (4-4) مؤشرات السيولة
96	الجدول رقم (5-4) مؤشرات أداء المصارف
103	الجدول رقم (1-5) الركائز الستة للمخاطر
104	الجدول رقم (2-5) خصائص الكميات المعيارية
112	الجدول رقم (1-6) المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي
115	الجدول رقم (2-6) الأوزان الترجيحية المستخدمة في المنهجية مع مؤشر الاستقرار المالي
116	الجدول رقم (3-6) علاقة المتغيرات المستخدمة في المنهجية مع مؤشر الاستقرار المالي
125	الجدول رقم (1-7) مؤشرات الشمول المالي في ليبيا
	الجدول رقم (2-7) تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من الموزع الوطني خلال الفترة:
119	(2020-2023)
128	الجدول رقم (3-7) التوزيع الجغرافي لأجهزة نقاط البيع
130	الجدول رقم (4-7) مؤشرات الدفع الإلكتروني من خلال شركات القطاع الخاص

قائمة الأشكال

- 15..... الشكل البياني رقم (1-1) توقعات معدلات النمو حسب الاقتصادات
- 18..... الشكل البياني رقم (2-1) توقعات معدلات النمو حسب المنطقة
- 20..... الشكل البياني رقم (3-1) نسبة البطالة في الدول العربية
- 21..... الشكل البياني رقم (4-1) التضخم العالمي
- 21..... الشكل البياني رقم (5-1) نمو التجارة العالمي
- 24..... الشكل البياني رقم (6-1) أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للنفط
- 27..... الشكل البياني رقم (7-1) أبرز مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
- 28..... الشكل البياني رقم (8-1) الناتج المحلي الاجمالي النفطي والغير النفطي
- 29..... الشكل البياني رقم (9-1) انواع التضخم في ليبيا
- 31..... الشكل البياني رقم (10-1) نسبة البطالة من اجمالي القوى العاملة
- 33..... الشكل البياني رقم (11-1) هيكل النفقات الفعلية للعام المالي
- 36..... الشكل البياني رقم (12-1) المبالغ المسيلة للباب الرابع (الدعم)
- 39..... الشكل البياني رقم (13-1) نسبة الايرادات من الاجمالي
- 40..... الشكل البياني رقم (14-1) القاعدة النقدية
- 43..... الشكل البياني رقم (15-1) تطوير عرض النقود الواسع
- 43..... الشكل البياني رقم (16-1) عرض النقود (M1)
- 44..... الشكل البياني رقم (17-1) صافي الاصول الاجنبية لعرض النقود
- 46..... الشكل البياني رقم (18-1) المضاعف النقدي
- 47..... الشكل البياني رقم (19-1) سرعة دوران النقود
- 52..... الشكل البياني رقم (20-1) هيكل الصادرات الليبية
- 52..... الشكل البياني رقم (21-1) صافي الحساب الجاري
- 52..... الشكل البياني رقم (1-3) هيكل البنود المكونة للأصول
- 69..... الشكل البياني رقم (2-3) هيكل البنود المكونة للأصول
- 70..... الشكل البياني رقم (3-3) هيكل البنود المكونة للخصوم في نهاية العام
- 70..... الشكل البياني رقم (4-3) هيكل البنود المكونة للخصوم في نهاية العام
- 72..... الشكل البياني رقم (5-3) نقدية بخزائن المصارف التجارية
- 72..... الشكل البياني رقم (6-3) إجمالي حسابات المقاصة
- 73..... الشكل البياني رقم (7-3) ودائع المصارف التجارية لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى
- 74..... الشكل البياني رقم (8-3) إجمالي بند الإستثمارات
- 76..... الشكل البياني رقم (9-3) رصيد بند المرابحة والسلف الإجتماعية
- 76..... الشكل البياني رقم (10-3) السلفيات والسحب على المكشوف
- 77..... الشكل البياني رقم (11-3) رصيد القروض الممنوحة من المصارف حسب القطاع العام
- 77..... الشكل البياني رقم (12-3) رصيد القروض الممنوحة من المصارف حسب القطاع الخاص
- 79..... الشكل البياني رقم (13-3) إجمالي ودائع العملاء لدى المصارف
- 80..... الشكل البياني رقم (14-3) ودائع القطاع الحكومي والقطاع العام
- 81..... الشكل البياني رقم (15-3) ودائع القطاع الحكومي والقطاع العام
- 81..... الشكل البياني رقم (16-3) الحسابات المكشوفة لدي المراسلين بالخارج
- 82..... الشكل البياني رقم (17-3) إجمالي حقوق الملكية بالمصارف التجارية
- 83..... الشكل البياني رقم (18-3) أرباح المصارف
- 88..... الشكل البياني رقم (1-4) مؤشر كفاية رأس المال
- 89..... الشكل البياني رقم (2-4) رأس المال الى اجمالي الأصول
- 90..... الشكل البياني رقم (3-4) مؤشرات جودة الأصول
- 91..... الشكل البياني رقم (4-4) العائد على الأصول
- 92..... الشكل البياني رقم (5-4) العائد علي حقوق الملكية
- 93..... الشكل البياني رقم (6-4) نسبة هامش الفائدة إلي أجمالي الدخل
- 93..... الشكل البياني رقم (7-4) نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى الدخل

- 95.....الشكل البياني رقم (4-8) الأصول السائلة إلي إجمالي الأصول.....
- 95.....الشكل البياني رقم (4-9) الأصول السائلة إلي إجمالي الخصوم قصيرة الأجل.....
- 106.....الشكل البياني رقم (5-1) مؤشر المخاطر للركائز الستة.....
- 107.....الشكل البياني رقم (5-2) خريطة حرارية لحالة هشاشة النظام المالي الليبي للركائز الستة.....
- 108.....الشكل البياني رقم (5-3) خريطة المخاطر العنكبوتية (Spidergram).....
- 118.....الشكل البياني رقم (6-1) مؤشر الاستقرار المالي في ليبيا.....
- 122.....الشكل البياني رقم (7-1) مؤشرات الشمول الرقمي في الدول العربية مقارنة بدول العالم.....
- 126.....الشكل البياني رقم (7-2) مؤشرات استخدام الخدمات المالية.....
- 127.....الشكل البياني رقم (7-3) تطور الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة من الموزع الوطني.....
- 128.....الشكل البياني رقم (7-4) تطور الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة من الموزع الوطني.....
- 129.....الشكل البياني رقم (7-5) التوزيع الجغرافي لاجهزة نقاط البيع حسب المناطق.....
- 130.....الشكل البياني رقم (7-6) تطور نقاط البيع المقدمة من شركات القطاع الخاص.....



01



الفصل الأول

التطورات الاقتصادية الدولية والمحلية



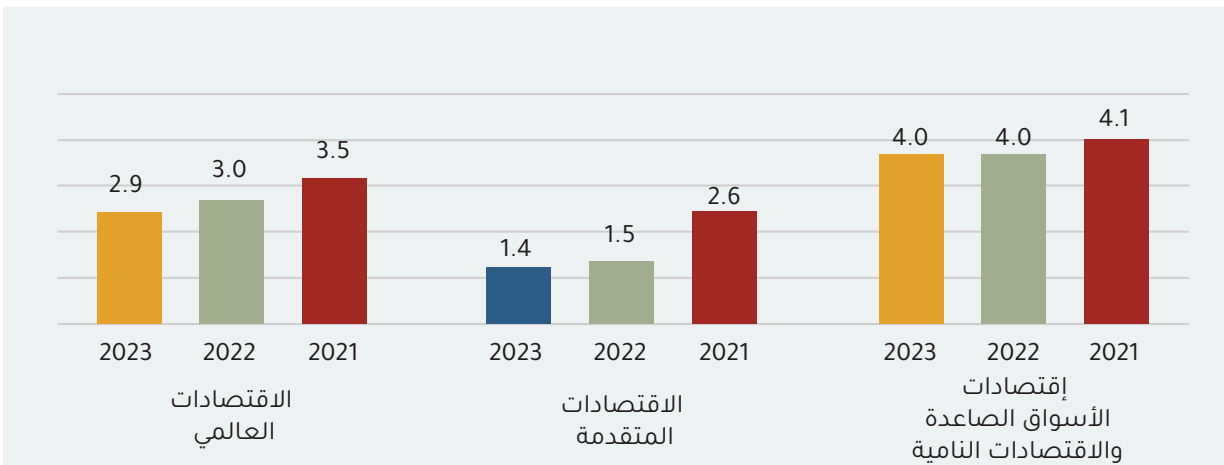
1.1 التطورات الدولية

1.1.1 الاقتصادات المتقدمة

مر الاقتصاد العالمي خلال العام 2023 بالعديد من التحديات بدءاً من الانهيارات المصرفية، والتوترات الجيوسياسية، والتضخم، وأسعار الفائدة المرتفعة، وفي بداية العام توقع العديد من الخبراء والاقتصاديين ركوداً معتدلاً في الولايات المتحدة، وركوداً في أوروبا، وانتعاشاً قوياً في الصين، إلا أن الواقع خالف تلك التوقعات، ليسجل النمو العالمي 3.2% مقابل نمو بلغ 3.5% خلال عام 2022. كما يتوقع الصندوق أن يستقر النمو العالمي عند 3.2% خلال عامي 2024 و2025. ويعزى هذا التباطؤ في النمو إلى تشديد السياسات النقدية الرامية إلى السيطرة على التضخم، الذي ظل مرتفعاً على الرغم من انخفاض أسعار الطاقة. وواجه القطاع المالي مواطن ضعف، لا سيما في القطاع المصرفي، مما زاد من حالة عدم اليقين الاقتصادي. وشهدت الولايات المتحدة، باعتبارها أكبر اقتصاد متقدم، تباطؤاً في معدل نموها إلى 2.6%. كان هذا النمو مدفوعاً بالإففاق الاستهلاكي القوي، وانتعاش الاستثمار الصناعي، وزيادة مشتريات الدولة والحكومات المحلية. ومع ذلك، ظل التضخم مصدر قلق، مما أدى إلى استمرار التشديد النقدي. وتهدف الزيادات القوية في أسعار الفائدة التي قام بها مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى إعادة التضخم إلى المستويات المستهدفة، لكن هذا أثار أيضاً مخاوف بشأن عدم الاستقرار المالي المحتمل. في منطقة اليورو، وتباطأ النمو إلى 1.3% في عام 2023 من 2.7% في عام 2022. وواصل البنك المركزي الأوروبي رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم، الذي ظل أعلى من المستويات المستهدفة. وواجهت المنطقة تحديات من ارتفاع أسعار الطاقة واضطرابات سلسلة التوريد والتوترات الجيوسياسية، لا سيما بسبب الحرب المستمرة في أوكرانيا. وعلى الرغم من هذه التحديات، ظلت أسواق العمل مرنة، مع انخفاض معدلات البطالة التي تدعم الإففاق الاستهلاكي. وشهدت اليابان، وهي اقتصاد متقدم رئيسي آخر، نمواً متواضعاً بنسبة 1.2% في عام 2023.

واستمرت البلاد في مواجهة ضغوط انكماشية، مما دفع بنك اليابان إلى الحفاظ على سياسته النقدية شديدة التساهل. وكانت الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز الإنتاجية والمشاركة في القوى العاملة حاسمة للحفاظ على النمو على المدى الطويل.

الشكل رقم (1-1) توقعات معدلات النمو حسب الاقتصادات (%)



المصدر صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2023

2.1.1 الاقتصادات الناشئة

شهدت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تراجعاً طفيفاً في وثيرة النمو من 4.1% في عام 2022 إلى 4.0% في عام 2023. وقد تأثرت هذه الاقتصادات بضعف الطلب الخارجي، وارتفاع التضخم، وتشديد شروط التمويل. ومع ذلك، أظهرت مرونة بسبب الطلب المحلي القوي والإصلاحات الهيكلية.

واجهت الصين، التي تمثل أكبر اقتصاد ناشئ، تباطؤاً في النمو إلى 4.6% في عام 2023. إذ شهدت تصارعا مع القضايا الهيكلية في قطاع العقارات، والتي أثرت على النشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن الاستهلاك المحلي القوي وتدابير التحفيز الحكومية دعمت النمو. وحافظ بنك الشعب الصيني على سياسة نقدية تيسيرية لدعم الاقتصاد. في حين واصلت الهند، وهي اقتصاد ناشئ رئيسي آخر، نموها بقوة عند 6.1% في عام 2023. وكان النمو في البلاد مدفوعاً بالطلب المحلي القوي، والاستثمار في البنية التحتية، وقطاع الخدمات المرنة. ومع ذلك، ظلت الضغوط التضخمية مصدر قلق، مما دفع بنك الاحتياطي الهندي إلى تشديد السياسة النقدية. وشهدت البرازيل، أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، نمواً معتدلاً بنسبة 2.0% في عام 2023. وواجهت البلاد تحديات من ارتفاع التضخم وعدم اليقين السياسي وضعف البيئة الخارجية. ومع ذلك، ساعدت الصادرات الزراعية القوية وتدابير الدعم الحكومي على استدامة النمو.

3.1.1 الاقتصادات النامية

واجهت الاقتصادات النامية انكماشاً حاداً، مع خفض توقعات النمو لما يقرب من 70% من هذه الاقتصادات. حيث ساهم التباطؤ الاقتصادي العالمي والتضخم المرتفع والتوترات الجيوسياسية في هذا الانخفاض. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في هذه الاقتصادات من 3.8% في عام 2022 إلى 2.7% في عام 2023. حيث شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كمنطقة، نمواً أبطأ بنسبة 3.1% في عام 2023. وواجهت القارة تحديات متعددة، بما في ذلك الآثار طويلة المدى لـ COVID-19، والتوترات الجيوسياسية، والصدمات المناخية. ومع ذلك، ظلت التوقعات إيجابية، حيث من المتوقع أن يرتفع النمو إلى 3.7% في عام 2024. وشملت المحركات الرئيسية للنمو الإنتاج الزراعي القوي، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية، وقطاع الخدمات المتنامي.

2.1 التطورات الإقليمية

1.2.1 المحيط الهادئ وآسيا

ظلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ محركاً رئيساً للنمو العالمي، مع معدل نمو متوقع يبلغ 4.6% في عام 2023. ومع ذلك، من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 4.2% في عام 2024 بسبب التباطؤ الهيكلي في الصين وانخفاض نمو الإنتاجية في الاقتصادات الأخرى. كان من المتوقع أن ينخفض التضخم، ويبقى ضمن النطاقات المستهدفة للبنك المركزي. وأظهرت منطقة جنوب شرق آسيا، على وجه الخصوص، مرونة في بلدان مثل إندونيسيا وفيتنام والفلبين التي شهدت نمواً قوياً. واستفادت هذه الاقتصادات من الطلب المحلي القوي، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وانتعاش السياحة. ومع ذلك، فقد واجهت أيضاً تحديات من ارتفاع التضخم وتشديد الأوضاع المالية العالمية.

2.2.1 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

واجهت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تباطؤًا حادًا في النمو، من 6.0% في عام 2022 إلى 1.9% في عام 2023. وتأثرت الاقتصادات المصدرة للنفط، ولا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي، بشكل كبير بانخفاض أسعار النفط. ولا يزال التضخم يشكل تحديًا، لا سيما بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط. حيث شهدت المملكة العربية السعودية، أكبر اقتصاد في المنطقة، تباطؤ نموها إلى 2.1% في عام 2023. وواصلت البلاد تنفيذ إصلاحات رؤية 2030، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط. وأظهرت القطاعات غير النفطية، مثل السياحة والترفيه والتكنولوجيا، نموًا واعدًا. وواجهت مصر، وهي اقتصاد رئيس غير نفطي في المنطقة، تحديات اقتصادية كبيرة في عام 2023. وكان ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض قيمة العملة، والعجز المالي الضخم عوامل أثرت على النشاط الاقتصادي. غير أن الإصلاحات الهيكلية والدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية يقدمان بعض الارتياح.

3.2.1 أوروبا

تهدف أوروبا إلى هبوط سلس، مع تباطؤ النمو من 2.7% في عام 2022 إلى 3.1% في عام 2023. وركزت المنطقة على الحد من التضخم من خلال سياسات نقدية متشددة مع الحفاظ على الاستقرار المالي. وواصل البنك المركزي الأوروبي رفع أسعار الفائدة لإعادة التضخم إلى المستويات المستهدفة. وشهدت ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، نموًا متواضعًا بنسبة 1.2% في عام 2023. فواجهت البلاد تحديات من ارتفاع أسعار الطاقة، واضطرابات سلسلة التوريد، وتباطؤ الإنتاج الصناعي. ومع ذلك، ساعد الطلب المحلي القوي وتدابير الدعم الحكومي على استدامة النمو. وشهدت المملكة المتحدة، التي واجهت تحديات اقتصادية كبيرة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تباطؤ نموها إلى 0.9% في عام 2023. وأثر ارتفاع التضخم ونقص سوق العمل والاضطرابات التجارية على النشاط الاقتصادي. وواصل بنك إنجلترا رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم، لكن هذا أثار أيضًا مخاوف بشأن عدم الاستقرار المالي المحتمل.

4.2.1 أمريكا الشمالية

تحدى الاقتصاد الأمريكي توقعات الركود، حيث نما بنسبة 2.6% في عام 2023. كان هذا النمو مدفوعًا بالإنفاق الاستهلاكي القوي، وانتعاش الاستثمار الصناعي، وزيادة مشتريات الدولة والحكومات المحلية. ومع ذلك، ظل التضخم مصدر قلق، مما أدى إلى استمرار التشديد النقدي. شهدت كندا، ثاني أكبر اقتصاد في أمريكا الشمالية، نموًا معتدلًا بنسبة 1.5% في عام 2023. وواجهت البلاد تحديات من ارتفاع التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ نشاط سوق الإسكان. ومع ذلك، ساعدت ظروف سوق العمل القوية وتدابير الدعم الحكومي في الحفاظ على النمو.

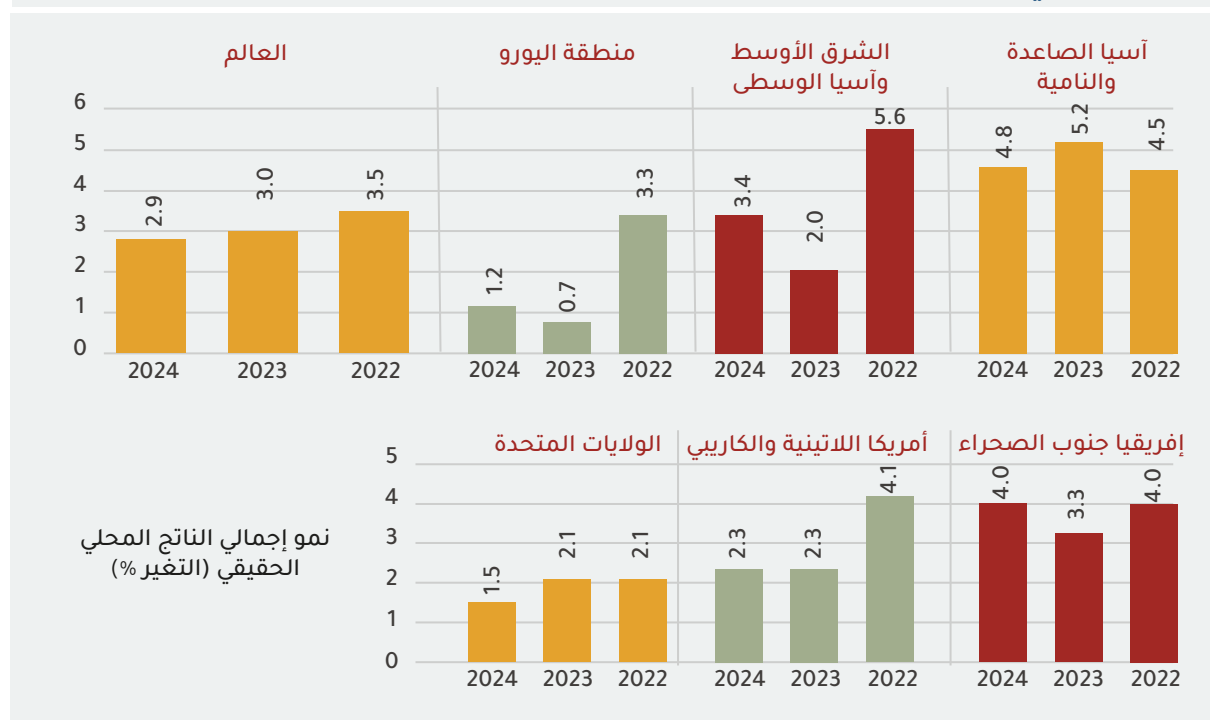
5.2.1 أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

شهدت المنطقة نموا معتدلا، حيث من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2% في عام 2023. وكان هذا أعلى قليلا من التوقعات السابقة ولكنه لا يزال أقل من المناطق الأخرى. وتأثرت التوقعات الاقتصادية بأوجه عدم اليقين الخارجية والتحديات المحلية، بما في ذلك ارتفاع التضخم ومحدودية الحيز المالي. شهدت المكسيك، ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة، تباطؤ نموها إلى 1.8% في عام 2023. وواجهت البلاد تحديات من ارتفاع التضخم وعدم اليقين السياسي وضعف البيئة الخارجية. ومع ذلك، ساعدت التحويلات المالية القوية وتدابير الدعم الحكومي على استدامة النمو. وشهدت الأرجنتين، التي واجهت تحديات اقتصادية كبيرة، انكماشًا بنسبة 0.5% في عام 2023. وتصارع البلاد مع ارتفاع التضخم، والعجز المالي الكبير، وانخفاض قيمة العملة. وتعد الإصلاحات الهيكلية والدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية أمرين حاسمين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

6.2.1 أفريقيا

تباطأ النمو الاقتصادي في إفريقيا من 4.1% في عام 2022 إلى 3.1% في عام 2023. وواجهت القارة تحديات متعددة، بما في ذلك الآثار طويلة المدى لـ COVID-19، والتوترات الجيوسياسية، والصدمات المناخية. ومع ذلك، ظلت التوقعات إيجابية، حيث من المتوقع أن يرتفع النمو إلى 3.7% في عام 2024. وشهدت نيجيريا، أكبر اقتصاد في أفريقيا، نموا متواضعا بنسبة 2.9% في عام 2023. وواجهت البلاد تحديات من ارتفاع التضخم، وانخفاض قيمة العملة، والمخاوف الأمنية. غير أن الإنتاج الزراعي القوي وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية يوفران بعض الدعم. وشهدت جنوب إفريقيا، ثاني أكبر اقتصاد في أفريقيا، تباطؤ نموها إلى 1.5% في عام 2023. وواجهت البلاد تحديات كبيرة من ارتفاع معدلات البطالة ونقص الطاقة وعدم اليقين السياسي. والإصلاحات الهيكلية الرامية إلى زيادة الإنتاجية والاستثمار حاسمة لاستدامة النمو الطويل الأجل.

الشكل البياني رقم (1-2) توقعات معدلات النمو حسب المنطقة (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2023

3.1 تطورات صناعة الصيرفة الإسلامية

أظهرت صناعة الخدمات المالية الإسلامية مرونة على الرغم من الظروف المالية العالمية. واستمرت الصناعة في التوسع، مدفوعة بديناميكيات مواتية في الأسواق الأساسية. ومع ذلك، كان من المتوقع أن ينخفض إصدار الصكوك، مما يعكس اتجاهات السوق الأوسع نطاقاً.

1.3.1 الخدمات المصرفية الإسلامية

حافظ قطاع الصيرفة الإسلامية على سلامته ومرونته في مختلف المناطق. وجاء نمو القطاع مدعوماً بأطر تنظيمية قوية وطلب متزايد على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. واستمرت الأسواق الرئيسية مثل دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا وإندونيسيا في الصدارة من حيث نمو الأصول والحصة السوقية.

2.3.1 سوق الصكوك:

واجهت سوق الصكوك تحديات في عام 2023، مع انخفاض في الإصدار مقارنة بالسنوات السابقة. ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة وتشديد الأوضاع المالية العالمية. ومع ذلك، ظلت السوق مصدراً مهماً لتمويل الحكومات والشركات في الاقتصادات الإسلامية. واستمرت دول مثل المملكة العربية السعودية وماليزيا والإمارات العربية المتحدة في كونها مصدراً رئيساً للصكوك.

3.3.1 التكافل (التأمين الإسلامي):

أظهر قطاع التكافل نمواً مطرداً مدفوعاً بزيادة الوعي والطلب على منتجات التأمين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وشهدت الأسواق الرئيسية مثل دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا وإندونيسيا نمواً كبيراً في إجمالي المساهمات. ولا تزال الصناعة تواجه تحديات تتعلق بالربحية والمنافسة، ولكن من المتوقع أن تؤدي الإصلاحات التنظيمية وتوحيد السوق إلى تحسين استقرار القطاع.

4.3.1 أسواق رأس المال الإسلامية:

استمرت أسواق رأس المال الإسلامية في التطور، مع زيادة المشاركة من كل من المستثمرين الأفراد والمؤسسات. ووفر نمو صناديق الاستثمار الإسلامية وصناديق الاستثمار المتداولة (ETFs) وصناديق الاستثمار العقاري (REITs) للمستثمرين خيارات استثمارية أكثر تنوعاً. وقادت الأسواق الرئيسية مثل ماليزيا والإمارات العربية المتحدة من حيث ابتكار المنتجات وتطوير الأسواق.

5.3.1 التطورات التنظيمية:

استمرت الأطر التنظيمية للتمويل الإسلامي في التطور، مع بذل جهود لتعزيز استقرار ومرونة القطاع. عمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) والهيئات التنظيمية الأخرى على تطوير المعايير والمبادئ التوجيهية لمعالجة المخاطر والتحديات الناشئة. وشملت مجالات التركيز الرئيسية إدارة السيولة، وإدارة المخاطر، وحوكمة الشركات.

4.1 معدلات البطالة

حققت معدلات البطالة في الدول المتقدمة خلال عام 2023 انخفاض ضئيلاً لتصل إلى 4.4% مقابل عام 2022، وقد كان السبب وراء هذا الانخفاض الطفيف في معدلات البطالة خلال عام 2023 4.5% هو تراجع معدلات البطالة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ليبلغ 3.7% مقارنة 3.9% في عام 2022 واليابان ليبلغ 2.5% مقارنة ب 2.6% بعام 2022. كما شهدت معدلات البطالة في منطقة اليورو أيضاً انخفاضاً ضئيلاً حيث وصل إلى 6.6% خلال عام 2023 مقابل 6.7% عام 2022، ويعزى الانخفاض في نسب البطالة إلى انتعاش النشاط الخدمي في كل من إيطاليا وإسبانيا حيث انخفضت نسبة البطالة إلى 7.9% و 11.8% لعام 2023 على التوالي مقابل 8.1% و 12.9% في عام 2022. أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة في الدول العربية فقد تراوحت من دولة إلى أخرى كان أعلاها في فلسطين بنسبة 24.5% وأقلها في البحرين بنسبة 1.6% وفق التقديرات الأولية

الشكل البياني رقم (1-3) نسبة البطالة في الدول العربية (%)

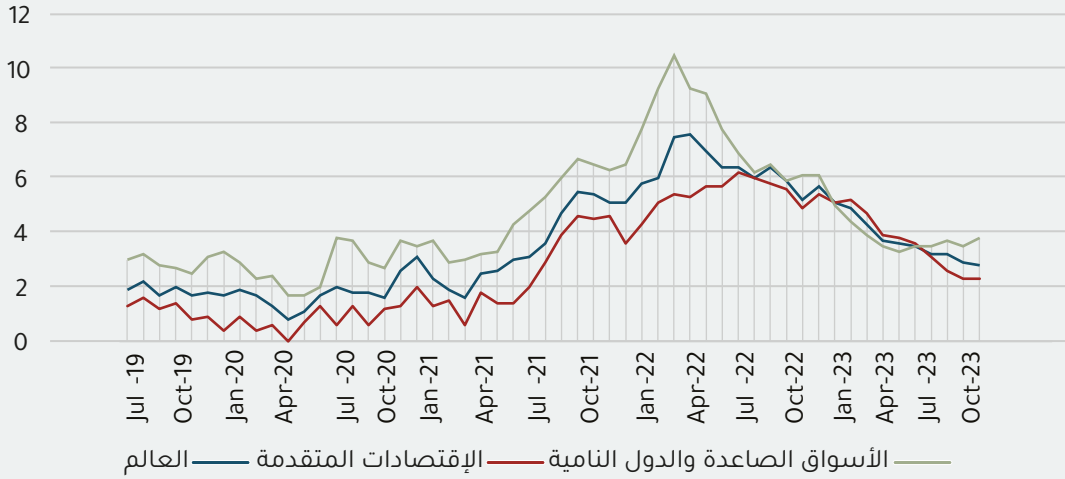
قطر	0.1%	الجزائر	11.7%
الكويت	3.2%	الإمارات	3%
المغرب	10.8%	مصر	8.5%
تونس	15.7%	عمان	2.9%
لبنان	13.4%	فلسطين	24.5%
البحرين	1.6%	ليبيا	15.3%
السعودية	12.7%	العراق	12.7%



5.1 التضخم 2023

شهدت معدلات التضخم بشكل عام انخفاضاً في الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء وكانت هذه المعدلات منخفضة نتيجة لانخفاض أسعار الطاقة وبدرجة أقل من أسعار الغذاء فقد انخفضت أسعار النفط الخام خلال عام 2023 رغم الانتعاش الذي شهدته في شهر يوليو وأصبحت أقل بكثير من مستوى الذروة الذي بلغته في شهر يونيو 2022 وذلك على خلفية انخفاض الطلب العالمي الناجم جزئياً عن تأثير النشاط بالسياسات النقدية المتشددة على مستوى العالم كذلك فإن بلدان أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط) ومجموعة مختارة من البلدان غير الأعضاء فرضت قيوداً على إمدادات النفط، ومن جانب آخر قابلها جزئياً النمو القوي في إنتاج النفط في البلدان غير الأعضاء في أوبك، وأبرزها الولايات المتحدة. ولا تزال أسعار الغاز الطبيعي أيضاً أقل بكثير من مستوى الذروة الذي بلغته في عام 2023 مما يعكس وفرة المخزون والإمدادات من النرويج وشمال أفريقيا. كما انخفضت أسعار الغذاء بشكل محدود في عام 2023 مع انخفاض الطلب الذي قابله انخفاضات في الإمدادات ولا سيما تلك الناجمة عن انسحاب روسيا من مبادرة حبوب البحر الأسود في يوليو، مما أدى إلى انخفاض إمدادات القمح إلى الأسواق العالمية. وقد ساهمت عودة سلاسل الإمداد إلى مسارها الطبيعي في انخفاض التضخم الكلي في معظم البلدان

الشكل البياني رقم (1-4) التضخم العالمي



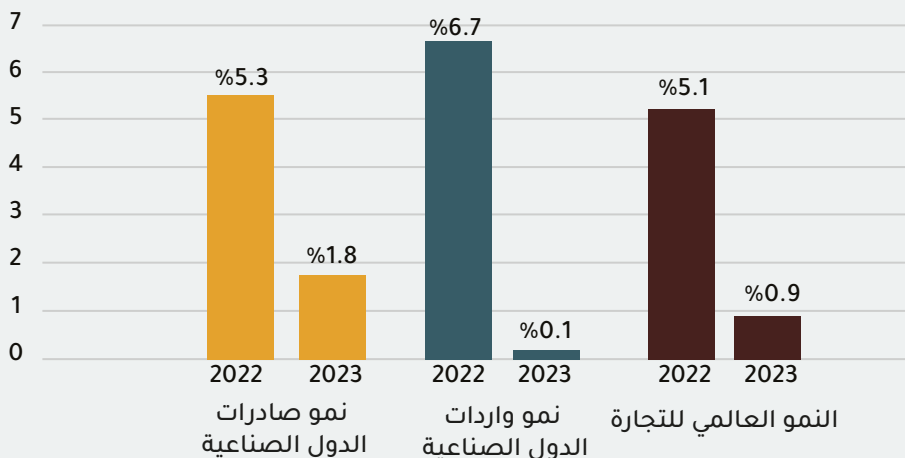
المصدر: صندوق النقد الدولي

ففي الدول الصناعية شهدت معدلات التضخم بشكل عام انخفاضاً ملحوظاً خلال عام 2023، لتصل إلى 3.3% مقابل 7.2% عام 2022، حيث شهدت معدلات التضخم تفاوتاً بين الدول الصناعية، وانخفضت في دول منطقة اليورو إلى 3.3% لعام 2023 مقارنةً بـ 9.2% لعام 2022، كما شهدت معدلات التضخم في كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية انخفاضاً مقارنةً بعام 2022 وأخذت مستويات التضخم في البلدان النامية والأسواق الناشئة في الانخفاض لتصل إلى 8.6% خلال عام 2023 مقابل 10.1% عام 2022 وشهدت معدلات التضخم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ارتفاعاً، حيث وصل مستوى التضخم إلى 17.5% خلال عام 2023، مقابل 14.4% عام 2022

6.1 التجارة العالمية

شهد معدل نمو التجارة العالمية انخفاضاً هائلاً خلال عام 2023 ليصل إلى 0.9%، مقابل 5.1% عام 2022، ويعزى ذلك إلى انخفاض كل من معدل نمو صادرات وواردات الدول الصناعية، حيث وصل معدل نمو صادراتها في عام 2023 إلى 1.8%، مقابل 5.3% في عام 2022، كما شهد معدل نمو الواردات في الدول الصناعية أيضاً انخفاضاً كبيراً ليصل إلى 0.1% عام 2023، مقابل 6.7% في عام 2022.

الشكل البياني رقم (1-5) نمو التجارة العالمي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي

أما في الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى فقد شهد معدل صادراتها انكماشاً طفيفاً بمعدل 0.1% في عام 2023، مقابل نمو 4.1% في عام 2022، كما شهدت وارداتها تراجعاً لتصل إلى 1.7% في عام 2023، مقابل 3.2% في عام 2022 وقد كانت تباطؤ معدلات نمو التجارة الخارجية للدول النامية متوقعاً وذلك بسبب فرض قيود على التجارة الخارجية الناتجة عن التوترات الجيوسياسية كحرب روسيا وأوكرانيا وزيادة أسعار الفائدة والتي بدورها أدت إلى زيادة أسعار العملات. أما على صعيد الحسابات الجارية في موازين مدفوعات الدول حول العالم فقد شهد عام 2023 تراجعاً في فوائض وعجوزات العديد من البلدان. بينما شهدت منطقة اليورو فائضاً في حسابها الجاري بحوالي 231 مليار يورو عام 2023 مقارنة بعجز 68 مليار يورو عام 2022 وكان ذلك التطور مدفوعاً بالشكل الأساسي من عجز حوالي 82 مليار يورو عام 2022 في حساب السلع إلى فائض حوالي 244 مليار يورو عام 2023، بالإضافة إلى ذلك ارتفاع أسعار النفط والسلع الأولية سبب في زيادة العجز وتقليص الفوائض في البلدان النامية المستوردة للنفط والسلع الأولية.

7.1 أسعار الصرف الدولية الرئيسية

حقق الدولار الأمريكي مكاسب كبيرة عام 2023 حيث شهد سعر الدولار الأمريكي صعوداً مقابل العملات الرئيسية في منتصف عام 2023، حيث ارتفعت قيمته بنسبة 6.7% بسبب السياسات النقدية المتشددة التي اتبعتها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من خلال رفع أسعار الفائدة لتصل إلى معدل قياسي حوالي 5.5%، مما أدى إلى زيادة الطلب على الملاذ الآمن وسط حالة عدم اليقين العالمية. وبالنسبة لليورو فقد شهد انخفاضاً مقابل الدولار ليصل إلى 1.05 في أكتوبر 2023 وذلك بسبب ضعف معدلات النمو الاقتصادي الألماني خلال 2023، لارتفاع معدلات التضخم والتكلفة العالية وضعف الطلب العالمي بالأخص الصين. أما بالنسبة لليين الياباني فقد شهد تقلبات في سعره أمام الدولار خلال 2023 حيث وصل إلى أقصى سعر له 149.3 ين لكل دولار في شهر أكتوبر، وذلك بسبب السياسة المالية التوسعية المتبعة من قبل مصرف اليابان المركزي. وكان سبتمبر 2023 شهراً بائساً بالنسبة للجنيه الإسترليني. حيث تسارع انخفاض الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي، الذي بدأ في منتصف يوليو مع انتهاء الصيف. حيث بدأ التداول في سبتمبر للجنيه الإسترليني عند 1.27 دولاراً أمريكياً وأنهى مقابل الدولار الأمريكي أقل من 1.22 دولاراً أمريكياً حيث يعتبر أقل مستوى له منذ مارس من هذا العام. وفي أكتوبر 2023، أظهرت البيانات المحلية في بريطانيا تباطؤ الاقتصاد البريطاني من جديد، كل هذا أدى بدوره إلى تثبيت سعر الفائدة عند 5.25% من قبل بنك إنجلترا.

8.1 أسعار سلع التجارة العالمية:

شهدت أسعار معظم السلع الغذائية انخفاضاً خلال عام 2023 بلغت نسبته (14.0%) مقابل الارتفاع الحاد الذي شهده عام 2022 والذي بلغ 14.3% وذلك بسبب انخفاض تكلفة إنتاج أغلب السلع الغذائية الأولية، حيث شهدت أسعار الطاقة انخفاضاً خلال عام 2023 بلغت نسبته (16.5%) مقابل 39.2% في عام 2022. كما كانت أغلب التنبؤات تشير إلى استمرارية زيادة الإنتاج العالمي لهذه السلع في المدى القصير بالإضافة إلى ارتفاع مخزونها العالمي، الأمر الذي أدى بدوره إلى تهدئة الأسواق الآجلة لهذه السلع. وقد شهدت أسعار السلع الأولية -باستثناء الوقود النفط- انخفاضاً خلال عام 2023 بلغ (6.3%) مقابل 7.9% خلال عام 2022. أما بالنسبة للمواد الزراعية فتراجعت خلال عام 2023 لتسجل (15.1%)، بينما سجلت ارتفاعاً في عام 2022 لتبلغ 5.7%، والسبب وراء هذا أن إنتاج هذه السلع الأولية أقل تركيزاً من الناحية الجغرافية مما يعطي العرض والطلب أكثر توازناً.

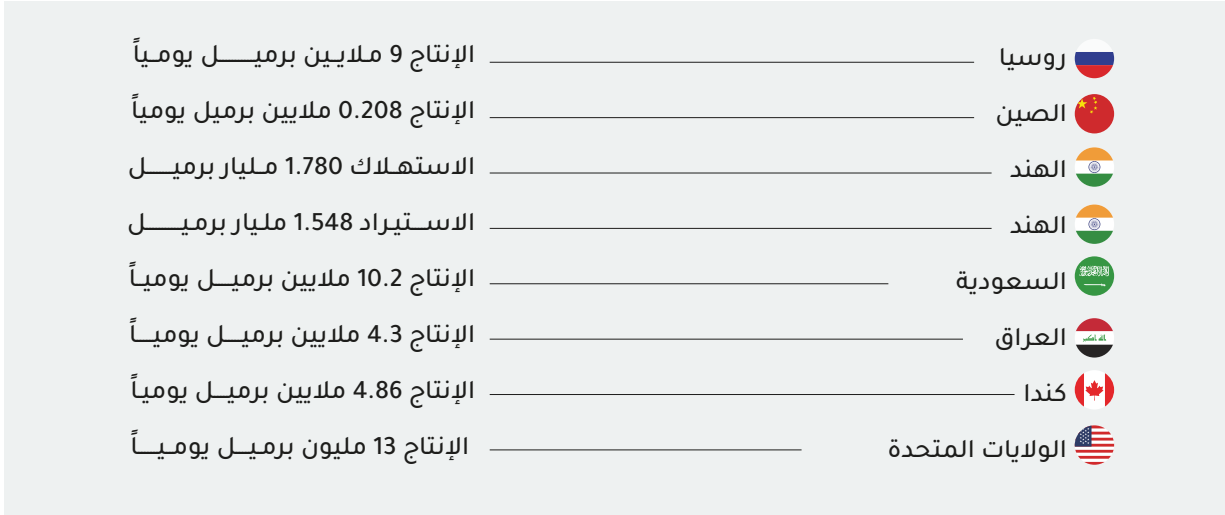
9.1 التطورات النفطية الدولية

تشهد أسواق النفط العالمية إعادة توازن بعد ثلاث سنوات مضطربة انقلبت فيها أولاً بسبب جائحة كوفيد - 19 ثم بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا. حيث عادت أسعار النفط الخام القياسية إلى ما دون مستويات ما قبل الحرب، وتراجعت شقوق المنتجات المكررة الآن عن أعلى مستوياتها على الإطلاق بعد أن تزامن ارتفاع الإمدادات مع تباطؤ ملحوظ في نمو الطلب على النفط في الاقتصادات المتقدمة. علاوة على ذلك، فإن التعديل غير المسبوق لتدفقات التجارة العالمية والإفراج عن مخزونات الطوارئ مرتين متتاليتين من قبل الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية في عام 2022، سمح بإعادة بناء مخزونات الصناعة، وهذا بدوره خفف من توترات السوق في حين أن السوق قد تضيق بشكل كبير في الأشهر التالية حيث تؤدي تخفيضات إنتاج أوبك+ إلى تقليص الارتفاع في إمدادات النفط العالمية. وقد كان الغزو الروسي لأوكرانيا سبباً في ارتفاع أسعار النفط وجلب المخاوف المتعلقة بأمن الإمدادات إلى الواجهة، الأمر الذي ساعد في التعجيل بنشر تكنولوجيا الطاقة النظيفة. وفي الوقت نفسه من المتوقع أن تصل الاستثمارات الأولية في عام 2023 إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2015. ويواصل منتجو النفط الرئيسيون خططهم لبناء القدرات حتى مع تباطؤ نمو الطلب. من خلال رفع الطاقة الاحتياطية الناتجة والتي لا تقل عن 3.8 مليون برميل يوميًا حيث تتركز معظمها في الشرق الأوسط. إضافة إلى وجود عدد من المخاطر التي تواجه القطاع والتي يمكن أن تؤثر على أرصدة السوق على المدى المتوسط. كما لعبت الظروف الاقتصادية العالمية واتجاه قرارات أوبك+ وسياسة صناعة التكرير في بكين دوراً حاسماً في تحقيق التوازن بين أسواق النفط الخام والمنتجات.

1.9.1 العرض

شهد العرض العالمي من النفط الخام خلال عام 2023 ارتفاعاً بنسبة 1.4% وبمقدار 2.4 مليون برميل في اليوم، ليبلغ في المتوسط 102.2 مليون برميل في اليوم، مقابل 99.8 مليون برميل في اليوم في عام 2022. وكان السبب الرئيس وراء هذا النمو في العرض العالمي هو ارتفاع الإنتاج من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص والأمريكيتين بشكل عام، حيث ارتفع إنتاج دول الأمريكيتين الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من 23.6 مليون برميل في اليوم عام 2022 إلى حوالي 24.8 مليون برميل في اليوم في عام 2023 بمعدل نمو قدره 5.08% وبكمية قدرها 1.2 مليون برميل في اليوم، ويعود السبب الرئيس وراء هذا النمو الكبير هو زيادة الولايات المتحدة الأمريكية من إنتاج النفط الصخري بشكل كبير للسوق. ومع تباطؤ الاقتصاد العالمي وضعف الطلب العالمي لعام 2023 قررت منظمة الأوبك+ بقيادة المملكة السعودية وروسيا والإمارات تخفيض الإنتاج كي تحافظ على استقرار الأسعار في السوق.

الشكل البياني رقم (1-6) أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للنفط خلال عام 2023 (مليون برميل يومياً)



2.9.1 الطلب

شهد الطلب العالمي على النفط الخام ارتفاعاً بنسبة 3.7% ليصل إلى 103.5 مليون برميل في اليوم في عام 2023، مقابل 99.8 مليون برميل في اليوم خلال عام 2022، ويعزى ارتفاع الطلب لعام 2023 إلى ارتفاع الطلب من قبل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث ارتفع الطلب من 45.9 مليون برميل في اليوم لعام 2022 إلى 46.6 مليون برميل في اليوم لعام 2023، أي بمعدل زيادة قدره 1.53% حيث استمر طلب البلدان الأوروبية في الزيادة للعام الثاني على التوالي ليرتفع بمعدل 0.74% خلال عام 2023 ليصل إلى 13.6 مليون برميل يومياً، مقارنة بكمية قدرها 13.5 مليون برميل يومياً عام 2022، وشهدت دول المحيط الهادئ زيادة في الطلب على النفط الخام وهو ما يعادل 2.7% خلال عام 2023 ليصل إلى 7.6 مليون برميل يومياً مقارنة بكمية قدرها 7.4 مليون برميل يومياً خلال عام 2022، وكانت معدلات نمو الطلب في كل من البلدان الآسيوية (الهند والصين) وأمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط، والتي شهدت معدلات نمو قدرها 6.4% ، 1.5% ، 2.2% على التوالي.

3.9.1 أسعار النفط

واصل سعر النفط الخام تراجعاً خلال عام 2023، خاصة في الربع الرابع، حيث فقد حوالي 10% من قيمته. جاء هذا الانخفاض نتيجة مخاوف من زيادة المعروض وتباطؤ نمو الطلب، بالإضافة إلى ارتفاع الإنتاج العالمي بما يفوق قدرة المصافي النفطية على الاستيعاب، مع زيادة إنتاج أمريكا الشمالية بنحو 1.2 مليون برميل يومياً. في الوقت نفسه، أشارت البيانات إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وارتفاع قيمة الدولار، مما ساهم في هذا الانخفاض.

10.1 التطورات الاقتصادية المحلية:

تعرضت ليبيا إلى أكبر كارثة إنسانية في تاريخها في يوم 10 سبتمبر 2023، حيث اجتاحت عاصفة قوية سميت "دانيال" مدينة درنة ومناطق الجبل الأخضر، تسببت في هطول أمطار غزيرة أدت إلى فيضانات مدمرة اجتاحت المدينة ومناطق الجبل الأخضر، حيث جرفت السيول المنازل والسيارات والمنشآت، وتسببت في انهيار السدود والحواجز المائية. وتشير التقديرات إلى تسجيل قرابة 4000 حالة وفاة وفقدان ما يناهز عن 8000 شخص إلى جانب نزوح ما يقارب 40 ألف ساكن ما يعكس الكارثة وتداعياتها الإجتماعية والاقتصادية الواسعة وبحسب تحليل الأعمار الصناعية الذي يغطي 20 بلدية، مع تحليل متعمق أن 85% من الأضرار والخسائر وقع في المدن الخمس (درنة، شحات، سوسة، البيضاء، المرج). بالإضافة إلى ذلك فقد أثرت الفيضانات بشكل خاص على البنية التحتية الحيوية حيث دمرت الطرق والمباني والمرافق العامة، مما أدى إلى تعطيل الحياة اليومية في مدن ومناطق الجبل الأخضر.

بالإضافة إلى تحديد احتياجات التعافي وإعادة الإعمار، تقدر تكلفة الأضرار المادية الناجمة عن الفيضانات والخسائر الاقتصادية التي أعقبتها في ليبيا بنحو 1.03 مليار دولار أمريكي بينما بلغت الخسائر المادية نحو 0.62 مليار دولار أمريكي، وبذلك يصل إجمالي الأثر المقدرة للكارثة (الأضرار + الخسائر) إلى 1.65 مليار دولار أمريكي. وتقدر احتياجات إعادة الأعمار والتعافي في البلديات المتضررة البالغ عددها 20 بلدية بمبلغ 1.8 مليار دولار أمريكي، ويمثل إجمالي الأضرار والخسائر البالغ 1.65 مليار دولار حوالي 3.6% من إجمالي الناتج المحلي لليبيا في عام 2022.¹

وعلى صعيد تطورات أسعار وإنتاج النفط الخام ساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية والاستقرار النسبي في الكميات المنتجة والمصدرة من النفط في تحقيق توازن مالي نسبي للعام المالي 2023 فيما يتعلق بالمالية العامة، على الرغم من الانخفاض الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط الخام من متوسط بلغ نحو 99.9 دولار للبرميل إلى 85 دولارا للبرميل خلال العام 2023، بفارق 15 دولارا للبرميل أي أنها انخفضت بما نسبته 15.0%، إلا أن ارتفاع الكميات المنتجة والمصدرة من الحقول والموانئ النفطية، عملت على تعويض انخفاض أسعار النفط الخام، حيث بلغ متوسط الإنتاج اليومي خلال عام 2023، حوالي 1.193 مليون برميل، مقارنة بمتوسط كميات الإنتاج حوالي 1.053 برميل يوميا خلال عام 2022، أي بمعدل ارتفاع 13.2%، لينعكس مباشرة في حصيلة الإيرادات المتحصل عليها من هذا القطاع والتي تهيمن على 96.3% من إجمالي هيكل الإيرادات، لتحقيق الدولة إيرادات نفطية بما مقداره 99.1 مليار دينار مضاف إليها ما مقداره 22.6 مليار دينار تقريبا كضرائب وإتاوات على الشركات النفطية، لتصل إجمالي الإيرادات المتحصل عليها من هذا القطاع ما مقداره 121.7 مليار دينار (25.3 مليار دولار).

كما تأثر جانب الإنفاق في عام 2023 بزيادة الباب الأول (المرتبات وما في حكمها) وإقرار الميزانية الاستثنائية لقطاع النفط والكهرباء، فشكل الباب الأول حوالي 51% من إجمالي الإنفاق، فيما شكل الإنفاق التنموي حوالي 25% من إجمالي الإنفاق بسبب إقرار الميزانية الاستثنائية لتطوير قطاع النفط والكهرباء، فيما لم يطرأ أي تغيير يذكر على بند الدعم ليشكل 16% من إجمالي الإنفاق متأثراً بعدم تضمين فاتورة المحروقات نتيجة استمرار المؤسسة الوطنية للنفط في خصم فاتورة المحروقات من مبيعات النفط مباشرة وذلك منذ نوفمبر 2021، فيما شكل الإنفاق التسييري فقط 8% من إجمالي الإنفاق.

¹ "البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة،" تقرير التقييم السريع للأضرار والاحتياجات
² صندوق النقد الدولي، بيان خبراء الصندوق، مشاورات المادة الرابعة، ليبيا 2024

وبات التضخم الآن في مستويات معقولة لكنه ظل مرتفعاً ومدفوعاً أساساً ببند الغذاء والمسكن والكهرباء. فبلغ المعدل الرسمي لتضخم مؤشر أسعار الاستهلاك %2.4 بنهاية العام 2023. وبعد انتعاش النمو النقدي في عام 2022 بنسبة نمو بلغت %10، شهد عام 2023 زيادة كبيرة في المجاميع النقدية، مدفوعة بتوسع مالي استثنائي. لذلك، ارتفع المعروض النقدي الواسع (ع2) بنسبة %28.2 في عام 2023، في حين سجلت العملة المتداولة معدل نمو كبيراً %37.6. وهو مؤشر يقوض استراتيجية الشمول المالي مما يعكس استمرار الهيمنة النقدية المستمرة على المدفوعات، حيث بلغت نسبة العملة المتداولة إلى النقود بمفهومها الواسع %33 بحلول نهاية عام 2023. وهذا يشكل تحدياً لمصرف ليبيا المركزي فيما يتعلق بأمن الأوراق النقدية المتداولة في ليبيا. إلا أنه يعد نتيجة طبيعية في ظل الارتفاع الهائل في كمية النقود، وكل ذلك يعزى إلى الطلب الهائل على النقد الأجنبي المتأتي من التوسع المالي الاستثنائي. ونشأت ضغوط مكثفة على سعر الصرف اعتباراً من أكتوبر 2023. وبدأ الهامش بين سعر الصرف الرسمي والموازي يتسع نتيجة التوسع المالي المبالغ فيه، يأتي هذا الانخفاض في قيمة الدينار على الرغم من ارتفاع المعروض من النقد الأجنبي من قبل المصرف المركزي بنسبة %31 مقارنة بالعام 2022. وعلى صعيد القطاع الحقيقي فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %10.2 في عام 2023. ويتوقع أن يبلغ %3.9 في عام 2024، مدعوماً بتعافي قطاع النفط والغاز وارتفاع أسعار النفط. وعلى الرغم من التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي، إلا أن الدولة الليبية تتمتع بإمكانات هائلة للنمو والتنمية، وذلك بفضل مواردها الطبيعية الوفيرة، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وفرص الاستثمار في مختلف القطاعات

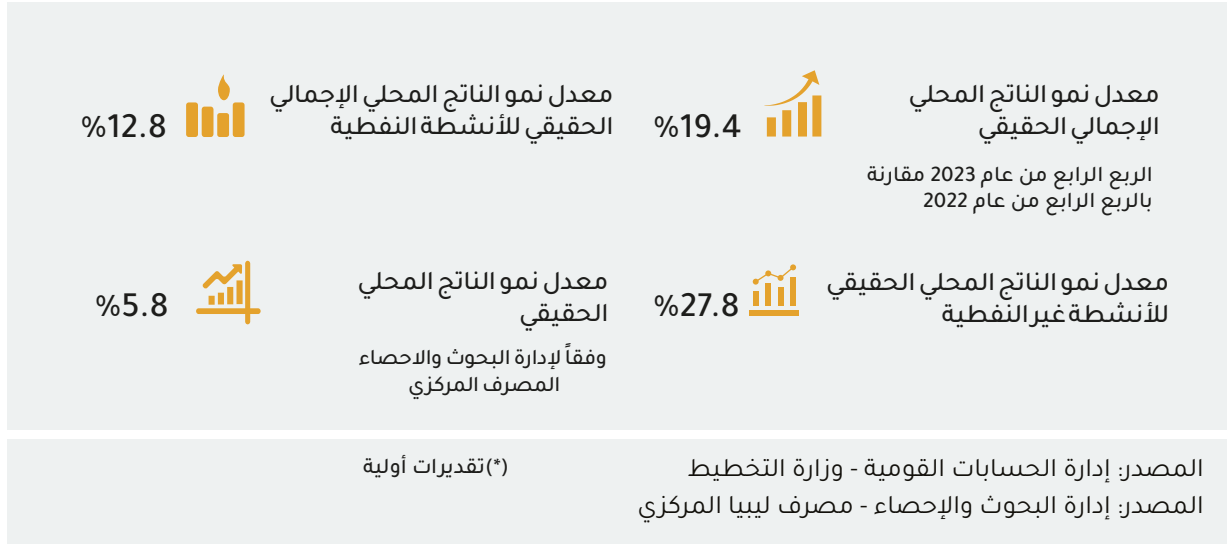
11.1 القطاع الحقيقي

أظهر تقرير صندوق النقد الدولي الخاص بآفاق النمو لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، توقعات مفاجئة للعام 2023، شملت أسرع 10 اقتصادات عربية نمواً. وكشف التقرير عن أن ليبيا ستكون الأسرع نمواً بين اقتصادات الدول العربية، إذ يتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق نمواً بنسبة 17.9% عام 2023. فيما أظهرت التقديرات الأولية لوزارة التخطيط أن ليبيا حققت معدل نمو بلغ 19.4% لعام 2023، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 11.6 مليار دينار عام 2022 بأسعار عام 2013 إلى 124.1 مليار دينار عام 2023، ويرجع ارتفاع معدل النمو إلى نمو الناتج النفطي بنسبة 12.8%، أما الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي فقد بلغ 27.8%.

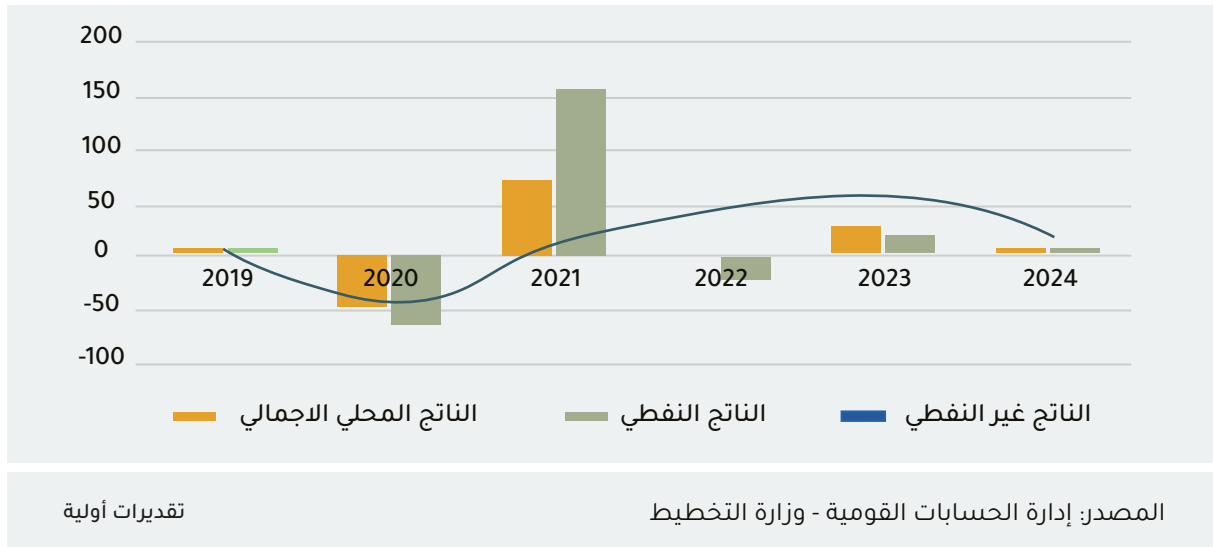
وعلى صعيد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 وفق البيانات الأولية الصادرة عن وزارة التخطيط من 314.8 مليار دينار عام 2022 إلى 312.3 مليار دينار، ويعزى هذا التراجع إلى تراجع متوسط أسعار النفط الخام من 99.9 دولار للبرميل إلى 85 دولارا للبرميل عام 2023.

كما يوضح الشكل التالي بشكل جليّ تلازم مساري الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي النفطي، مما يشير إلى أنه في حال توقف النشاط الاقتصادي في قطاع النفط أو انخفاض أسعاره ينعكس بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (1-7) أبرز مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



الشكل البياني رقم (1-8) الناتج المحلي الإجمالي النفطي والغير النفطي



وقد أثر الانقسام السياسي والحروب والصراعات على الوضع الاقتصادي والاجتماعي. إذ تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 2011 و2020 بنسبة 50%، بينما كان بالإمكان أن يرتفع بنسبة 68% في الاتجاه الذي كان سائداً. مما يعني أن معدل الدخل الفردي في ليبيا كان يمكن أن يكون أكبر بنسبة 118%.

12.1 معدلات التضخم في ليبيا

استطاع مصرف ليبيا المركزي خلال السنوات الخمس الماضية من تحقيق هدفه الأسمى المشار إليه في قانونه وهو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، فلم يتجاوز معدل التضخم (على أساس سنوي) نسبة 4.6%، بينما بلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة 2.3% فقط. وكل ذلك في ضوء التحديات الكبيرة التي يواجهها المصرف المركزي والتي تتمثل في التوسع المالي الاستثنائي وعدم مرونة السياسة المالية ومسايرتها للاتجاهات الدورية والانقسام السياسي والمؤسسي، كما فرضت التحديات الجيوسياسية العالمية وما يتبعها من تداعيات عمقت الضغوط التضخمية وأدت إلى سياسات تشديديه على مستوى البنوك المركزية في شتى أنحاء العالم لاحتواء التضخم وفرضت تحديات مهمة على البلدان في مختلف بلدان العالم، ومنها ليبيا. وفي ضوء كل هذه التحديات استطاع المصرف المركزي أن يراقب بعناية أثر ارتفاع الأسعار الدولية على التضخم المحلي، وجنب الاقتصاد الليبي هذه الصدمة المعاكسة على صعيدي التضخم والنشاط الاقتصادي. لم تسلم العديد من الدول من آثار التضخم عام 2022، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، فالجميع عانى من معدلات التضخم التي يمر بها الاقتصاد العالمي، خاصة الدول المتقدمة؛ ومنها: أميركا والاتحاد الأوروبي، حيث اقتربت معدلات التضخم من 10% خلال أشهر 2022.

³ البنك الدولي، التقرير الخاص برصد ومتابعة الوضع الاقتصادي الليبي، ربيع 2023.

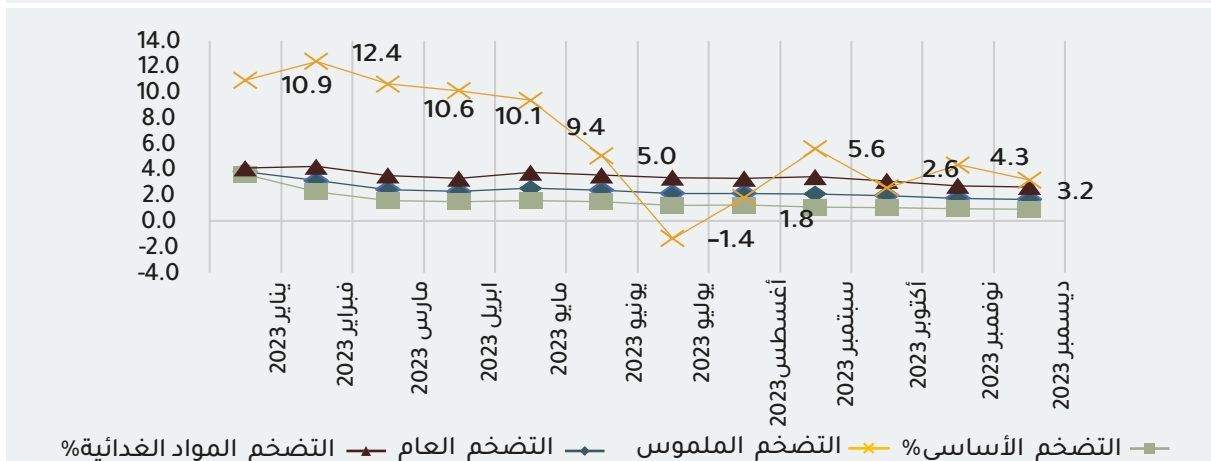
وهو ما جعل صندوق النقد الدولي يصدر رؤية تشاؤمية بشأن معدلات التضخم في الاقتصاد العالمي. استناداً إلى بيانات مصلحة الإحصاء والتعداد، فإن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك قد ارتفع خلال عام 2023 ليسجل 295.1 نقطة بزيادة قدرها 6.8 نقطة على أساس سنوي، مقابل 288.3 نقطة خلال الفترة نفسها من العام السابق ليبلغ معدل التضخم وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك نسبة 2.4%.

إن بنية مكونات مؤشر أسعار المستهلكين في ليبيا تتأثر بصفة أساسية من التضخم المستورد، كون الاقتصاد الليبي منكشفاً بنسبة كبيرة جداً على الخارج، خصوصاً فيما يتعلق بالسلع الغذائية التي تهيمن على النسبة الأكبر في مؤشر أسعار المستهلكين 38%. على الرغم من انخفاض قيمة الدينار الليبي في السوق الموازي، إلا أن انخفاض أسعار السلع الغذائية عالمياً ساهمت في تخفيف وطأة انخفاض قيمة الدينار، فانخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)- لأسعار الغذاء العالمية في ديسمبر الماضي إلى أدنى مستوياته في قرابة 3 سنوات، مدفوعاً بانخفاض أسعار بعض أنواع الحبوب وأسعار اللحوم. حيث واصل مؤشر منظمة الأغذية انخفاضه للشهر الثامن عشر على التوالي ويصل إلى متوسط 124.7 نقطة في خلال سنة 2023 منخفاً بنسبة 13.8% عن متوسط سنة 2022 والبالغ 144.7 نقطة. وساعدت عودة سلاسل السلع إلى أوضاعها الطبيعية في التخفيف من الاختناقات الحادة، وتراجعت أسعار العديد من السلع الأولية بعد أن وصلت إلى ذروتها خلال فترة الجائحة. وبناءً على ذلك، انخفضت أسعار الغذاء الدولية.

ومن جهة أخرى أظهرت البيانات تراجع معدل التضخم الأساسي أيضاً إلى 1.5% لعام 2023 مقابل 4.8% عام 2022، فيما أظهرت بيانات فريق الرصد بإدارة البحوث والإحصاء بلوغ التضخم المتصور حوالي 6.2% عام 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن "معدل التضخم" المعلن عنه من قبل مصلحة الإحصاء والتعداد، هو "متوسط نمو الأسعار في الاقتصاد بأكمله"، أي أنه يتضمن سلعا لا تمس الحاجيات اليومية للمستهلك فقط، بل ما يقارب 1057 سلعة وخدمة، وهذا هو سبب تجاوز الإحساس بالأسعار أو تصورها مقارنة بالأرقام المعلنة من مصلحة الإحصاء والتعداد، فعندما تصدر مؤشرات التضخم عن مصلحة الإحصاء والتعداد أو ما ينشره المصرف المركزي من خلال نشرته الاقتصادية عن معدلات التضخم، قد لا يقتنع الكثير بتلك المعدلات، لأن معدلات الارتفاع في الأسعار تتجاوز تلك النسب، كما أن هناك عاملاً آخر يزيد الإحساس بالتضخم المحسوس عنه في التضخم العام، وهو مكونات التضخم نفسها، فالارتفاع في الأسعار لا يكون بالنسبة نفسها في كافة السلع، والإحساس بالتضخم لا يعتمد فقط على مؤشر التضخم، ولكن على أهمية السلع التي ترتفع أسعارها بمعدلات أعلى، بالتالي فإن الآراء حول ارتفاع الأسعار دائماً محل جدل، وفي الغالب ما يتم توثيق ذلك في الدراسات الاستقصائية، التي تشير إلى أن تصورات التضخم كثيراً ما تكون أعلى من التضخم المقاس.

الشكل البياني رقم (1-9) أنواع التضخم في ليبيا (%)



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (1-1) أنواع التضخم في ليبيا (%)

الشهر	التضخم العام	التضخم الأساسي	تضخم المواد الغذائية	التضخم الملموس
يناير 2023	3.8	3.6	4.1	10.9
فبراير 2023	3.1	2.3	4.2	12.4
مارس 2023	2.4	1.6	3.5	10.6
أبريل 2023	2.3	1.5	3.3	10.1
مايو 2023	2.5	1.6	3.8	9.4
يونيو 2023	2.4	1.5	3.5	5.0
يوليو 2023	2.1	1.2	3.4	-1.4
أغسطس 2023	2.1	1.2	3.3	1.8
سبتمبر 2023	2.1	1.1	3.4	5.6
أكتوبر 2023	2.0	1.1	3.1	2.6
نوفمبر 2023	1.8	1.0	2.7	4.3
ديسمبر 2023	1.7	0.9	2.6	3.2
المتوسط العام	2.4	1.5	3.4	6.2

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

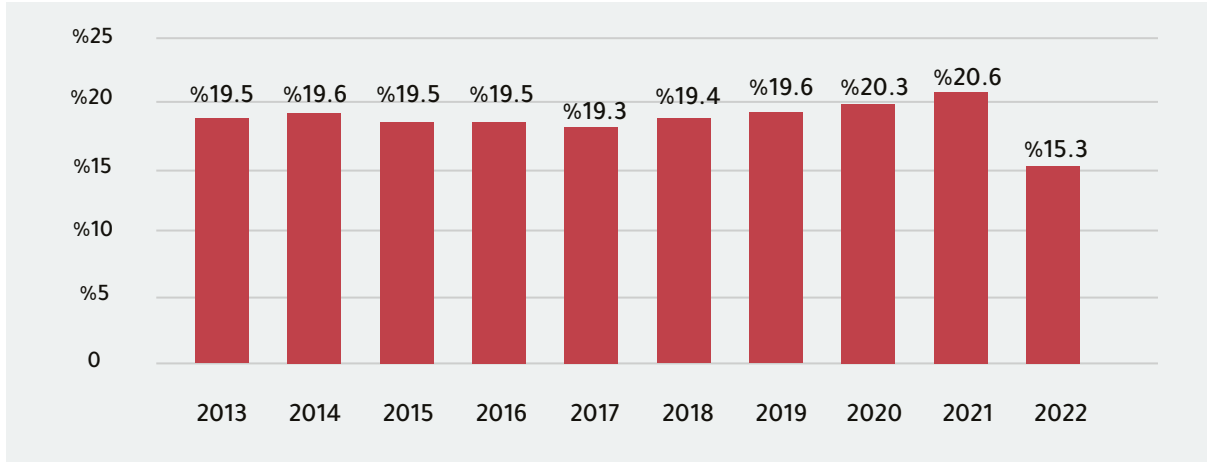
13.1 معدلات البطالة

تشير التقديرات الأولية الصادرة عن وزارة العمل والتأهيل بلوغ معدل التوظيف 2.3 مليون موظف. منهم حوالي 2.0 مليون موظف يعملون بالجهاز الإداري وهو ما يعكس التكدس الوظيفي في القطاع العام، ويمثل حوالي 86.0% من إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد الليبي كما تفسر هذه النسبة أيضاً تضخم حجم البطالة المقنعة في القطاع الإداري في الدولة (موظفون يتقاضون رواتب دون إنتاجية) ومن المتوقع أن يرتفع معدل التوظيف عام 2024 في ظل ضعف وتغييب سياسة الاستخدام والتوظيف، خصوصاً إذا استمر الانقصاص السياسي ووجود أكثر من حكومة. إن تكدس العاملين بالقطاع الإداري هو مشكلة تواجه العديد من الدول النامية والمتقدمة، وتتمثل في زيادة عدد الموظفين في الجهاز الحكومي دون مراعاة الحاجة الفعلية لهم، أو الكفاءة والإنتاجية المطلوبة منهم، هذه المشكلة تؤدي إلى تضييع الموارد المالية والبشرية، وتقليل جودة الخدمات العامة، وتعطيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية

14.1 المالية العامة

حققت المالية العامة للعام المالي 2023 توازن مالي نسبي، على الرغم من الانخفاض الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط الخام من متوسط 99.9 دولار للبرميل إلى 83 دولار للبرميل خلال العام 2023، بفارق 15 دولار للبرميل أي أنها انخفضت بما نسبته 15.0%، إلا أن ارتفاع الكميات المنتجة والمصدرة من الحقول والموانئ النفطية، عملت على تعويض انخفاض أسعار النفط الخام، حيث بلغ متوسط الإنتاج اليومي خلال عام 2023، حوالي 1.193 مليون برميل، مقارنة بمتوسط كميات الإنتاج حوالي 1.053 برميل يومياً خلال عام 2022، أي بمعدل ارتفاع 13.2%، لينعكس مباشرة في حصيلة الإيرادات المتحصل عليها من هذا القطاع والتي تهيمن على 96.3% من إجمالي هيكل الإيرادات، لتحقيق الدولة إيرادات نفطية بما مقداره 99.1 مليار دينار مضافاً إليها ما مقداره 22.6 مليار دينار تقريباً كضرائب وإتاوات على الشركات النفطية، لتصل إجمالي الإيرادات المتحصل عليها من هذا القطاع ما مقداره 121.7 مليار دينار (25.3 مليار دولار).

الشكل البياني رقم (10-1) نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة 2023



كما تأثر جانب الإنفاق في عام 2023 بزيادة الباب الأول (المرتبات وما في حكمها) وإقرار الميزانية الاستثنائية لقطاع النفط والكهرباء ، فشكل الباب الأول حوالي 51% من إجمالي الإنفاق، فيما شكل الإنفاق التنموي حوالي 25% من إجمالي الإنفاق بسبب إقرار الميزانية الاستثنائية لتطوير قطاع النفط والكهرباء، بينما لم يطرأ أي تغيير يذكر على بند الدعم ليشكل 16% من إجمالي الإنفاق متأثراً بعدم تضمين فاتورة المحروقات نتيجة استمرار المؤسسة الوطنية للنفط في خصم فاتورة المحروقات من مبيعات النفط مباشرة وذلك منذ نوفمبر 2021، فيما شكل الإنفاق التسييري فقط 8% من إجمالي الإنفاق.

وفي إطار اتفاق حكومة الوحدة الوطنية والمؤسسات السيادية على ضرورة دعم كل من المؤسسة الوطنية للنفط والشركة العام للكهرباء، فقد صدر عن مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية القرار رقم (295) لسنة 2023 باعتماد ترتيبات مالية استثنائية لقطاعي النفط والكهرباء، وذلك في إطار تحقيق خطط مؤسسة النفط وأهدافها للرفع من مستويات الإنتاج والتصدير من الحقول والموانئ النفطية ورفع معدلات إنتاج الطاقة الكهربائية من قبل الشركة العامة للكهرباء. والجدول التالي يوضح النفقات الفعلية لعام 2023، وكذلك الترتيبات المالية لدعم المؤسسة الوطنية للنفط والشركة العامة للكهرباء، على النحو التالي:

الجدول رقم (1-2) استخدامات الترتيبات المالية الفعلية للعام المالي 2023 (مليون دينار)

النسبة من إجمالي الإنفاق	إجمالي الباب مليون دينار	ترتيبات مالية		إجمالي النفقة الفعلية	الباب (البيان)
		للشركة العامة للكهرباء	للمؤسسة الوطنية للنفط		
%51	63,931.90	0	3,933.50	59,998.40	الأول (المرتبات وما في حكمها)
%8	10,228.00	0	1,237.50	8,990.50	الثاني (نفقات التسيير والتشغيل والتجهيز)
%25	31,566.30	7,195.70	12,371.70	11,998.90	الثالث (نفقات التنمية)
%16	19,999.90	0	0	19,999.90	الرابع (نفقات الدعم)
%100	125,726.30	7,195.70	17,542.70	100,987.70	المجموع
125,726.30				إجمالي الاستخدامات	

المصدر: وزارة المالية

15.1 تحليل هيكل الإنفاق للعام 2023

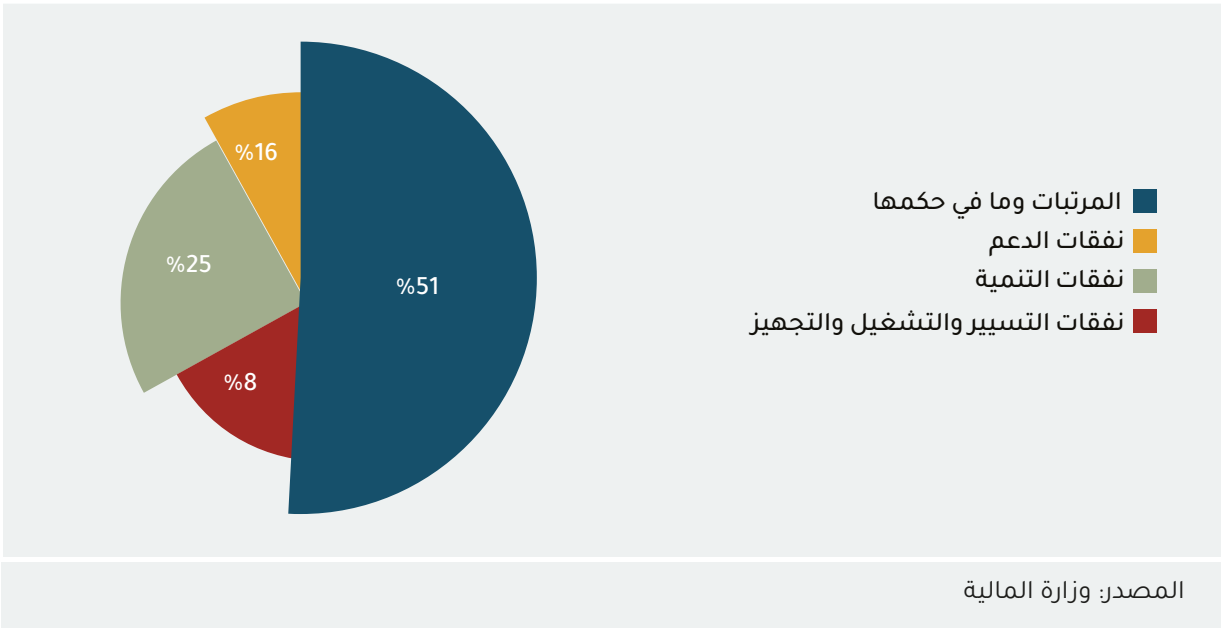
بلغت النفقات الفعلية لعام 2023، ما مقداره حوالي 125,726.3 مليون دينار، وزعت هذه النفقات على الأبواب التالية:

1.15.1 الباب الأول (المرتبات وما في حكمها):

بلغت النفقات الفعلية للباب الأول ما قيمته 63,931.90 مليون دينار (شاملاً الباب الأول للمؤسسة الوطنية للنفط) ليستحوذ هذا البند على حوالي 51% تقريباً من إجمالي الإنفاق، ويعود السبب وراء ارتفاع هذا البند مقارنة بالنفقات الفعلية لعام 2022، لجملة من الإجراءات منها:

- استكمال تنفيذ تسويات وترقيات مستحقة لحوالي 1,125,150 موظفاً، بالقطاعات والجهات الممولة من الخزنة العامة.
- إنجاز إجراءات تغيير مسار مرتبات لعدد 265,835 موظفاً.
- الإفراج على مرتبات عدد 140,767 موظفاً.

الشكل البياني رقم (1-11) هيكل النفقات الفعلية للعام المالي 2023 (%)



2.15.1 الباب الثاني (التسيير والتشغيل والتجهيز):

بلغ بند النفقات التسييرية والتشغيلية (الباب الثاني) نحو 10,228 مليون دينار، منها حوالي 1,237.5 يمثل الإنفاق التسييري والتشغيلي للمؤسسة الوطنية للنفط، ليشكل الإنفاق التسييري حوالي 8% من إجمالي الإنفاق.

3.15.1 الباب الثالث (مشروعات وبرامج التنمية):

ظل الباب الثالث خلال العام موضوع التقرير مقتصرًا على بعض التحويلات المتمثلة في الدراسات العليا بواقع 725.6 مليون دينار، وهيئة الرقابة الإدارية 226.7 مليون دينار، ومركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية 289.3 مليون دينار، والمشاريع الجديدة للقطاعات العامة 724.7 مليون دينار، ليلعب إجمالي هذه التحويلات 1,966.4 مليون دينار، وبحلول نهاية السنة صدر قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (580) لسنة 2023 ، والذي يأذن فيه لوزارتي التخطيط والمالية بتعليق المخصصات المالية للمشاريع الجديدة للعام المالي 2023 بمبلغ 10,011.8 مليون دينار إلى حساب الودائع والأمانات.

الجدول رقم (3-1) قيمة التحويلات المالية لتغطية الباب الثالث (مليون دينار)

النسبة من إجمالي التحويلات	قيمة التحويلات المالية	البيان
%1	725.62	الدراسات العليا والبعثات بالخارج
%2	226.74	هيئة الرقابة الإدارية
%2	289.33	مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية
%6	724.71	المشاريع الجديدة للقطاعات العامة
%84	10,032.55	تعلية قيمة مخصصات مالية للمشاريع الجديدة (الباب الثالث) للعام المالي 2023 والمحالة بموجب أوامر الصرف الصادرة عن وزارة التخطيط لصالح القطاعات العامة
%100	11,998.96	الإجمالي التحويلات المالية

المصدر: وزارة المالية

قيمة التحويلات المالية ببند المشاريع الواردة في التقرير حتى 31 / 12 / 2023 تتضمن قيمة (52.8 مليون) لصالح مصلحة الجوزات، وقيمة (60 مليون) لصالح هيئة أمن المنشآت والمرافق، وقيمة (85 مليون دينار) مشروعات وزارة التربية والتعليم (الصيانات العاجلة والخفيفة للمرافق التعليمية)، وقيمة (170 مليون دينار) مشروعات وزارة الاسكان والتعمير، وقيمة (60 مليون دينار) مشروعات جهاز الاسكان والمرافق، وتتضمن قيمة (222 مليون دينار توريد وتركيب مختبرات ومعامل كلية الطب البشري والصيدلة والاسنان وكلية العلوم وتتضمن قيمة (86,958,308 دينار) بشأن صيانة عدد 113 مدرسة بالمناطق المنكوبة من جراء العاصفة والفيضان.

4.15.1 الباب الرابع (الدعم):

بلغت النفقات الفعلية لهذا الباب ما مقدراه 19,999.9 مليون دينار، مشكلاً حوالي 16% من إجمالي الإنفاق ووزعت نفقاته على البنود التالية:

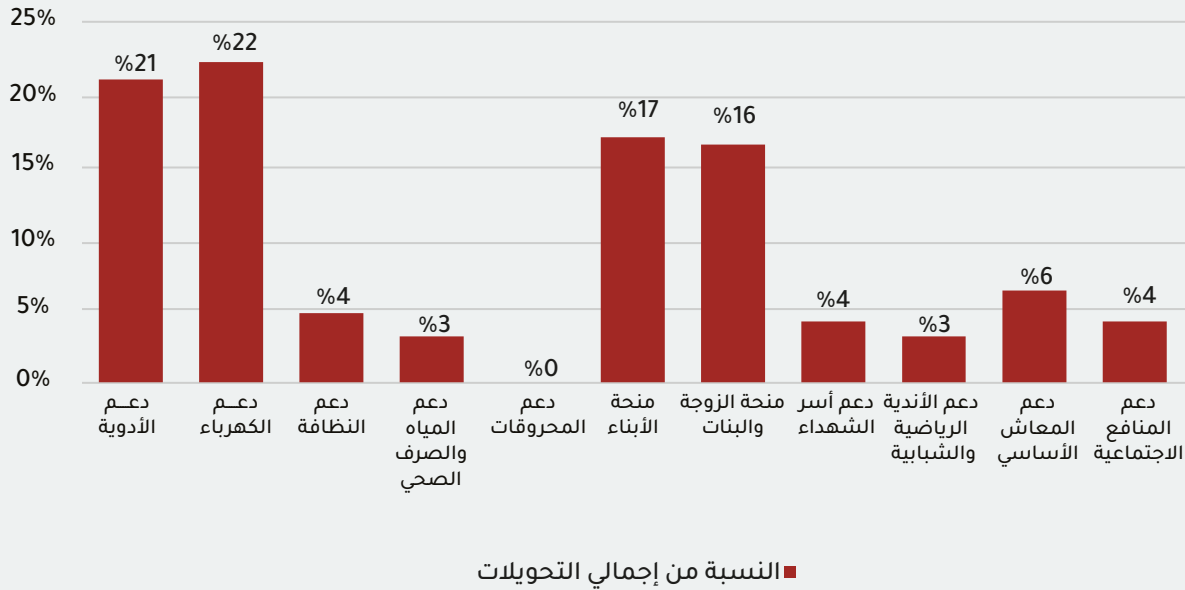
الجدول رقم (1-4) المبالغ المسيلة للباب الرابع (الدعم) (%)

النسبة من الإجمالي	قيمة التحويلات المالية	البيان
21%	4,129.533	دعم الأدوية
22%	4,385.000	دعم الكهرباء
4%	800.000	دعم النظافة
3%	600.000	دعم المياه والصرف الصحي
0%	0.000	* دعم المحروقات
17%	3,413.098	منحة الأبناء
16%	3,248.523	منحة الزوجة والبنات
4%	856.018	دعم أسر الشهداء
3%	600.000	دعم الأندية الرياضية والشبابية
6%	1,658.845	دعم المعاش الأساسي
4%	418.980	** دعم المنافع الاجتماعية
100%	19,999.997	إجمالي التحويلات المالية

المصدر: وزارة المالية

* دعم المحروقات: انتهجت المؤسسة الوطنية للنفط منذ منتصف نوفمبر 2021 خصم فاتورة المحروقات من مبيعات النفط مباشرة.
 ** المنافع الاجتماعية: تمثل صرف قيمة مرتب شهر إضافي للموظفين والمتقاعدين وأصحاب المعاشات الأساسية للمناطق المنكوبة من جراء العاصفة والفيضانات

الشكل البياني رقم (1-12) المبالغ المسيلة للباب الرابع (الدعم) (%)



المصدر: وزارة المالية

16.1 الترتيبات المالية للمؤسسة الوطنية للنفط:

بلغ إجمالي قيمة المبالغ المسيلة للمؤسسة الوطنية للنفط خلال عام 2023 نحو 17,542.8 مليون دينار، في حين بلغ ما تم تخصيصه وفق قرار رئيس مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (295) ما مقداره 23,903.5 مليون دينار، لتشكل النفقات الفعلية ما نسبته 73.4% من النفقات المقدرة، ويعد الهدف منها هو دعم وتشجيع المؤسسة على تنفيذ وتطبيق سياستها الهادفة إلى زيادة والرفع من كميات الإنتاج والتصدير. حيث وزعت هذه الترتيبات على النحو التالي:

الباب الأول (المرتبات وما في حكمها) ما مقداره 3,933.5 مليون دينار، ليشكل ما نسبته 22.4% من إجمالي الترتيبات المالية.

الباب الثاني (التسيير والتشغيل والتجهيز) بما قيمته 1,237.5 مليون دينار، أي ما نسبته 7% من إجمالي ترتيبات المؤسسة.

الباب الثالث (التنمية) بما مقداره 12,371.7 مليون دينار، ليستحوذ هذا الباب على النسبة الأكبر 70.5% من إجمالي الترتيبات المالية الخاصة بالمؤسسة الوطنية للنفط.

17.1 الترتيبات المالية للشركة العامة للكهرباء:

بحلول عام 2023 حُصص للشركة العامة للكهرباء ميزانية استثنائية وفق قرار رئيس مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (295) ما مقداره 9 مليار دينار (باب ثالث)، سُيّل منها ما مقداره 7,195.7 مليون دينار لتشكل المبالغ المسيلة ما نسبته 79.9% من المخصصات المعتمدة، وذلك لغرض تطوير محطات الكهرباء للرفع من القدرة الإنتاجية لها ومواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية.

18.1 موارد المالية العامة 2023

• أولاً: الإيرادات:

بلغ إجمالي الإيرادات المحققة من سجلات وزارة المالية لعام 2023، ما مقداره حوالي 126,370.66 مليون دينار، وهيمنت الإيرادات النفطية على النسبة الأكبر منها وهي 96.3%، في حين شكلت الإيرادات السيادية النسبة المتبقية 3.4%، حيث بلغت الإيرادات النفطية لعام 2023 ما مقداره 121,692.4 مليون دينار، بينما بلغ إجمالي الإيرادات السيادية المحققة ما قيمته 3,880.2 مليون دينار، وهي على النحو التالي:

• إيرادات الضرائب: بلغ ما تم تحقيقه فعلياً من إيرادات الضرائب 2,538.8 مليون دينار في حين بلغت القيمة الموردة إلى حسابات الخزنة العامة 2,413.2 مليون دينار، لتشكل ما نسبته حوالي 2.0% من إجمالي الإيرادات.

• إيرادات الجمارك: بلغت الإيرادات الموردة فعلياً لحساب الخزنة العامة بمصرف ليبيا المركزي من هذا البند ما قيمته 333.0 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 0.2% من إجمالي الإيرادات.

• إيرادات الاتصالات: بلغت إيرادات هذا البند خلال عام 2023 ما قيمته 506.7 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 0.4% من الإيرادات الكلية.

• إيرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي: بلغت إيرادات هذا البند ما قيمته 264.9 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 0.2% من الإيرادات الكلية.

• رسوم الخدمات وإيرادات أخرى: تم توريد ما قيمته 179.9 مليون دينار من هذا البند، ليشكل ما نسبته 0.1% من إجمالي الإيرادات.

• فيما بلغت الأرصدة الدفترية المرجعة عن سنوات سابقة ما قيمته 798 مليون دينار لتشكل 0.63% من إجمالي الموارد الكلية للمالية العامة.

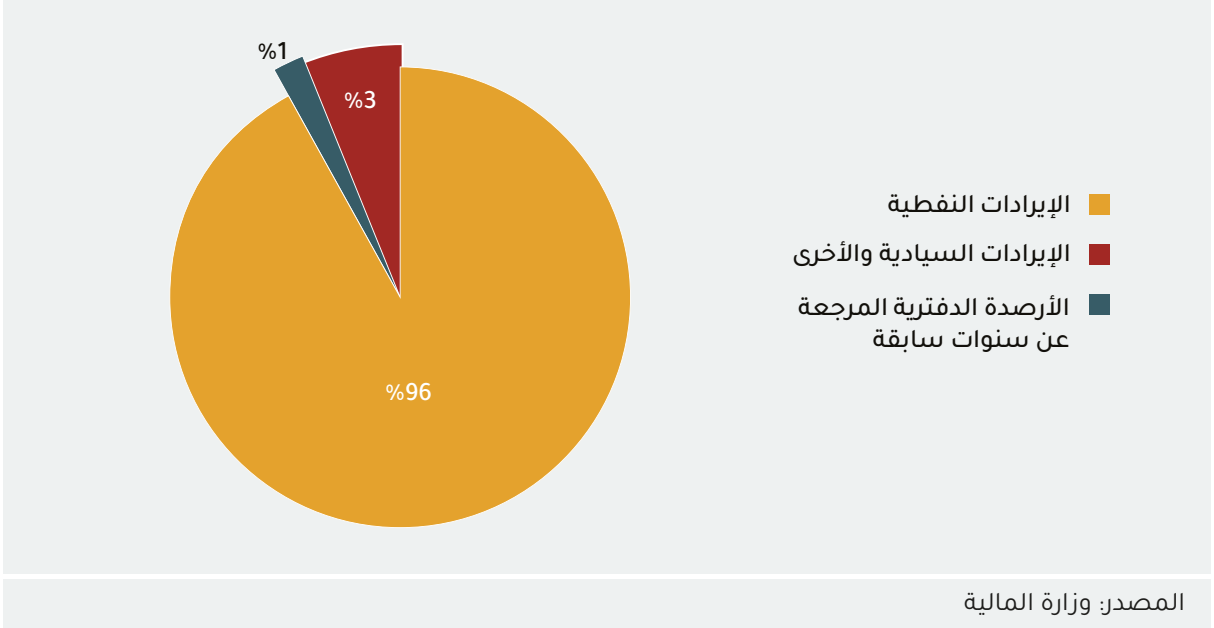
الجدول رقم (5-1) موارد الميزانية العامة للعام المالي 2023 (مليون دينار)

النسبة من الإجمالي	القيمة	البيان
%96.30	121,692.316	1 - الإيرادات النفطية
	99,053.410	الإيرادات النفطية
	22,638.906	الإتاوات النفطية *
%3.07	3,880.260	2 - الإيرادات السيادية والأخرى:
	2,538.800	الضرائب المباشرة وغير المباشرة *
	333.038	الرسوم الجمركية
	506.726	إيرادات الاتصالات
	-	أرباح مصرف ليبيا المركزي
	179.995	إيرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي
	321.701	رسوم الخدمات وإيرادات أخرى
%0.63	798.085	3 - الأرصدة الدفترية المرجعة عن سنوات سابقة
	126,370.66	إجمالي موارد المالية العامة

المصدر: وزارة المالية

* منها حوالي 10.358 مليار دينار إتاوات عن سنوات سابقة.
** بلغت قيمة الضرائب الموردة إلى حسابات الخزانة العامة 2.413 مليار دينار.

الشكل البياني رقم (1-13) نسبة الإيرادات من الإجمالي (%)



القطاع النقدي

19.1 السياسة النقدية

شهدت السياسة النقدية في ليبيا خلال عام 2023 عدة تطورات ملحوظة جُلّها ساهمت في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي. كان أبرز هذه التطورات استقرار معدل التضخم عند مستويات معقولة بلغت 2.4% بنهاية عام 2023. كما شهد عام 2023 زيادة كبيرة في المجاميع النقدية، مدفوعة بتوسع مالي استثنائي. ساهم في ارتفاع المعروض النقدي بمعناه الواسع (ع2) بنسبة 28.15% في نهاية عام 2023، بينما سجلت العملة المتداولة معدل نمو كبير بلغ 37.64%. هذا النمو يعكس بشكل واضح هيمنة وثقافة الكاش على نظام المدفوعات في ليبيا، والذي يظهر كتحديات تعيق استراتيجية الشمول المالي والاعتماد على النقد في المعاملات اليومية.

هذا الوضع شكّل تحدياً لمصرف ليبيا المركزي فيما يتعلق بأمن الأوراق النقدية المتداولة في ليبيا، نتيجة للطلب الهائل على النقد الأجنبي الناتج عن التوسع المالي الاستثنائي. كما نشأت ضغوط على سعر الصرف وذلك اعتباراً من أكتوبر 2023، حيث بدأ الهامش بين سعر الصرف الرسمي والموازي يتسع نتيجة التوسع المالي المبالغ فيه. جاء هذا الانخفاض في قيمة الدينار على الرغم من زيادة المعروض من النقد الأجنبي من قبل المصرف المركزي بنسبة 31% مقارنة بعام 2022.

بالإضافة إلى ذلك عززت جهود توحيد مصرف ليبيا المركزي في تحسين الثقة بينه وبين المصارف التجارية، مما ساهم في الحفاظ على سلامة مركزها المالي. هذه الإجراءات مجتمعة عكست نجاح السياسة النقدية في تعزيز الاستقرار وتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد.

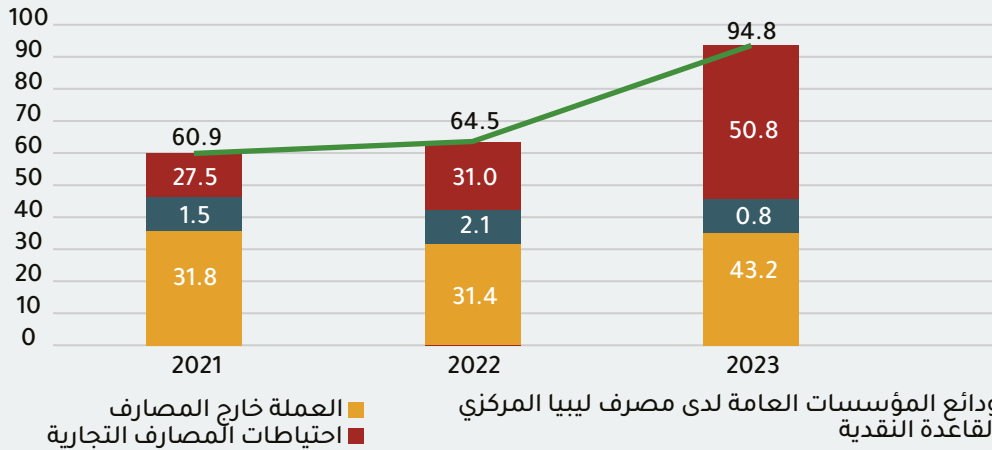
التطورات النقدية

20.1 القاعدة النقدية:

بلغ رصيد القاعدة النقدية في نهاية عام 2023 نحو 94,814.2 مليون دينار، مقابل 64,450.5 مليون دينار في نهاية عام 2022، مظهرًا بذلك ارتفاعًا قدره 30,363.7 مليون دينار، أي بنسبة 47.1%، ويرجع هذا إلى ارتفاع الاحتياطيات الأولية للمصارف التجارية - وتشمل كلاً من (النقد بخزائن المصارف، ودائع المصارف التجارية تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي، وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي) من نحو 30,963.1 مليون دينار في نهاية عام 2022 إلى 50,786.0 مليون دينار في نهاية عام 2023، بنسبة زيادة بلغت 64.0%، أو ما مقداره 19,822.9 مليون دينار. كما ارتفعت العملة خارج المصارف بنحو 11,800.6 مليون دينار لتصل إلى 43,154.0 مليون دينار، مقابل 31,353.4 مليون دينار في نهاية العام 2022 أي بنسبة ارتفاع بلغت 37.0%.

فعلى الرغم من النمو الكبير في القاعدة النقدية، إلا أن بعض مكوناتها قد شهد انخفاضًا. فانخفضت ودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي من 2,134.0 مليون دينار بنهاية عام 2022 إلى 874.2 مليون دينار في نهاية عام 2023، أي أنها انخفضت بنحو 1,259.8 مليون دينار، أو ما نسبته 59.0%. بتحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية، فقد كان لصافي الأصول الأجنبية أثر توسعي على القاعدة النقدية، حيث ارتفع بنحو 18,559.3 مليون دينار، أو ما نسبته 4.9%، على الرغم من أن الربع الثاني قد شهد انخفاضًا في هذا الأصل الأكثر أهمية في الموازنة العامة لمصرف ليبيا المركزي. كما مارس صافي الأصول المحلية تأثيرًا توسعيًا على القاعدة النقدية، أي بزيادة قدرها 11,804.4 مليون دينار، أو ما نسبته 3.8% في نهاية عام 2023. وذلك ناتج عن تسوية المستحقات على المصارف التجارية تجاه المصرف المركزي منذ العام 2021 والبالغة 19,850.7 مليون دينار. بينما كان لصافي المستحقات على الخزانة العامة تأثير انكماشى على القاعدة النقدية بمقدار -3,737.6 مليون دينار، أو ما نسبته 2.8%، ليعكس تحسن الوضعية الدائنة للحكومة تجاه الجهاز المصرفي.

الشكل البياني رقم (1-14) القاعدة النقدية (مليار دينار)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (6-1) القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

البيان	2022	2023	مقدار التغيير	نسبة التغيير (%)
القاعدة النقدية:	64,450.5	94,814.2	30,363.7	47.1
أ - العملة خارج المصارف	31,353.4	43,154.0	11,800.6	37.6
ب- الاحتياطيات الأولية للمصارف التجارية:	30,963.1	50,786.0	19,822.9	64.0
- نقدية في الصندوق	2,013.2	1,916.0	-97.2	-4.8
- ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	28,949.9	48,870.0	19,920.1	68.8
ج - ودائع المؤسسات العامة لدى م.ل.م	2,134.0	874.2	-1,259.8	-59.0
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:	64,450.5	94,814.2	30,363.7	47.1
أ - صافي الأصول الأجنبية	375,520.8	394,080.1	18,559.3	4.9
ب - صافي الأصول المحلية:	(311,070.3)	(299,265.9)	11,804.4	-3.8
- صافي المستحقات على الخزنة العامة	(134,649.5)	(138,387.1)	-3,737.6	-2.8
- المستحقات على المصارف التجارية	19,850.7	0.0	-19,850.7	-100.0
- مستحقات على المؤسسات العامة	0.0	0.0	0.0	0.0
- صافي البنود الأخرى	(196,271.5)	(160,878.8)	35,003.3	-18.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

21.1 عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه:

ارتفع عرض النقود (ع2) بشكل ملحوظ في عام 2023، بينما استقر في أكتوبر ونوفمبر. وتؤكد هذه الاتجاهات النقدية المسار النقدي الجديد - العودة إلى التوسع النقدي - الذي بدأ اعتباراً من الربع الثالث من عام 2022، في أعقاب الانكماش النقدي الحاد في عام 2021 (20%) لكل من عرض النقود (ع2) والتداول النقدي.

وشهد عرض النقود في نهاية عام 2023، ارتفاعاً قدره 31,061.3 مليون دينار، أو ما نسبته 28.2% ليصل إلى 141,400.2 مليون دينار، مقابل 110,338.9 مليون دينار في نهاية عام 2022، في سياق توسع مالي غير متوقع، خاصة في ديسمبر 2023. وشهد هذا الشهر فاتورة أجور بلغت 11 مليار دينار، بالإضافة إلى 1.6 مليار دينار كعلاوة للأسر. حيث سجل عرض النقد بمفهومه الضيق ارتفاعاً بلغت نسبته 28.7% نهاية عام 2023، مقارنة بعام 2022، ليصل إلى 137,984.7 مليون دينار، مقابل 107,239.2 مليون دينار في نهاية عام 2022، ويُعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى نمو الودائع تحت الطلب بنسبة 25.0% لتسجل 94,940.7 مليون دينار، والتي تشكل ما نسبته 68.7% من عرض النقد بالمفهوم الضيق، كما ارتفعت العملة خارج المصارف بنسبة 37.6% لتسجل 43,154.0 مليون دينار.

مقابل 31,353.4 مليون دينار في نهاية عام 2022، وتشكل ما نسبته 31.3% من عرض النقد بالمفهوم الضيق.

ويعزى هذا الارتفاع في كمية النقود إلى التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي كما ساهمت الزيادة الكبيرة في الائتمان المقدم للقطاع الخاص بمقدار 5,539.4 مليون دينار أو ما نسبته 24.1% في نهاية عام 2023 في عودة النمو السريع لخلق النقود.

ومن خلال تحليل هيكل عرض النقود نلاحظ أن الودائع تحت الطلب لا زالت تشكل نسب مساهمة مرتفعة وتشير إلى تحسن مؤشرات الشمول المالي. ومع ذلك، فإن هيمنة التداول النقدي في المدفوعات تقيد عملية الشمول المالي نتيجة ارتفاع مساهمة العملة خارج المصارف بنسبة كبيرة في عرض النقود.

كذلك ارتفاع مساهمة العملة خارج المصارف بنسبة كبيرة في عرض النقود، وارتفع شبه النقد بنسبة 9.9% لتسجل 3,405.5 مليون دينار في عام 2023، مقابل 3,099.7 مليون دينار لعام 2022، ونلاحظ أن الودائع الادخارية ولأجل لا زالت تشكل نسبة متدنية، حيث بلغت 2.4% من إجمالي (ع) عام 2023، مقابل 2.8% عام 2022، وان هذا الانخفاض في نسبة المساهمة يعزى إلى القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية الدائنة والمدينة. وقد بلغ مضاعف النقود لعام 2023 بالنسبة إلى (ع) 1.46 مرة، في حين بلغ هذا المضاعف بالنسبة إلى (ع) 2 نحو 1.49 مرة.

الجدول رقم (1-7) عرض النقود بالمعنى الواسع و الضيق

2023	2022	المكونات
138.0	107.2	عرض النقد بالمفهوم الضيق (1M)
28.7	10.2	معدل النمو %
94.8	75.9	الودائع تحت الطلب
68.7	70.8	نسبة الودائع تحت الطلب إلى عرض النقد (1M)
43.1	31.4	العملة خارج المصارف
31.2	29.3	نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقد (1M)

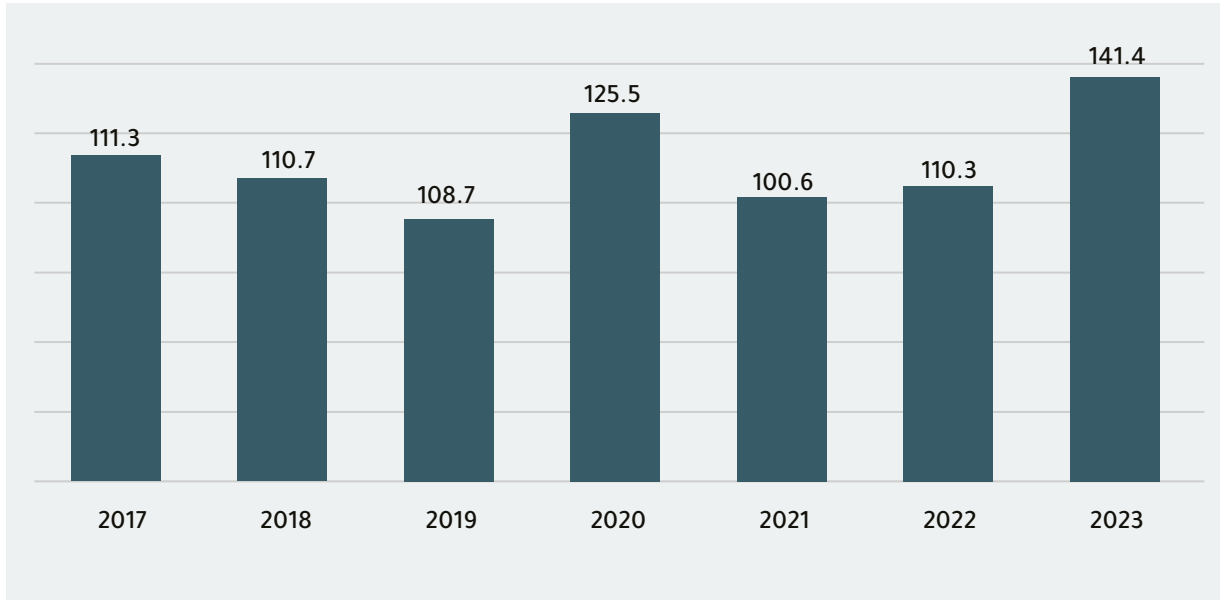
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (1-8): عرض النقود بالمعنى الواسع والضيق

2023	2022	المكونات
138.0	107.2	عرض النقد بالمفهوم الضيق 1M
3.4	3.1	الودائع لأجل والادخار
141.4	110.3	عرض النقد بالمفهوم الواسع M2

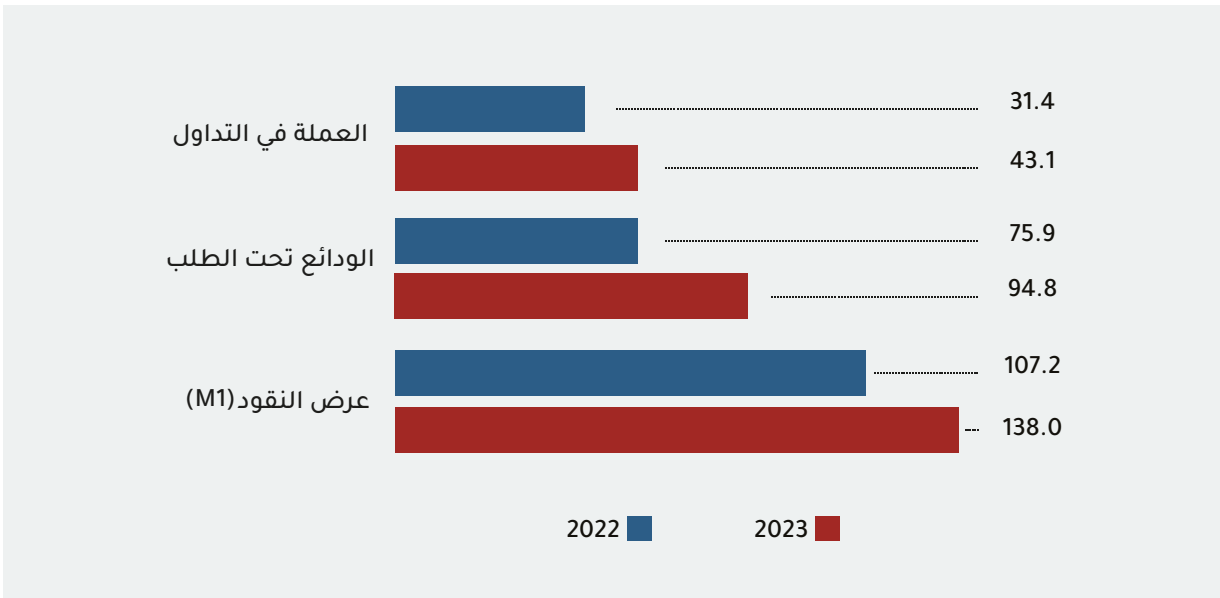
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (1-15) تطور عرض النقود الواسع (M2)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (1-16) عرض النقود (M1)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

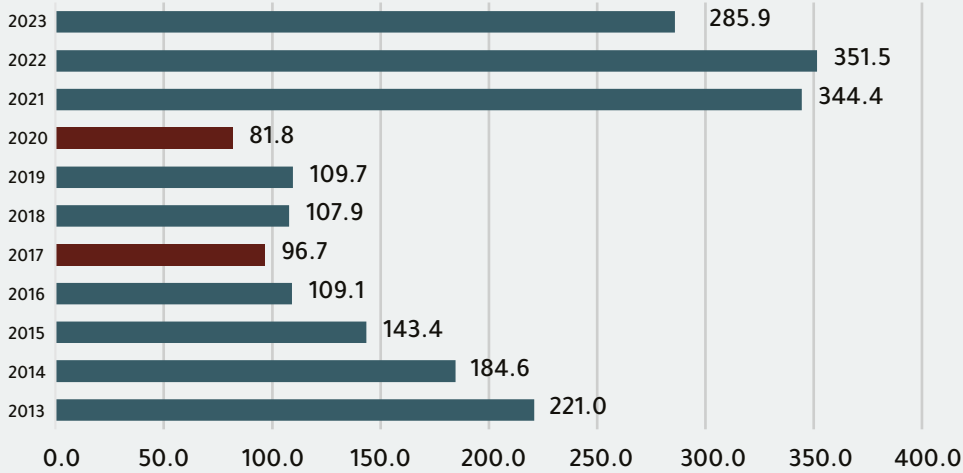
22.1 العوامل المؤثرة في عرض النقود:

شهد عام 2023 تقلبات في الوضعية الدائنة للحكومة بين أعلى مستوى في يناير وأدنى مستوى في أبريل، مع مستوى مرتفع جديد في ديسمبر. كما لعبت القروض المقدمة للاقتصاد دورها في عام 2023، الذي شهد ارتفاعاً مفاجئاً أيضاً في التداول النقدي.

كان للعوامل التوسعية التي تمثلت بصافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي دور واضح في زيادة عرض النقود خلال عام 2023، وتحليل العوامل المؤثرة في عرض النقود يُلاحظ أن صافي الأصول الأجنبية كان له أثر توسعي على عرض النقود بنحو 16,647.0 مليون دينار، أي بنسبة زيادة بلغت 4.3%، لتصل إلى 404,345.1 مليون دينار نهاية عام 2023، مقابل 387,698.1 مليون دينار نهاية عام 2022، إلا أن معظم هذا الأثر لم يتحقق عملياً، ويعود ذلك إلى العلاقة التي تربط صافي الأصول الأجنبية بصافي المستحقات على الخزانة العامة، حيث إن معظم الزيادة في صافي الأصول الأجنبية انعكست في شكل زيادة في صافي المستحقات على الخزانة العامة (ودائع الخزانة العامة مطروح منها الالتزامات القائمة عليها)، والذي كان له أثر انكماشى بنحو 3,256.8 مليون دينار، مما أدى إلى تعقيم الآثار التوسعية لصافي الأصول الأجنبية على عرض النقود.

وبالتالي، فإن عرض النقود يتأثر بما يتم إنفاقه من قبل الخزانة العامة بالدينار الليبي، ولم يقابله نفقات بالعملة الأجنبية، كما أن جزءاً من الزيادة في صافي الأصول الأجنبية انعكس على صافي البنود الأخرى في شكل فروقات أسعار الصرف. ومن جهة أخرى، فقد كان للزيادة في المستحقات على المؤسسات العامة، وبالغلة نحو 6,600.5 مليون دينار، أثر توسعي على عرض النقود.

الشكل البياني رقم (1-17) صافي الأصول الأجنبية لعرض النقود (%)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

والخلاصة إن سياسة الانفاق العام كانت من أهم العوامل التي اثرت في زيادة رصيد عرض النقود خلال الفترة، وخاصة ما تم إنفاقه خلال الفترة بالدينار الليبي ولم يقابله نفقات بالعملة الأجنبية. وتجدد الإشارة إلى أن مؤشر صافي الأصول الأجنبية إلى عرض النقود بلغ 2.9 مرة، مما يدل على قدرة صافي الأصول الأجنبية في مواجهة الطلب على النقد الأجنبي من خلال عرض النقود بما يقارب من ثلاث مرات

الجدول رقم (9-1) عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه (مليون دينار)

البيان	2022	2023	مقدار التغيير	نسبة التغيير
1. عرض النقود (ع1):	107,239.2	137,994.7	30,061.3	28.7
- العملة خارج المصارف	31,353.4	43,154.0	11,800.6	37.6
- ودائع تحت الطلب	75,885.8	94,840.7	18,954.9	25.0
2. شبه النقود:	3,099.7	3,405.5	305.8	9.9
عرض النقود (ع2)	110,338.1	141,400.2	31,061.3	28.2
العوامل المؤثرة في عرض النقود:	110,338.9	141,400.2	31,061.3	28.2
1. صافي الأصول الأجنبية:	387,698.1	404,345.1	16,647.0	4.3
- المصرف المركزي	375,520.8	394,080.1	18,559.3	4.9
- المصارف التجارية	12,177.3	10,265.0	-1,912.3	-15.7
2. المستحقات على الخزنة العامة (صافي):	(146,833.0)	(150,089.8)	-3,256.8	-2.2
- المصرف المركزي	(134,649.5)	(138,387.1)	-3,737.6	-2.8
- المصارف التجارية	(12,183.5)	(11,702.7)	480.8	3.9
3. المستحقات على القطاعات الأخرى	24,833.5	31,434.0	6,600.5	26.6
4. صافي البنود الأخرى	(155,359.7)	(144,289.1)	11,070.6	-7.1

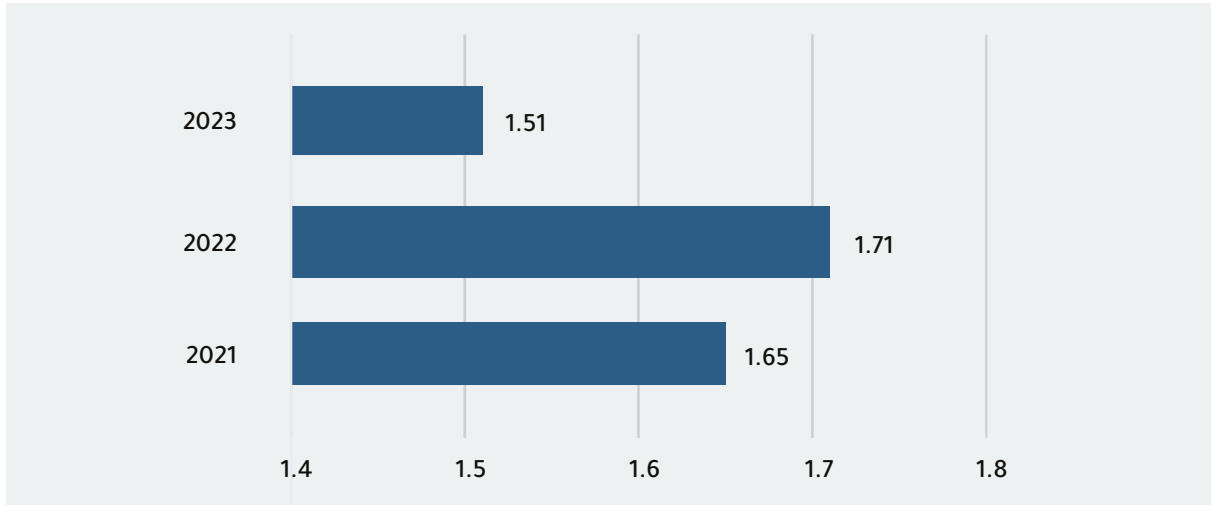
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

23.1 المضاعف النقدي (M)

يقيس مقدرة المصارف في خلق النقود والتأثير على حجمها داخل الاقتصاد الوطني ويتم ذلك خلال عملية خلق الودائع، وهو يمثل نسبة عرض النقود (M2) إلى القاعدة النقدية، حيث سجل المضاعف النقدي 1.5 نقطة في عام 2023، مقابل 1.71 نقطة عام 2022 بانخفاض ما نسبته 11.8%، ويعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع الأساس النقدي بنسبة تزيد على الزيادة في عرض النقود وهذا ناتج عن زيادة الاحتياطيات الأولية للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي.

كما ارتفع رصيد العملة في التداول من 31.1 مليار دينار عام 2022 إلى 43.1 مليار دينار عام 2023، ليعكس بذلك زيادة الطلب على النقود. وفي معرض التذليل أيضاً على قدرة المصرف المركزي في التخفيف من حدة مشكلة السيولة المحلية أظهرت البيانات بلوغ نسبة صافي الأصول الأجنبية إلى عرض النقود نسبة 321.4% مما يعكس ذلك قدرة المصرف المركزي على سحب السيولة الزائدة في الاقتصاد الليبي للمحافظة على الاستقرار النقدي.

الشكل البياني رقم (1-18) المضاعف النقدي

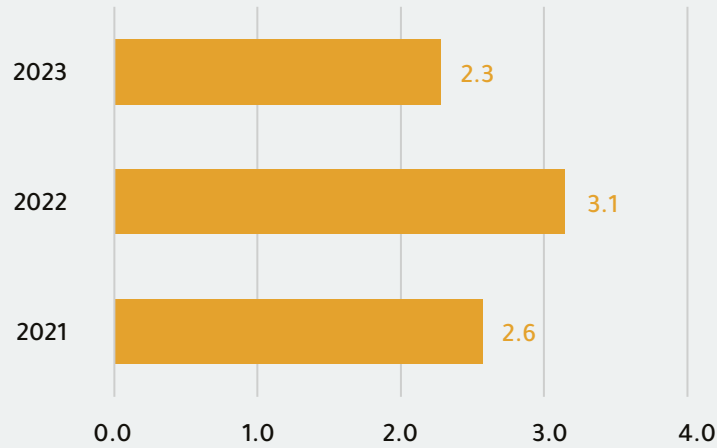


المصدر: مصرف ليبيا المركزي

24.1 سرعة تداول النقود

تشير البيانات إلى تراجع سرعة تداول النقود من 3.1 مرة في عام 2022 إلى 2.3 مرة في عام 2023، لتفسر بذلك ديناميكية النشاط الاقتصادي ودرجة تطوره ونموه، بل تعتبر المرآة العاكسة لمستوي النشاط الاقتصادي، فضلاً عن أنها تفسر أداء السياسة النقدية المتبعة، وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المتزامنة مع معدل النمو الاقتصادي.

الشكل البياني رقم (1-19) سرعة دوران النقود



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

25.1 معامل الاستقرار النقدي

بلغ معدل الاستقرار النقدي 3.1% لعام 2023، مقابل (3.8%) عام 2022، حيث ارتفع معدل نمو السيولة المحلية بنسبة أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2023، إذ سجل رصيد عرض النقود بما معناه الواسع نهاية عام 2023 ارتفاعاً بنسبة 28.2%، بينما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2022 ما نسبته 9.0%، وهذا يعني وجود اتجاه تضخمي في الاقتصاد المحلي.

الجدول رقم (1-10) معامل الاستقرار النقدي

2023	2022	البند
141.4	110.3	عرض النقود بالمفهوم الواسع
28.2	9.6	التغير في عرض النقود بالمفهوم الواسع
136.4	125.1	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة
9.0	2.5	التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة
3.1	-3.8	معدل الاستقرار النقدي

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

26.1 القوة الشرائية للنقود

انخفضت القيمة الحقيقية للنقود عام 2023 انخفاضاً طفيفاً بلغت نسبته 2.3%، وهذا يعني أن الدينار الليبي حافظ على قوته الشرائية في عام 2023، بالرغم من استقرار سعر صرفه الرسمي وانخفاض سعره الموازي أمام العملات الأجنبية، وبشكل عام فإن هذا الاستقرار في قيمة العملة المحلية إنما يدل على فاعلية السياسات المتبعة في الحفاظ على قيمة الدينار الليبي على الرغم من التحديات التي يواجهها الاقتصاد الليبي والتي من أهمها التوسع غير المدروس في الإنفاق العام وما يترتب عليه من انعكاسات خطيرة على الاستدامة المالية والمستوى العام للأسعار.

الجدول رقم (1-11) القوة الشرائية للنقود

2023	2022	البنود
295.1	288.3	(الرقم القياسي العام بأسعار سنة (2008)
0.339	0.347	القوة الشرائية للنقود

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

27.1 سياسة سعر الصرف

منذ عام 1986 استمر نظام سعر الصرف المطبق في ليبيا على ما هو عليه، حيث يتبع نظام سعر الصرف الثابت، من خلال تثبيت القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة، وقد جرى تخفيض قيمة الدينار الليبي عدة مرات وفقاً للمتطلبات والظروف الاقتصادية، كان آخرها في ديسمبر 2021 عند 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار، وعلى هذا الأساس، تأثر سعر صرف الدينار الليبي بالتغيرات التي طرأت على أسعار صرف العملات الأجنبية وفقاً للوزن الذي تحظى به ضمن سلة العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة، حيث ارتفعت قيمة الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 1.1% في نهاية عام 2023، أي ارتفع من 4.8288 ديناراً لكل دولار في نهاية عام 2022 إلى 4.7753 ديناراً لكل دولار في نهاية عام 2023، وذلك بسبب تراجع الدولار الأمريكي أمام أبرز العملات الرئيسية، وأنهى الدولار عام 2023 مسجلاً أول خسارة سنوية منذ 2020 أمام اليورو وسلة من العملات، حيث يتجه مؤشر الدولار لتسجيل خسارة بنسبة 2.10% خلال هذا العام، بفضل توقعات السوق بأن يبدأ الاحتياطي الفيدرالي خفض أسعار الفائدة بحلول عام 2024، في حين انخفضت قيمة الدينار الليبي أمام اليورو بنسبة 2.8%، أي انخفض من 5.1286 ديناراً لكل يورو في نهاية عام 2022 إلى 5.272 ديناراً لكل يورو في نهاية عام 2023، بسبب اتجاه اليورو نحو تحقيق مكاسب بنسبة 3.04% هذا العام.

وهو أول عام إيجابي له منذ 2020. كما شهد عام 2023 تحقيق الجنيه الإسترليني مكاسب سنوية بنسبة 5.39%، وهو أفضل أداء له منذ 2017، والجدول التالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل بعض العملات الرئيسية الدولية في نهاية عام 2023

الجدول رقم (1-12) تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الرئيسية الدولية نهاية عام 2023 (دينار لكل وحدة)

البيان	2021	2022	2023	معدل التغير%
دولار أمريكي	4.5961	4.8288	4.7753	▲ 1.2
يورو	5.2028	5.1286	5.2720	▼ 0.9
جنيه إسترليني	6.1941	5.8114	6.0869	▼ 2.5
فرنك سويسري	5.0176	5.2062	5.6914	▼ 2.9
ين ياباني (100ين)	3.9900	3.6100	3.3900	▲ 3.5
الايوان الصيني	0.7217	0.6934	0.6726	▲ 9.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ونتيجة لتنامي الإنفاق الحكومي وارتفاع فاتورة المحروقات والزيادات المتكررة في الأجور والنفقات الجارية، هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت في ارتفاع كمية النقود بنهاية العام 2022 بنسبة 10% واستمر التوسع في الإنفاق الحكومي خلال العام 2023، مما أدى إلى النمو السريع للغاية للنقود في عام 2023 ووصولها إلى نسبة ارتفاع قياسية وصلت إلى 28% في سنة 2023. نتيجة لذلك نشأت ضغوط مكثفة على سعر الصرف اعتباراً من أكتوبر 2023. وبدأ الهامش بين سعر الصرف الرسمي والموازي يتسع نتيجة التوسع المالي الاستثنائي. يأتي هذا الانخفاض في قيمة الدينار على الرغم من ارتفاع المعروض من النقد الأجنبي من قبل المصرف المركزي بنسبة 31% مقارنة بالعام 2022.

**اتجاهات الدولار الأمريكي خلال عام 2023
أداء العملات الأخرى أمام الدولار في عام 2023**

- يتجه اليورو نحو تحقيق مكاسب بنسبة 3.04% هذا العام، وهو أول عام إيجابي له منذ 2020.
- يمضي الجنيه الإسترليني في طريقه لتحقيق مكاسب سنوية بنسبة 5.39%، وهو أفضل أداء له منذ 2017.
- من المتوقع أن يسجل الدولار مكاسب سنوية بنسبة 7.56% مقابل الين الياباني، حيث لا تزال العملة اليابانية تتعرض لضغط من السياسة النقدية فائقة التيسير التي يتبناها بنك اليابان.

28.1 دعائم الاستقرار المالي في ليبيا: دور استهداف النقد في إدارة السيولة وتحقيق استقرار الأسعار

تعتمد استراتيجية السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي على إطار الاستهداف النقدي، مع اعتبار المعروض النقدي الواسع (M2) هدفاً وسيطاً. ويتلخص الهدف النهائي في الحفاظ على استقرار الأسعار باستخدام الأدوات النقدية ذات الصلة. وفي حين يظل نظام سعر الصرف الثابت هو ركيزة السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي، جنباً إلى جنب مع سياسة تخصيص النقد الأجنبي، فإن استخدام الاستهداف النقدي من شأنه أن يساعد في ضمان تحرك المجاميع النقدية على نحو يتفق مع الهدف النهائي المتمثل في استقرار الأسعار. وبالتالي، فإن إطار السياسة النقدية المتطور هذا يهيئ للسيطرة النقدية الاستباقية، التي تهدف إلى الوصول إلى إطار استهداف التضخم.

وكهدف تشغيلي، فإن القاعدة النقدية (العملة المتداولة بالإضافة إلى الاحتياطيات المصرفية) سوف تساعد في تحسين إدارة السيولة وتعزيز سيطرة مصرف ليبيا المركزي على الاحتياطيات الزائدة. وتخضع هذه المجاميع النقدية (الاحتياطيات المصرفية والاحتياطيات الزائدة)، والتي يمكن أن تعمل أيضاً كأدوات للسيطرة النقدية المباشرة- لإشراف مصرف ليبيا المركزي شهرياً كجزء من تنفيذ نظام متطلبات الاحتياطي. ومن شأن هذا أن يساهم في فعالية هذه الأهداف النقدية في السيطرة على آفاق التضخم.

إن الرقابة على مختلف المجاميع الكمية سيساعد على إعادة ضبط الأدوات استجابة لتطور السيولة الزائدة في النظام المصرفي. وسوف يسهل هذا الرصد استخدام هذه الأدوات للتحكم في السيولة، بحيث يكون مصرف ليبيا المركزي قادراً على استخدام أدوات التحكم النقدي غير المباشر، مثل عمليات السوق المفتوحة، لتعزيز إدارة السيولة الفعالة.

وفيما يتعلق بالاحتياطيات الفائضة لدى المصارف، بالإضافة إلى تأثير التحسن المتوقع في تخصيص النقد الأجنبي للمصارف، سيعمل مصرف ليبيا المركزي على تعزيز تطوير الأدوات النقدية غير المباشرة فيما يتعلق بشكل خاص بأدوات الإقراض الجديدة للمصارف الإسلامية. ولهذا عزز مصرف ليبيا المركزي قدرته فيما يتعلق بتوقعات السيولة، بهدف تحسين إدارة السيولة بشكل أساسي في عام 2024. بالإضافة إلى الأهداف التشغيلية الكمية المحددة ربع سنوياً، فإن تنفيذ الاستهداف النقدي يعني أيضاً اللجوء إلى هدفين فرعيين/معياري أداء، وهما نسبة الائتمان إلى الاقتصاد إلى إجمالي المصارف ونسبة الائتمان إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي الائتمان.

29.1 رابعاً القطاع الخارجي

تواجه التجارة الخارجية في ليبيا بعض التحديات والمخاطر، تتمثل في عدم تنوع صادراتها واعتمادها الكلي على الواردات، ومن أبرز التحديات التي تواجهها ليبيا تقلبات أسعار النفط العالمية، والعقوبات الاقتصادية، والتهرب والتجارة غير الشرعية، والتنافس الدولي، والنقص في البنية التحتية والتكنولوجيا والموارد البشرية. علاوةً على الإغلاقات المتكررة في الحقول النفطية ومن ثم تراجع إنتاج وصادرات النفط الخام.

لذلك، يجب على ليبيا تبني استراتيجية تجارية شاملة ومتوازنة، تهدف إلى تعزيز دورها في التجارة العالمية والإقليمية، وتنويع مصادر الدخل والصادرات والشركاء التجاريين، وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتحسين البيئة التجارية والاستثمارية، وتعزيز التكامل مع الدول العربية والإفريقية والآسيوية

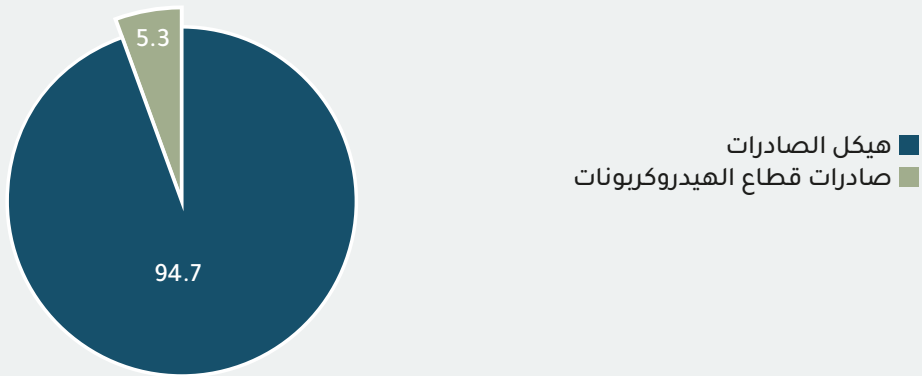
30.1 هيكل الصادرات الليبية

لا تزال تتركز معظم الصادرات السلعية في ليبيا في صادرات قطاع الهيدروكربونات، وهذا يفسر على أن الاقتصاد غير قادر على إنتاج سلع بغرض التصدير، وإن مخاطر تركيز الصادرات هي المخاطر التي تنشأ عندما تعتمد الدولة بشكل كبير على تصدير النفط، بالتالي كمصدر رئيسي للدخل. هذا يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية والعقوبات الاقتصادية والصراعات الجيوسياسية، فعندما تنخفض أسعار النفط، تتأثر الميزانية العامة ويكون تخفيض الإنفاق العام يتمثل في انخفاض الإنفاق الاستثماري، والعكس صحيح، فعندما ترتفع أسعار النفط تزداد الإيرادات، ولكن قد تؤدي إلى زيادة التضخم والتقلبات في سعر الصرف والاعتماد على الواردات كما أن هذا التركيز يهدد الوضع الاقتصادي في المستقبل، في ظل سرعة تحرك المجتمع الدولي للحد من انبعاثات الكربون، والطفرة في تكنولوجيات الطاقة النظيفة، حيث ستواجه ليبيا تحدياً جسيماً يتمثل في الحد من اعتمادها على قطاع الهيدروكربونات، مع تحقيق نمو أقوى بقيادة القطاع الخاص. وينبغي أن تركز جهود الإصلاح الهيكلي على تقوية المؤسسات ووضع استراتيجية اقتصادية مستقبلية أكثر استهدافاً وشفافية، وهذا يستلزم ضرورة تقليص حجم القطاع العام وهيئاته وقصر دور الحكومة على الإشراف والرقابة والتنظيم، حيث تشير بيانات مصرف ليبيا المركزي إلى بلوغ صادرات ليبيا إلى 35.7 مليار دولار، منها 33.8 مليار دولار صادرات نفطية، و1.9 مليار صادرات غير نفطية. كما تشير التقدير الأولية أن فاتورة الواردات على أقل تقدير ستكون في حدود 23.2 مليار دولار منها 8.6 مليار دولار تقريباً واردة نفطية، و14.6 مليار دولار واردة أخرى.

31.1 الحساب الجاري

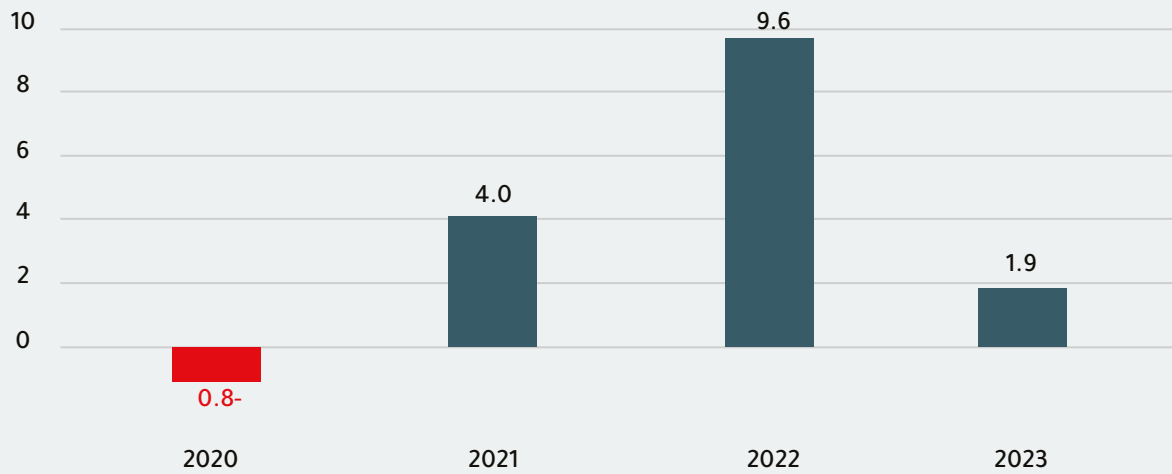
يقصد بالحساب الجاري هو جزء من ميزان المدفوعات الذي يسجل تدفقات السلع والخدمات والدخل والتحويلات بين الدولة والعالم الخارجي. يعد الحساب الجاري المحدد الرئيس لفائض وعجز ميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي، حقق الاقتصاد الليبي فائضاً في الميزان التجاري بلغ حوالي 13.9 مليار دولار عام 2023 مقابل فائض بلغ 20.1 مليار دولار عام 2022. أما على مستوى الميزان الكلي فقد حقق الاقتصاد الليبي فائضاً هو الآخر بلغ 0.2 مليار دولار مقابل 7.1 مليار دولار عام 2022

الشكل البياني رقم (1-20) هيكل الصادرات الليبية



المصدر: مصرف ليبيا المركزي


الشكل البياني رقم (1-21) صافي الحساب الجاري



المصدر: مصرف ليبيا المركزي



02



الفصل الثاني
الأطر التشريعية ونظم البنية التحتية
للقطاع المصرفي الليبي

1.2 تطور الاطر التشريعية ونظم البنية التحتية للقطاع المصرفي الليبي:

نظراً لأهمية الأنظمة المالية والمصرفية في النشاط الاقتصادي، وذلك باعتبارها المحرك والمكون الرئيس للنظام المالي ولدورها الأساسي في دفع عجلة الاقتصاد الليبي والمساهمة في عملية التنمية، من خلال توفير الأدوات المالية اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتبسيط إجراءاتها لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع المالي. يولي مصرف ليبيا المركزي اهتمامه المستمر بالعمل على تطوير أنظمة البنية التحتية المالية والمصرفية بما يواكب أفضل الممارسات الدولية، وذلك من خلال وضع التشريعات والتعليمات والنظم الرقابية الفعالة، لزيادة متانة الجهاز المصرفي وللمحد من المخاطر المصرفية النظامية بما يتماشى مع ضوابط ومعايير الرقابة المصرفية الدولية، وفق متطلبات لجنة بازل المصرفية.

يسلط هذا الفصل الضوء على الإطار المؤسسي الذي يحكم أنشطة الاستقرار المالي في ليبيا، كما للتطرق إلى أهم المستجدات التشريعية التي انتهجها مصرف ليبيا المركزي لضمان سلامة القطاع المصرفي والمالي، ودعم استقراره وتعزيز الدور الإشرافي والرقابي الذي يمارسه بموجب أحكام القانون. وفي إطار الدور المنوط بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمتابعة المصارف العاملة بليبيا، وفقاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف وتعديله، والتشريعات النافذة والتعليمات الصادرة بمقتضاها، ومن خلال المهام الموكلة لهذه الإدارة والمتعلقة بمتابعة الأوضاع المالية للمصارف، ومدى التزامها وامتثالها بتطبيق أدوات السياسات الاحترازية الكفالة والجزئية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، والتي منها متطلبات احتساب الحد الأدنى المطلوب للاحتفاظ بالاحتياطي القانوني الإلزامي والمحددة بنسبة 20% وكذلك نسبة السيولة المقررة قانوناً بـ 25% من إجمالي الخصوم الإيداعية لكل مصرف، و وضع حدود على التركزات القطاعية بحيث لا يتجاوز صافي المحفظة الائتمانية المباشرة لأي مصرف نسبة 70% من إجمالي خصومه الإيداعية، وتحديد هيكل المحفظة الائتمانية المباشرة لكل مصرف بحيث لا تتجاوز التسهيلات الممنوحة في كل فئة من الفئات المكونة لهذه المحفظة ما نسبته 30%، إضافة إلى تطبيق تعليمات لجنة بازل المصرفية (III) للرقابة الفعالة، فيما يتعلق بتوجيه تعليمات للمصارف بضرورة إنشاء وحدة لمتابعة تطبيق التعليمات الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، فقد تم العمل على إصدار تعليمات وضوابط تشمل دليل تقرير التقييم الداخلي لملاءة رأس المال (ICAAP) وكيفية احتساب ملاءة رأس المال، وكذلك تعليمات بإنشاء لجنة الأصول والخصوم (ALCO)، واحتساب نسبة تغطية السيولة (LCR)، وتحديث السياسات المالية والنقدية، والإفصاح عن البيانات المالية فيما يتعلق بعمليات التمويل والاستثمار والمخاطر والمراجعة وإدارة التدقيق الشرعي والحوكمة المصرفية ومكافحة غسيل الأموال، بالإضافة إلى ضوابط أخرى تتعلق بتنظيم أعمال الصيرفة الإسلامية، فضلاً عن الضوابط المنظمة للاعتمادات المستندية.

2.2 إجراءات إدارة الرقابة على المصارف والنقد للتحويل إلى تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة وفقاً لبازل 3 للتقليل من المخاطر

إن الرقابة على المخاطر تمثل آلية رقابية ذات منظور مستقبلي تستند بشكل أساسي على تقييم المخاطر الحالية والمستقبلية التي تواجهها المصارف، ومن ثم تتيح التدخل المبكر من قبل الإدارة على المصارف والنقد واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

وفي إطار عملية التحويل السلس والتدريجي إلى تطبيق أحدث معايير الرقابة المصرفية الفعالة وفق أفضل الممارسات الدولية Best Practice تبنت إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي خلال العام السابق تعزيز السلامة المالية للقطاع المصرفي الليبي وتحويطه ضد أنواع المخاطر المصرفية المختلفة، وتمكن مصرف ليبيا المركزي بالفعل من الارتقاء بمستوى القطاع المصرفي الليبي وذلك عن طريق إلزام المصارف التجارية بتطبيق أحدث إصدارات لجنة بازل الدولية من خلال الإجراءات التالية:

1 - تطوير قاعدة بيانات واسعة ومتكاملة وذلك من خلال إنشاء منظومة إلكترونية (منصة إلكترونية) INTRANET أصدر السيد / المحافظ القرار (210) لسنة 2022 بتاريخ 14/9/2022 قراراً بتشكيل فريق مشروع النظام المركزي للبيانات المالية الصادرة عن المصارف التجارية، لأتمتة البيانات المالية لتعزيز جهود الرقابة المكتبية والميدانية، يتم من خلالها استقبال جميع البيانات الواردة من المصارف (البيانات والإحصائيات)، بحيث تُرسل إلى الإدارة من خلال الوسائط الإلكترونية، ويتم التأكد من صحتها، ومن ثم استخراج التقارير الاحترافية المطلوبة لأداء مهام الرقابة المصرفية وتحليلها، واستخراج معدلات أداء المصارف، ومدى الالتزام بالتعليمات الرقابية والنسب الاحترافية، وتشمل البيانات التي تم تنفيذها الآتية: (المركز المالي، قائمة الدخل، الاحتياطي القانوني، والسيولة المقررة قانوناً). وسوف تشمل المنصة جميع البيانات المحالة من المصارف إلى إدارة الرقابة على المصارف والنقد، وتمثل 56 نموذجاً وإحصائية.

2 - إنشاء وحدة لمتابعة تطبيق التعليمات الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في كافة المصارف التجارية الخاضعة لأشراف ورقابة مصرف ليبيا المركزي.

3- تعميم المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة وتحديد المبدأ الخاص بعمليات إدارة المخاطر بالمصارف التجارية رقم (15) وذلك لنشر الوعي الكافي بالمخاطر المصرفية التي قد تواجه المصارف الليبية وإلزام المصارف بوضع استراتيجيات لإدارة المخاطر معتمدة من مجالس إدارات المصارف يشمل ملف المخاطر Risk Profile الخاص بالمصرف والذي يتم من خلاله تحديد قدرة المصرف على تحمل المخاطر Risk Tolerance ورغبة المصرف في تقبل المخاطر Risk Appetite.

4 - إلزام المصارف بتطبيق متطلبات الدعامات الأولى لاتفاقية بازل III والتمثلة في متطلبات الحد الأدنى لملاءة رأس المال Capital Adequacy Ratio من خلال تعميم تعليمات احتساب ملاءة رأس المال والتي تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق. وتعمل هذه التعليمات جنباً إلى جنب مع تعليمات احتساب ملاءة رأس المال للمصارف الإسلامية وفقاً لمتطلبات مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB الخاص بمعيار ملاءة رأس المال للمصارف الإسلامية.

5- قامت إدارة الرقابة للمصارف والنقد بإلزام المصارف الليبية بتطبيق متطلبات الدعامات الثانية لمقررات بازل الدولية وهي عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال ICAAP من خلال تعميم دليل تقرير التقييم الداخلي لملاءة رأس المال، وتمكنت بالفعل عدة مصارف تجارية من إصدار التقرير المعني بشكل مناسب ووفقاً للمتطلبات الرقابية.

6 - تم تعميم استبيان من قبل إدارة الرقابة على المصارف والنقد معد لتقييم أنظمة الضبط الداخلي لدى المصارف التجارية تعزيزاً للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية بينك التسويات الدولي لضمان وجود نظام رقابة داخلي منصوص عليه ومعتمد من قبل الإدارات العليا للمصارف على أن تكون هذه الأنظمة منصوصة بالوضوح الكافي والكفاءة والفعالية المناسبة.

7 - إلزام المصارف بتطبيق متطلبات الدعامات الثالثة الخاصة بالإفصاح والشفافية في التقارير الدورية والتقارير السنوية، حيث تعد الدعامات الثالثة دعامة مكملة ومساعدة للدعامتين الأولى الخاصة بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال، والثانية الخاصة بمتابعة السلطات الرقابية وتعتبر من مقومات تعزيز سلامة وكفاءة القطاع المالي والمصرفي.

8 - تبنت إدارة الرقابة للمصارف والنقد الإصلاحات التي أدخلتها اتفاقية بازل III الخاصة بإدارة مخاطر السيولة قصيرة الأجل من خلال إلزام المصارف باحتساب نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)، حيث إن تطبيقها سيساعد في تحقيق الوصول إلى نظام مصرفي أكثر استقراراً وقدرة على مواجهة المخاطر والظروف غير المواتية وتعزيز المرونة قصيرة الأجل لملف مخاطر السيولة للمصارف الليبية.

9- قامت إدارة الرقابة على المصارف والنقد بتعميم التعليمات الرقابية لاحتساب نسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR) والخاصة بالتعليمات الرقابية لإدارة مخاطر السيولة طويلة الأجل؛ تكملتها للتعليمات الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة وتعزيزاً لإلزام المصارف

بالاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة طويلة الاجل ومواجهةً لعدم التوافق في هيكل التمويل طويل الاجل باستخدام مصادر أموال مستقرة طويلة الاجل لفترة تمتد لمدة عام على الأقل. 10- قامت إدارة الرقابية على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي بتبني وفرض حد أدنى لنسب السلامة المالية على المصارف ومنها نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio) في المنشور رقم (18/2023) الخاص بالتعليمات الرقابية لاحتساب نسبة الرافعة المالية، والذي ينص على إلزام المصارف التجارية بنسبة رافعة مالية (Leverage Ratio) لا تقل عن 3%، تعزيزاً لمبدأ الإفصاح والشفافية الذي جاء في البند رقم 6 المذكور أعلاه.

11- في إطار سعي مصرف ليبيا المركزي لوضع استراتيجيات واسعة للتعامل مع المخاطر المتداخلة بشكل يومي واحتياجات المصارف على المدى الطويل، قامت إدارة الرقابة على المصارف والنقد بتوصية المصارف التجارية بتأسيس لجنة الأصول والخصوم (ALCO) كنقطة لتنسيق العديد من أنشطة المصارف وتعزيز تطابق جداول الاستحقاقات ما بين أصول وخصوم المصارف وتحقيق أهداف المصارف التشغيلية. على أن يتم إفادة إدارة الرقابة للمصارف والنقد بمحاضر اجتماعاتها بشكل شهري.

12- قامت إدارة الرقابة على المصارف والنقد بالعمل على تعزيز وتطوير المنظومة المصرفية بالكامل بما في ذلك دور المراجعين الخارجيين لما لديهم من دور هام في مراجعة ميزانيات المصارف وتقاريرهم الصادرة بالخصوص، ونظراً لما لوحظ من قصور في التعليق على طرق أساليب قياس المخاطر المصرفية والتعليق على تقارير المخاطر الصادرة عن المصارف بما في ذلك تقرير التقييم الداخلي لملاءة رأس المال ICAAP المذكور في البند رقم 4 أعلاه ونماذج اختبارات الضغط ومخاطر الأمن السيبراني وغيره من تقارير المخاطر التي أصبحت المصارف التجارية الليبية ملزمة بأعدادها وإحالتها إلى مصرف ليبيا المركزي كجهة رقابية وإشرافيه عليا فقد تم إلزام مكاتب المراجعين الخارجيين بوجود خبير مخاطر وخبير أمن معلومات وخبير معايير إعداد التقارير المالية IFRS على أن يكون ذلك شرطاً أساسياً لتقديم/تجديد القيد لدى مصرف ليبيا المركزي.

13- حرصاً من مصرف ليبيا المركزي على تعزيز السلامة المالية للمصارف وتطبيق أحدث المعايير الدولية على القطاع المصرفي الليبي وتعزيزاً لمبدأ الإفصاح والشفافية المذكور في البند رقم 6 قامت إدارة الرقابة على المصارف والنقد بتعميم التعليمات الرقابية الخاصة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS رقم 9 والمعيار المحاسبي 30 AAIOFI وذلك من خلال لجنة مختصة لوضع خطة تطبيق المعايير المذكورة أعلاه وتنفيذها، على أن يتم إعداد القوائم المالية النهائية بالشكل المطلوب في 2024/12/31م كحد أقصى.

14- اما فيما يخص دور إدارة الرقابة على المصارف والنقد في تفعيل إدارات المخاطر في المصارف التجارية وتهيئتها للقيام بعملها بالشكل المناسب والفعال، قامت إدارة الرقابة بتزويد إدارات المخاطر بدليل استرشادي للخطة الخاصة باستمرارية العمل في مواجهة الطوارئ وذلك لوضع استراتيجية لاستعادة الأعمال في حال تعرض المصرف لأي حدث يؤدي إلى منعه من العمل بشكل طبيعي أو في ظل الظروف غير المواتية.

وكما هو موضح أعلاه فإن إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي تسعى وبشكل مستمر لأخذ الإجراءات الهادفة للتغيير الإيجابي للارتقاء بالجهاز المصرفي الليبي وجاء ذلك في سلسلة إجراءات تتمثل في منشورات وتعليمات رقابية لتحقيق مفهوم الرقابة على أساس المخاطر، كما أن هذه التعليمات تحتاج إلى أن تعزز بعملية تهيئة ونشر الوعي ونقل الخبرات للعاملين بالقطاع المصرفي الليبي ككل ابتداءً من العاملين بقطاع الرقابة بمصرف ليبيا المركزي بما فيه من مفتشين ومراقبين مكتبيين وموظفي إدارات المخاطر بالمصارف التجارية والعاملين بالوحدات المختصة بتطبيق تعليمات بازل وتنتهي بدور المراجعين الخارجيين وبيوت الخبرة وكافة المؤسسات التي تعمل في الاقتصاد الليبي والخاضعة لإشراف مصرف ليبيا المركزي. وذلك لضمان وتحقيق السلامة المالية تتضمن أساليب قياس صحيحة وأساليب إدارة مخاطر وإجراءات تحوطية فعالة وتقرير مالية تعكس وتعزز مبدأ الشفافية والإفصاح المقبول دولياً، وفيما يلي أهم المناشير الصادرة عن إدارة الرقابة على المصارف والنقد خلال العامين 2022 و2023.

الجدول رقم (1-2) المنشورات الصّادرة خلال سنة 2022

رقم المنشور	الرقم الإشاري	التاريخ	الموضوع	التصنيف
1	1055	2022/01/12	الطلب من المصارف تحديث سياساتهم الحالية فيما يتعلق بالتمويل والاستثمار والمخاطر	دليل الحوكمة (التمويل، الاستثمار والمخاطر)
2	804	2022/01/17	بشأن تحديث بيانات العملاء إلكترونياً	غسل الأموال
3	804	2022/03/02	بشأن تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة	الصيرفة الإسلامية
4	804	2022/05/16	الضوابط المنظمة لعمليات تمويل الأفراد	الصيرفة الإسلامية
5	804	2022/06/12	الغاء المنشور رقم 804 الصادر بتاريخ 2016/11/10، بشأن ضوابط تنظيم فتح الاعتمادات المستندية الخاصة بتمويل المواد الخام لمصانع الأغذية والأدوية والاعلاف	العمليات المصرفية الخارجية (الاعتمادات المستندية)
6	804	2022/09/14	بشأن ضوابط تولى وظيفة مدير (إدارة المراجعة - إدارة المخاطر - إدارة التدقيق الشرعي) ونوابهم بالمصارف والمؤسسات المالية	دليل الحوكمة (المراجعة - المخاطر - التدقيق الشرعي)
7	-	2022/10/06	إنشاء وحدة لمتابعة تطبيق التعليمات الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية	دليل الحوكمة (إدارة المخاطر)
8	-	2022/10/06	بشأن شرح المبادي الأساسية للرقابة الفعالة وتحديدًا الخاص بعمليات المخاطر بالمصارف رقم (15) من المبادئ الأساسية التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية	دليل الحوكمة (إدارة المخاطر)
	-	2022/10/06	دليل تقرير التقييم الداخلي لملاءة رأس المال ICAAP	الإفصاح والبيانات المالية

يتبع..

الإفصاح والبيانات المالية	بشأن لجنة الأصول والخصوم (ALCO)	2022/10/0	2022/10/0	10
الإفصاح والبيانات المالية	تعميم تعليمات احتساب ملاءة رأس المال	2022/10/0	2022/10/0	11
المركز الليبي للمعلومات الائتمانية	بشأن إبلاغ المركز الليبي للمعلومات الائتمانية بمصرف ليبيا المركزي بتفاصيل التمويلات الممنوحة والمتعثرة السداد الخاصة بالأفراد والجهات الاعتبارية	2022/11/0	804	12
الإفصاح والبيانات المالية	تعميم تعليمات احتساب ملاءة رأس المال للمصارف الإسلامية	2022/12/1	804	13
الإفصاح والبيانات المالية	تعميم تعليمات احتساب نسبة تغطية السيولة	2022/12/1	804	14
الإفصاح والبيانات المالية	بشأن الضوابط المنظمة لإجراءات فتح الاعتمادات المستندية	2022/12/1	804	15

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (2-2) المنشورات الصّادرة خلال سنة 2023

رقم المنشور	الرقم الإشاري	التاريخ	الموضوع	التصنيف
1	804	2023/01/0	بشأن دليل إجراءات مراجعة الحسابات الختامية للمصارف العاملة بليبيا	مراجعي الحسابات
2	804	2023/01/0	بشأن تعميم تعليمات احتساب صافي التمويل المستقر NSFR	الإفصاح والبيانات المالية
3	-	2023/01/0	بشأن الاشتراطات المطلوبة لشغل عضوية مجالس الإدارة بالمصارف	دليل الحوكمة (مجلس الإدارة)
4	-	2023/01/0	بشأن الطلب من المصارف الالتزام بتزويد المركز الليبي للمعلومات الائتمانية بالبيانات المطلوبة وتحديثها في المواعيد المحددة	المركز الليبي للمعلومات الائتمانية

يتبع..

الإفصاح والبيانات المالية	بشأن متطلبات الإفصاح في التقارير الدورية والتقارير السنوية وفق متطلبات بازل III	2023/01/05	-	5
دليل الحوكمة (أنظمة الضبط الداخلي)	بشأن تقييم أنظمة الضبط الداخلي للمصارف	2023/01/11	-	6
جودة الخدمات المصرفية	بشأن تحسين جودة الخدمات المصرفية	2023/01/24	804	7
دليل الحوكمة (المدير العام)	بشأن تقييم أداء شاغلي وظيفة مدير عام بالمصارف	2023/01/25	804	8
الصيرفة الإسلامية	بشأن المركز المالي وبيان الإيرادات والمصرفيات للمصارف الإسلامية	2023/02/05	804	9
العمليات المصرفية الخارجية. (البطاقات الالكترونية)	بشأن إضافة بعض الضوابط المنظمة لبيع النقد الأجنبي والسماح للمصارف العاملة بليبيا بإصدار وشحن بطاقات إلكترونية (VISA - MASTERCARD)	2023/02/22	804	10
العمليات المصرفية الخارجية. (حوالات مباشرة)	بشأن الضوابط المنظمة لإجراءات الحوالات الخارجية المباشرة لاستيراد سلعة الذهب المصنع	2023/02/22	804	11
العمليات المصرفية الخارجية. (الاعتمادات المستندية)	بشأن تعديل بعض الضوابط المنظمة لإجراءات فتح الاعتمادات المستندية	2023/02/26	804	12
العمليات المصرفية الخارجية. (حوالات مباشرة)	بشأن الضوابط المنظمة لإجراءات الحوالات الخارجية المباشرة لاستيراد سلعة الذهب المصنع	2023/02/27	804	13
الصيرفة الإسلامية	بشأن الإطار العام لإدارة المخاطر للمصارف الإسلامية	2023/03/30	804	14
دليل الحوكمة (أنظمة الضبط الداخلي)	بشأن إطار تقييم رئيس وأعضاء مجالس الإدارة للمصارف العاملة بليبيا	2023/03/3	804	15



03



الفصل الثالث
تطورات القطاع المصرفي
خلال عام 2023



1.3 تطورات القطاع المصرفي خلال عام 2023

يستعرض هذا الفصل أبرز التطورات المالية التي شهدتها القطاع المصرفي الليبي خلال عام 2023، مقارنة بوضعه في نهاية عام 2022، وذلك استناداً إلى البيانات المالية المجمعة للمصارف التجارية العاملة في ليبيا. وقد أظهرت هذه البيانات نمواً ملحوظاً في معظم المؤشرات الرئيسية، مما يعكس تحسناً في الأداء العام ومتانة القطاع، رغم التحديات التي لا تزال قائمة.

فقد شهد إجمالي أصول المصارف التجارية مجتمعة (باستثناء الحسابات النظامية) ارتفاعاً من 148.5 مليار دينار في نهاية عام 2022 إلى نحو 158.7 مليار دينار ليبي بنهاية عام 2023، محققاً زيادة بمقدار 10.2 مليار دينار، أي بمعدل نمو قدره 6.8%. وقد شكلت الأصول السائلة، التي بلغت 106.2 مليار دينار، ما نسبته 66.9% من إجمالي الأصول.

كما ارتفعت أرصدة وودائع المصارف (تحت الطلب وشهادات الإيداع) لدى المصرف المركزي، بما فيها الاحتياطي الإلزامي، من نحو 83.4 مليار دينار في نهاية عام 2022 إلى نحو 93.4 مليار دينار بنهاية عام 2023، بزيادة قدرها 10.0 مليار دينار، أي بمعدل بلغ 12.0%. ويُذكر أن الاحتياطي النقدي الإلزامي المطلوب من المصارف الاحتفاظ به لدى المصرف المركزي قد شكل نحو 25.2 مليار دينار.

وفيما يخص الائتمان، ارتفع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من المصارف من نحو 23.0 مليار دينار في نهاية عام 2022 إلى نحو 28.5 مليار دينار بنهاية عام 2023، بمقدار 5.5 مليار دينار، أي بمعدل نمو 24.1%. وجاء هذا الارتفاع بشكل رئيسي نتيجة توسع المصارف الكبرى، مثل الجمهورية، الوحدة التجاري الوطني، الصحارى، ومصرف شمال أفريقيا، في منح القروض بصيغ المرابحة المختلفة.

وقد ارتفع رصيد القروض خلال عام 2023 في هذه المصارف بمقادير ملحوظة: الجمهورية (2.2 مليار دينار)، الوحدة (1.8 مليار دينار)، التجاري الوطني (721.4 مليون دينار)، الصحارى (651.0 مليون دينار)، ومصرف شمال أفريقيا (206.0 مليون دينار). وشكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة 18.0% من إجمالي الأصول، و22.6% من إجمالي الخصوم الإيداعية. وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2023 ما قيمته 21.0 مليار دينار، أي ما نسبته 73.7% من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة المتبقية البالغة 26.3%، بقيمة 7.5 مليار دينار.

وعلى صعيد جودة الأصول، أظهرت بيانات الديون المتعثرة في المصارف أن نسبتها إلى إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية بلغت نحو 25.2% في نهاية عام 2023، مسجلة انخفاضاً عن نسبة 26.1% التي كانت عليها في عام 2022. ويعزى هذا الانخفاض إلى الزيادة الكبيرة في منح الائتمان خلال عام 2023 مقابل زيادة أقل في الديون المتعثرة. وقد استمر تركيز حجم الديون المتعثرة في مصارف الجمهورية، التجاري الوطني، الوحدة، شمال أفريقيا، الصحارى، والتجارة والتنمية، حيث سجلت 94.6% من إجمالي حجم الديون المتعثرة في القطاع المصرفي. في المقابل، بلغت نسبة تغطية مخصص الديون المشكوك فيها لإجمالي القروض المتعثرة 60.6% في نهاية عام 2023،

مقارنة بنسبة 62.3% في نهاية عام 2022، مما يشير إلى حاجة بعض المصارف الهامة، مثل الجمهورية والوحدة وشمال أفريقيا، إلى تكوين المزيد من المخصصات لمواجهة المخاطر والوفاء بمتطلبات المنشور الخاص بتصنيف الديون.

فيما يخص ودائع العملاء (الخصوم الإيداعية)، فقد ارتفعت بشكل كبير من 102.1 مليار دينار في نهاية عام 2022 إلى 125.9 مليار دينار في نهاية عام 2023، بمقدار 23.9 مليار دينار، أي بمعدل زيادة قدره 23.4%. وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 81.4% من إجمالي الودائع، بينما شكلت الودائع لأجل 18.4%، وودائع الادخار 0.2% فقط. وبلغت ودائع القطاع الخاص 71.9 مليار دينار، أي ما نسبته 57.1% من إجمالي الودائع، بينما شكل رصيد ودائع القطاع العام والحكومي النسبة المتبقية وقدرها 42.9%، أي 54.1 مليار دينار. وتجدر الإشارة إلى أن نحو 70% من الخصوم الإيداعية لدى المصارف متركزة في المصارف الأربعة الكبرى (الجمهورية، التجاري الوطني، الوحدة، والصحارى).

أما على صعيد القاعدة الرأسمالية والربحية، فقد ارتفع إجمالي حقوق الملكية في المصارف من 8.7 مليار دينار في نهاية عام 2022 إلى 8.9 مليار دينار في نهاية عام 2023، بمعدل 2.9%، نتيجة الزيادة في رأس المال المدفوع لبعض المصارف. وقد ارتفعت أرباح المصارف خلال عام 2023 بمعدل 26.2% لتصل إلى 1,048.1 مليون دينار، مقارنة بنحو 830.5 مليون دينار في عام 2022.

يستعرض هذا الفصل البيانات المالية الخاصة بعشرين مصرفاً تجارياً عاملاً في ليبيا، والتي تمارس نشاطها المصرفي من خلال شبكة الفروع ووكالات الموزعة في مختلف أنحاء البلاد.

الجدول رقم (3-1) البيانات المالية الأساسية للمصارف (مليون دينار)

البند	2022	2023	معدل التغير %
إجمالي الميزانية (الأصول + الحسابات النظامية)	192,445.3	204,128.2	6.1
إجمالي الأصول	148,529.9	158,699.5	6.8
إجمالي النقدية بخزائن المصارف	2,239.2	2,223.2	0.7-
إجمالي الودائع لدى المصرف المركزي	83,412.5	93,437.2	12.0
إجمالي الودائع لدى المصارف فيما بينها	619.2	540.5	12.7-
إجمالي الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	1,669.2	1,398.9	16.2-
إجمالي الودائع لدى المراسلين بالخارج	11,193.5	8,638.9	22.8-
إجمالي حسابات المقاصة	7,034.7	7,337.1	4.3
إجمالي القروض والسلفيات والتسهيلات	22,971.0	28,510.4	24.1
إجمالي الاستثمارات	1,695.8	2,859.0	68.6
إجمالي ودائع العملاء	102,052.7	125,943.9	23.4
إجمالي الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	102.9	30.3	70.5-

يتبع..

2.9	8,876.3	8,623.3	إجمالي حقوق الملكية
9.8	9,525.7	8,676.3	إجمالي المخصصات
26.2	1,048.1	830.4	أرباح العام
1.2	650	642	عدد الفروع والوكالات
1.8	19,815	19,46	عدد العاملين
المؤشرات المالية :			
0.3	66.9	66.7	الأصول السائلة / إجمالي الأصول %
16.1	18.0	15.5	إجمالي القروض / إجمالي الأصول %
3.4-	5.6	5.8	حقوق الملكية / إجمالي الخصوم %
0.9	259.3	257.0	إجمالي الأصول / عدد الفروع (مليون دينار)
5.3	8.0	7.6	إجمالي الأصول / عدد العاملين (مليون دينار)
0.4	22.6	22.5	إجمالي القروض / إجمالي الودائع %
16.7	0.7	0.6	إجمالي الربح / الأصول %
22.9	11.8	9.6	إجمالي الربح / حقوق الملكية %

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (2-3) مؤشرات الودائع لدى المصارف (مليون دينار)

البند	2022	2023	معدل التغير %
1 - ودائع الحكومة والقطاع العام	43,276.9	54,069.8	24.9
- ودائع الحكومة (الوزارات والهيئات المُموّلة من الميزانية العامة)	12,182.2	11,702.8	-3.9
- ودائع القطاع العام	31,094.8	42,367.1	36.3
2 - ودائع القطاع الخاص	58,775.8	71,874.1	22.3
- ودائع الأفراد	32,922.4	39,275.7	19.3
- ودائع الشركات والجهات الأخرى	25,853.4	32,598.4	26.1
إجمالي الودائع	102,052.7	125,943.9	23.4
الودائع تحت الطلب	83,425.0	102,484.5	22.8
الودائع لأجل	18,317.3	23,176.8	26.5
ودائع الادخار	310.4	282.6	-8.9
الودائع تحت الطلب / إجمالي الودائع %	81.7	81.4	-0.4
الودائع لأجل / إجمالي الودائع %	17.9	18.4	2.84
ودائع الادخار / إجمالي الودائع %	0.3	0.2	-33.3
إجمالي الودائع / إجمالي الخصوم %	68.7	79.4	15.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (3-3) مؤشرات الائتمان الممنوح من المصارف (مليون دينار)

البند	2022	2023	معدل التغير %
1- الائتمان الممنوح للقطاع العام	7,454.0	7,498.5	0.6
2- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	15,516.9	21,011.8	35.4
إجمالي الائتمان	22,971.0	28,510.4	24.1
السلفيات والسحب على المكشوف	4,166.2	4,023.7	-3.4
قروض المرابحة (تشمل رصيد السلف الإجتماعية)	7,015.4	12,700.2	81.0
القروض الممنوحة للأنشطة الاقتصادية الأخرى	11,789.4	11,786.5	-0.02
قروض المرابحة / إجمالي الائتمان %	30.5	44.5	45.9
السلفيات والسحب على المكشوف / إجمالي الائتمان %	18.1	14.1	-20.4
القروض الممنوحة للأنشطة الأخرى / إجمالي الائتمان %	51.3	41.3	-19.4
إجمالي الائتمان / إجمالي الأصول %	15.5	18.0	16.1
إجمالي الائتمان / إجمالي الودائع %	22.5	22.6	0.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2.3 هيكل الأصول في المركز المالي المجمّع للمصارف:

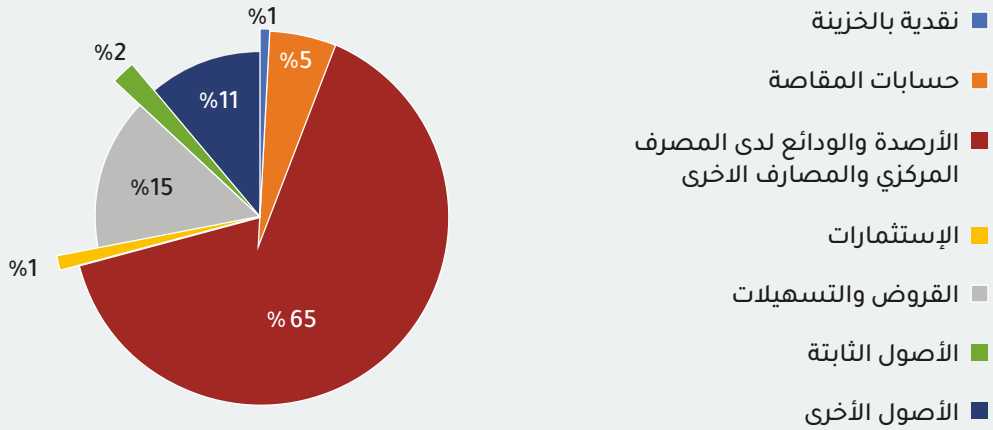
حافظت ودائع وأرصدة المصارف لدى المصرف المركزي، بما في ذلك الاحتياطي الإلزامي، على مكانتها كمكون رئيسي لأصول القطاع المصرفي، حيث غطت نحو 58.9% من إجمالي الأصول بنهاية عام 2023. في المقابل، شهد بند القروض والتسهيلات الائتمانية ارتفاعاً في حصته ضمن هيكل الموجودات، مسجلاً نحو 18.0% من الإجمالي مقارنة بـ 15.5% في نهاية عام 2022. ومع ذلك، بقيت نسبة الاستثمارات عند مستوى متدنٍ بلغ 1.8% فقط. هذا التباين يشير إلى أن الأصول المولدة للدخل لا تزال متدنية جداً، حيث لم تتجاوز 20.0% من إجمالي قاعدة أصول القطاع المصرفي، مما يعكس ضعف توظيف المصارف لأموالها.

الجدول رقم (3-4) هيكل البنود المكونة للأصول

2023	2022	البند
الأصول :		
%1.4	%1.5	1 - نقدية بالخزائن
%4.6	%4.7	2 - حسابات المقاصة
%58.9	%56.2	3 - الودائع لدى المصرف المركزي
%0.3	%0.4	4 - الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى
%0.9	%1.1	5 - الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي
%5.4	%7.1	6 - الودائع لدى المصارف بالخارج
%1.8	%1.1	7 - الإستثمارات
%18.0	%15.5	8 - القروض والتسهيلات
%1.9	%1.8	9 - الأصول الثابتة
%6.8	%10.5	10 - الأصول الأخرى

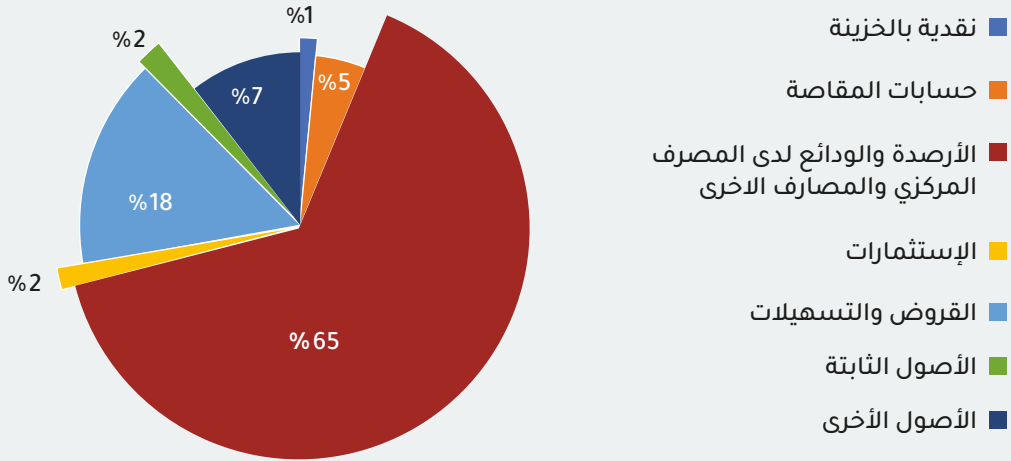
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-1) هيكل البنود المكونة للأصول في نهاية عام 2022



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-2) هيكل البنود المكونة للأصول في نهاية عام 2023



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3.3 هيكل البنود المكونة للخصوم في المركز المالي المجمع للمصارف:

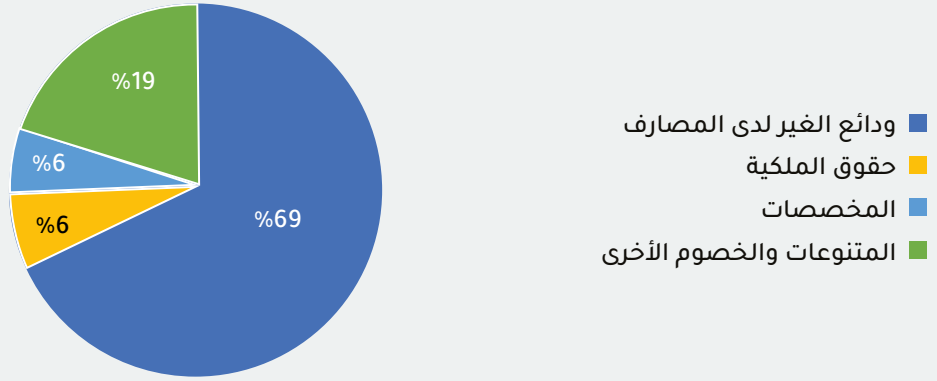
بتحليل هيكل عند تحليل البنود المكونة للخصوم في المركز المالي المجمع للمصارف بنهاية عام 2023، يتبين أن الخصوم الإيداعية لدى المصارف (ودائع العملاء) لا تزال تمثل المصدر الرئيسي للتمويل، حيث شكلت ما نسبته 79.4% من إجمالي مصادر أموال المصارف. هذا بالمقارنة مع نحو 68.7% في نهاية عام 2022. فيما شكلت حقوق الملكية نحو 5.6% من إجمالي مصادر أموال المصارف.

الجدول رقم (3-5) هيكل البنود المكونة للخصوم

البند	2022	2023
الخصوم		
1 - ودائع الغير لدى المصارف	68.7%	79.4%
2 - الإقتراض من المصارف	-	-
3 - الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	0.1%	-
4 - حقوق الملكية	5.8%	5.6%
5 - المخصصات	5.8%	6.0%
6 - المتنوعات والخصوم الأخرى	19.6%	9.0%

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل (3-3) هيكل البنود المكونة للخصوم في نهاية عام 2022



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل (3-4) هيكل البنود المكونة للخصوم في نهاية عام 2023



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4.3 تحليل أهم البنود المكوّنة للمركز المالي المُجمّع للمصارف لعامي 2022 و2023

1.4.3 أولاً: جانب الأصول

النقدية:

أ. النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة:

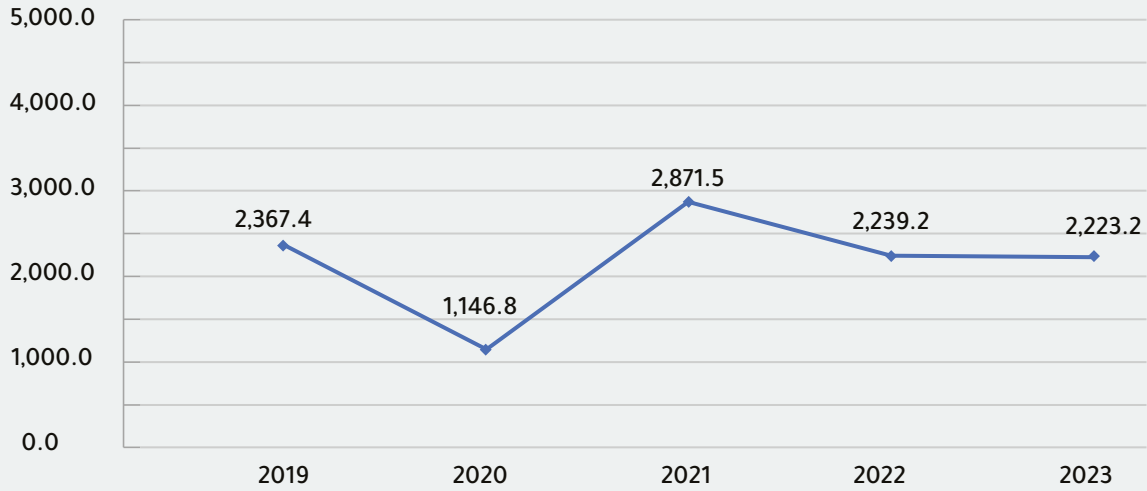
ارتفع رصيد النقدية بخزائن المصارف وحسابات المقاصة بمقدار 286.5 مليون دينار أي بمعدل 3.1%، ليصل إلى 9,560.3 مليون دينار في نهاية عام 2023، مقابل 9,273.9 مليون دينار في نهاية عام 2022، بسبب ارتفاع المقاصة بين المصارف بمقدار 1,257.8 مليون دينار في نهاية عام 2023 مقارنة بالعام 2022، والجدول التالي يوضح التغيرات في بند النقدية بخزائن المصارف وحسابات المقاصة :

الجدول رقم (3-6) النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة (مليون دينار)

البيان	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير%
النقدية بالخزائن :	2,239.2	2,223.2	16.0-	0.7-
عملة محلية	2,013.2	1,916.0	97.2-	4.8-
عملة أجنبية	226.1	307.2	81.2	35.9
إجمالي حسابات المقاصة	7,034.7	7,337.1	302.5	4.3
المقاصة بين المصارف	3,475.6	4,733.3	1,257.8	36.2
المقاصة بين الفروع	3,559.1	2,603.8	955.3-	26.8-
الإجمالي	9,273.9	9,560.3	286.5	3.1

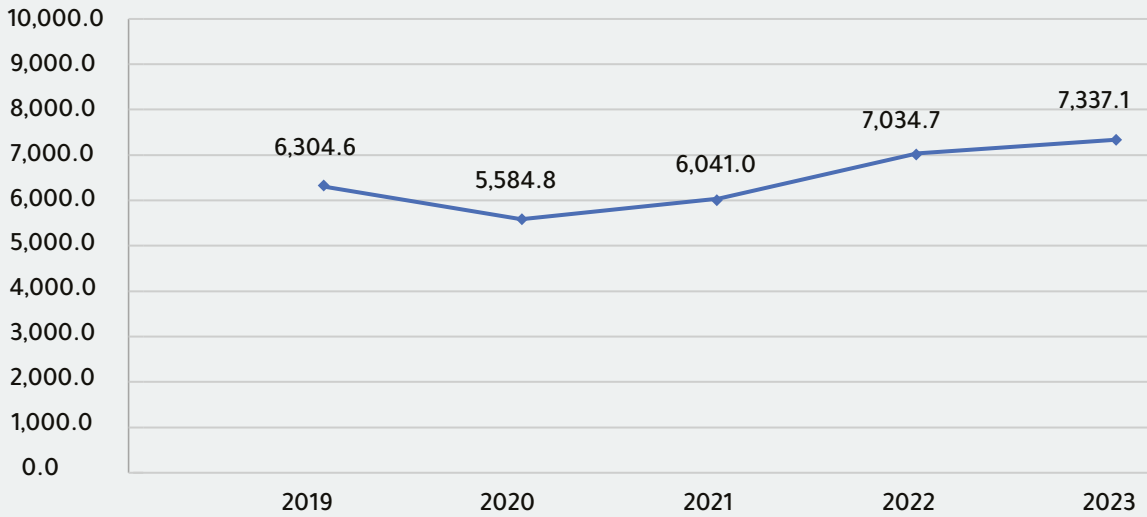
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-5) نقدية بخزائن المصارف (مليون دينار)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-6) إجمالي حسابات المقاصة (مليون دينار)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

1.1.4.3 أ- الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى:

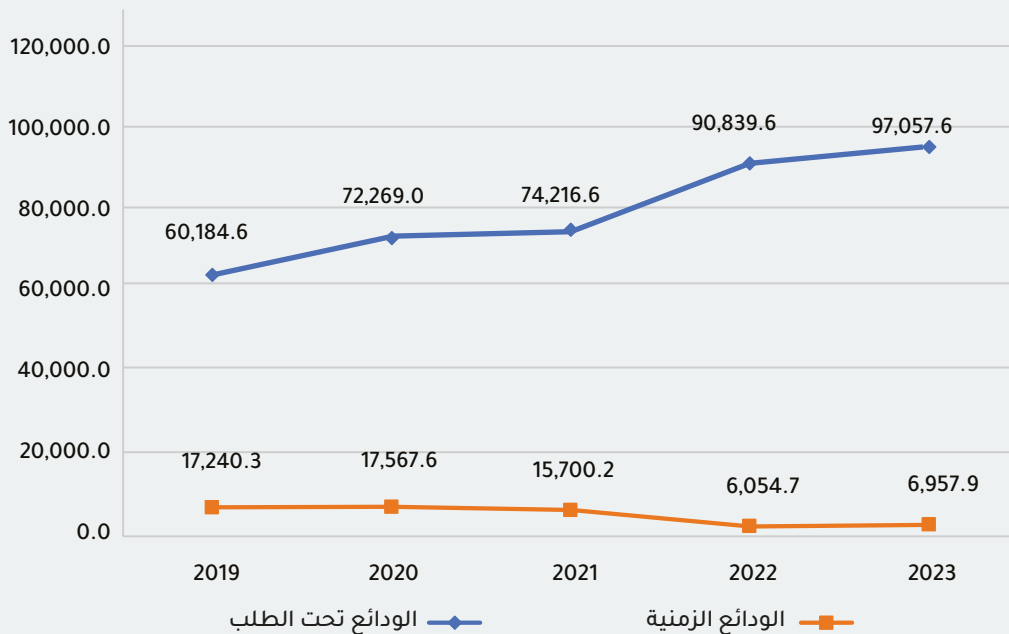
بلغ رصيد ودائع المصارف لدى المصرف المركزي والمصارف المحلية الأخرى ولدى المصارف الخارجية نحو 104,015.5 مليون دينار في نهاية عام 2023، مقابل 96,202.3 مليون دينار في نهاية عام 2022، مرتفعة بقيمة 7,813.2 مليون دينار وبمعدل 8.1%، هذا الإرتفاع جاء نتيجة إرتفاع الأرصدة والودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي بمقدار 10,317.2 مليون دينار، فيما إنخفضت ودائع المصارف لدى المصارف المحلية الأخرى والمصرف الليبي الخارجي وكذلك لدى المراسلين بالخارج كما موضح بالجدول التالي :

الجدول رقم (3-7) الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى (مليون دينار)

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع تحت الطلب لدى :	90,839.6	97,057.6	6,218.0	6.8
المصرف المركزي	79,920.0	90,237.2	10,317.2	12.9
المصارف المحلية	619.2	540.5	-78.7	-12.7
المصرف الليبي الخارجي	1,669.2	1,007.4	-661.8	-39.6
لدى المراسلين بالخارج	8,631.3	5,272.6	-3,358.7	-38.9
ودائع زمنية :	5,362.7	6,957.9	1,595.2	29.7
المصرف المركزي (شهادات الإيداع)	3,492.6	3,200	-292.6	-8.4
المصارف المحلية	0.0	0.0	0.0	-
المصرف الليبي الخارجي	0.0	391.6	391.6	-
لدى المراسلين بالخارج	1,870.1	3,366.3	1,496.2	80.0
الإجمالي	96,202.3	104,015.5	7,813.2	8.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-7) وودائع المصارف التجارية لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى (مليون دينار)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2.1.4.3 - الإستثمارات :

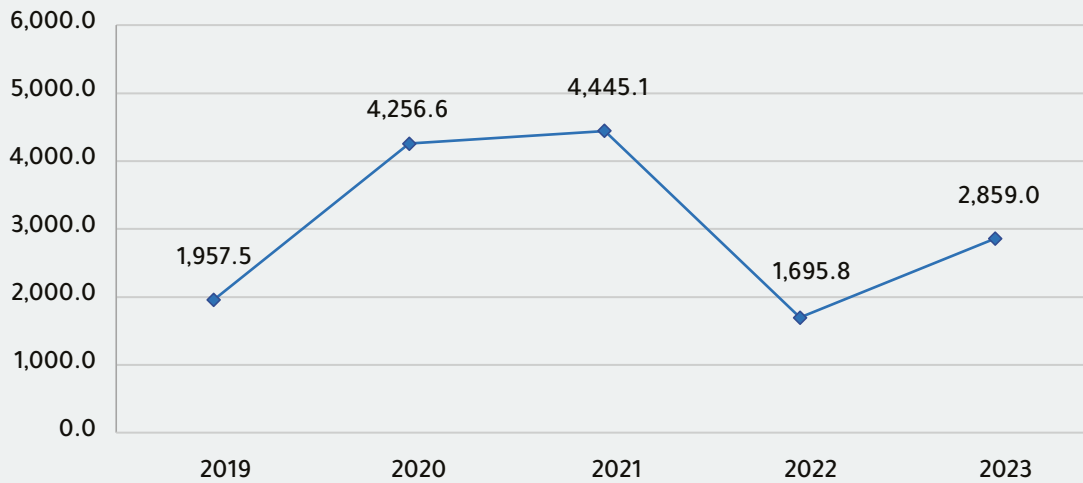
سجل إجمالي رصيد إستثمارات المصارف في الشركات العامة والخاصة المساهمة والإستثمارات الأخرى نهاية عام 2023 نحو 2,859.0 مليون دينار، مقابل 1,695.8 مليون دينار في نهاية عام 2022، مرتفعة بمقدار 1,163.2 مليون دينار هذا الإرتفاع جاء نتيجة للزيادة في بند الإستثمارات الأخرى وكذلك الإستثمارات في الشركات الخاصة المساهمة ، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند

الجدول رقم (3-8) بند الاستثمارات (مليون دينار)

البيان	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
سندات وأذونات الخزانة	0.0	0.0	0.0	-
إستثمارات في الشركات العامة	564.2	568.6	4.4	0.8
إستثمارات في الشركات الخاصة المساهمة	872.0	1,214.4	342.4	39.3
إستثمارات أخرى	259.7	1,076.0	816.4	314.4
الإجمالي	1,695.8	2,859.0	1,163.2	68.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-8) إجمالي بند الإستثمارات (مليون دينار)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3.1.4.3 القروض والتسهيلات الائتمانية :

ارتفع إجمالي رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف من 22,971.0 مليون دينار في نهاية عام 2022 إلى 28,510.4 مليون دينار في نهاية عام 2023، بمقدار 5,539.4 مليون دينار أي بمعدل نمو 24.1%، وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى إجمالي الخصوم الإيداعية ما نسبته 22.6%، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 18.0%، وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2023 ما قيمته 21,011.8 مليون دينار، وما نسبته 73.7% من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 36.3% والتي بلغت قيمتها نحو 7,498.5 مليون دينار. وتحليل مكونات المحفظة الائتمانية فقد كان الارتفاع في إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من المصارف بسبب الزيادة الملحوظة في بند قروض المرابحة للأفراد الذي سجل ارتفاع بمقدار 5,684.8 مليون دينار مقارنة بما كان عليه في نهاية العام 2022.

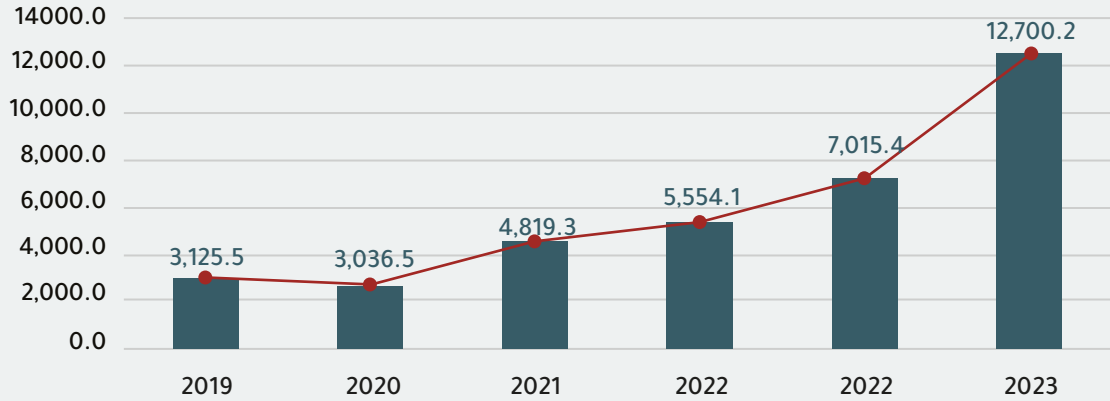
الجدول رقم (3-9) رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف (مليون دينار)

البند	2022	2023	مقدار التغيير	معدل التغيير %
سلفيات والسحب على المكشوف	4,166.2	4,023.7	-142.6	-3.4
قروض المرابحة للأفراد *	7,015.4	12,700.2	5,684.8	81.0
القروض الأخرى	11,789.4	11,786.5	-2.8	-0.02
إجمالي القروض والتسهيلات	22,971.0	28,510.4	5,539.4	24.1
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,850.7	3,912.9	62.2	1.6
صافي القروض والتسهيلات	19,120.3	24,597.5	5,477.2	28.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

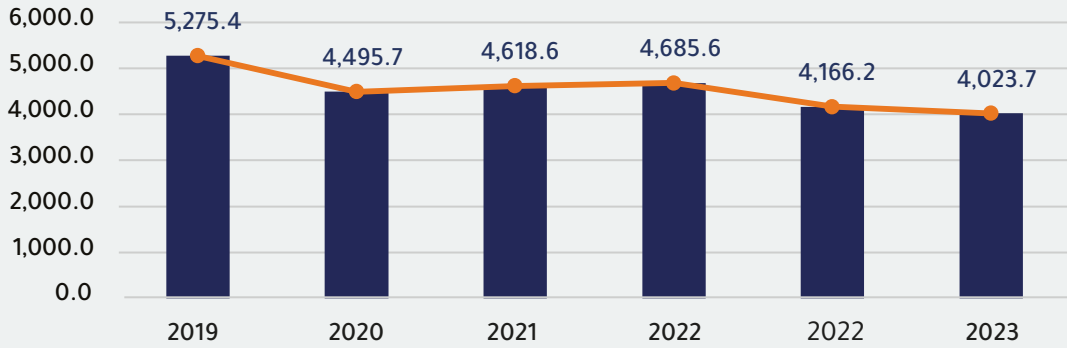
(*) يشمل رصيد السلف الإجتماعية

الشكل البياني رقم (9-3) رصيد بند المرابحة والسلف الإجتماعية (مليون دينار)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (10-3) السلفيات والسحب على المكشوف (مليون دينار)



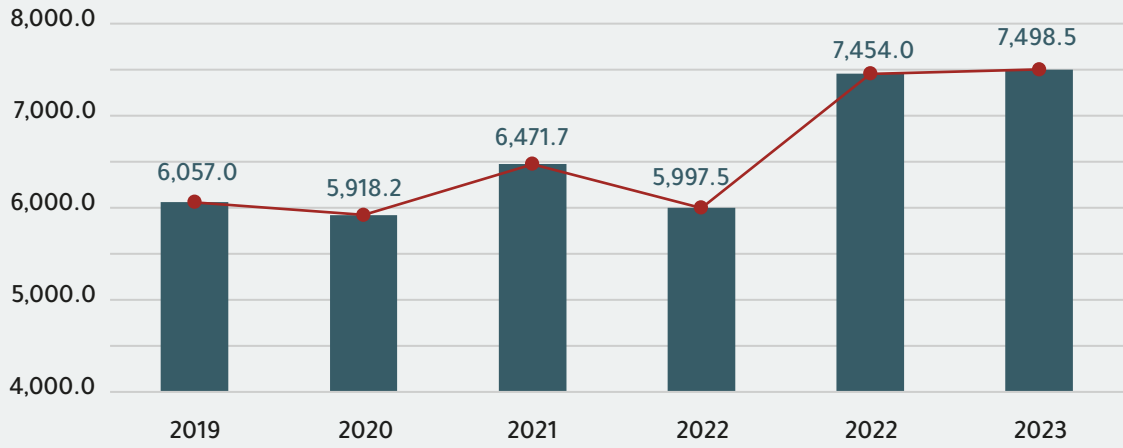
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (3-10) توزيع القروض الممنوحة من المصارف حسب القطاع (خاص وعام) (مليون دينار)

البند	2022	2022	مقدار التغيير	معدل التغيير %
القروض الممنوحة للقطاع العام	7,454.0	7,498.5	44.5	0.6
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	15,516.9	21,011.8	5,494.9	35.4
الإجمالي	22,971.0	28,510.0	5,539.0	24.1

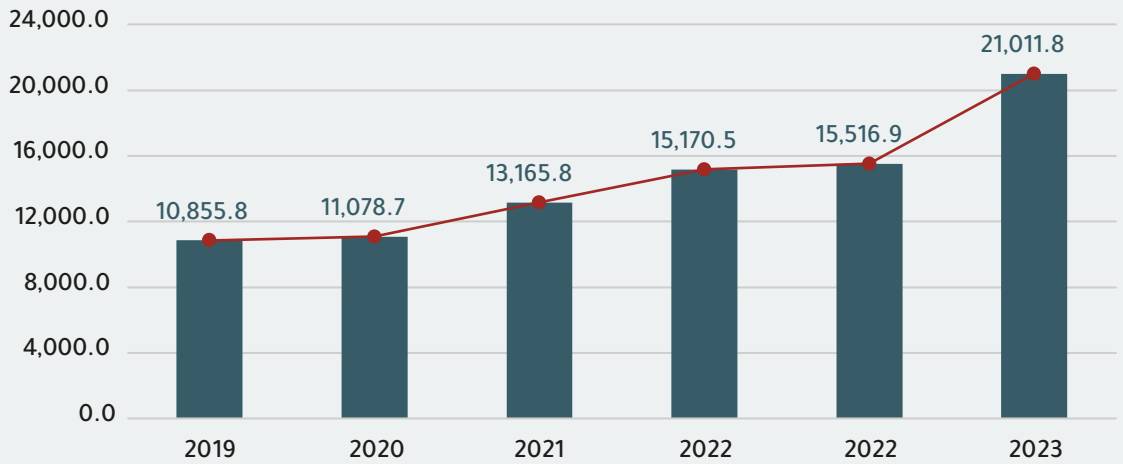
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-11) رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام (مليون دينار)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-12) رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص (مليون دينار)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2.4.3 ثانياً: جانب الخصوم

1.2.4.3 ودائع العملاء لدى المصارف :

ارتفعت الخصوم الإيداعية (ودائع العملاء) لدى المصارف بشكل كبير بمقدار 23,891.2 مليون دينار من 102,052.7 مليون دينار في نهاية عام 2022، إلى 125,943.9 مليون دينار في نهاية عام 2023، أي بمعدل نمو بلغ 23.4%، وقد شكلت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع ما نسبته 81.4% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل والتأمينات النقدية نسبة 18.4% من إجمالي الودائع، بينما شكلت ودائع الادخار نسبة 0.2% فقط من إجمالي الودائع. والجدول التالي يوضح التغيرات في بند النقدية بخزائن المصارف وحسابات المقاصة :

الجدول رقم (11-3) الخصوم الإيداعية (ودائع العملاء) (مليون دينار)

البند	2022	2023	مقدار التغيير	مقدار التغيير
الودائع تحت الطلب	79,044.0	97,866.6	18,822.6	23.8
الودائع لأجل	2,071.7	2,152.5	80.8	3.9
الودائع الإدارية	310.4	282.6	-27.8	-8.9
أوامر الدفع	4,381.0	4,617.8	236.8	5.4
التأمينات النقدية	16,245.6	21,024.3	4,778.7	29.4
الإجمالي	102,052.7	125,943.9	23,891.2	23.4

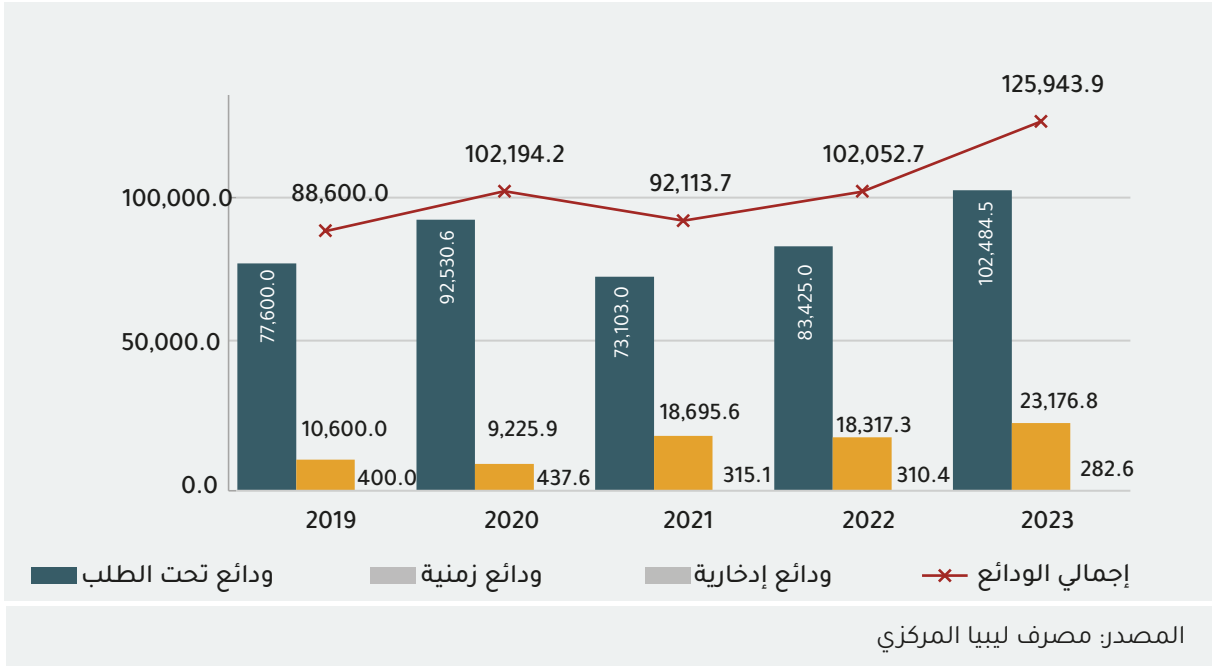
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع : إرتفعت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع بشكل كبير في نهاية عام 2023 بمقدار 19,059.4 مليون دينار لتسجل 102,484.4 مليون دينار مقارنة بـ 83,425.0 مليون دينار في نهاية عام 2022.

- الودائع لأجل والتأمينات النقدية : إرتفع بند الودائع لأجل والتأمينات النقدية في نهاية عام 2023 بمقدار 4,859.5 مليون دينار لتسجل 23,176.8 مليون دينار مقابل 18,317.3 مليون دينار في نهاية عام 2022. وتجدر الإشارة إلى أن معظم التأمينات النقدية هي مقابل الإعتمادات المستندية .

- الودائع الإدارية : إنخفض رصيد الودائع الإدارية في نهاية عام 2023 بمقدار 27.8 مليون دينار لتسجل 282.6 مليون دينار مقابل 310.4 مليون دينار في نهاية عام 2022.

الشكل البياني رقم (3-13) إجمالي ودائع العملاء لدى المصارف (مليون دينار)



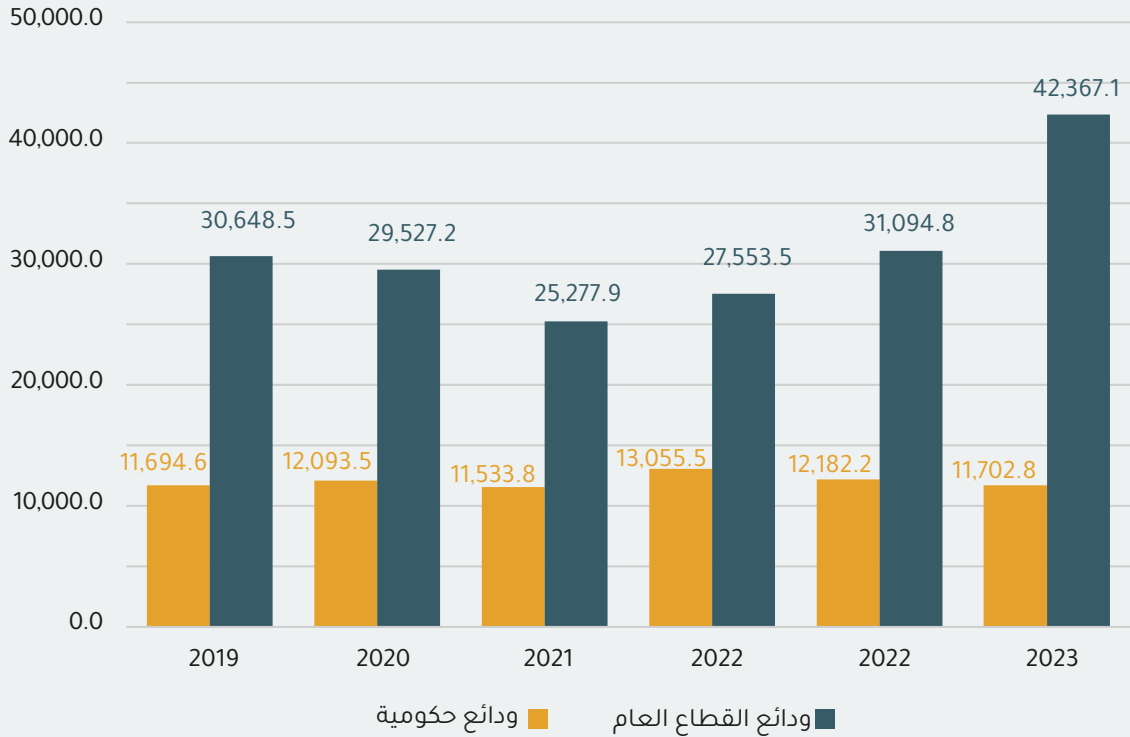
وفيما يتعلق بتوزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (حكومي، عام، خاص) : فقد إرتفعت ودائع القطاع العام والحكومي في نهاية عام 2023 بمقدار 10,792.9 مليون دينار لتصل إلى 54,069.8 مليون دينار، منها 11,702.8 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق الضمان الإجتماعي، صندوق الإنماء الإقتصادي والإجتماعي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والإستثمار، مقابل 43,276.9 مليون دينار كودائع للقطاع العام والحكومي في نهاية عام 2022. أما فيما يتعلق بودائع القطاع الخاص لدى المصارف فقد أرتفعت بشكل أكبر في نهاية عام 2023 بمقدار 13,098.3 مليون دينار وبنسبة 22.3% لتسجل نحو 71,874.1 مليون دينار مقارنة بنحو 58,775.8 مليون دينار عما كانت عليه في نهاية عام 2022.

الجدول رقم (3-12) توزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (حكومي، عام، خاص) (مليون دينار)

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع الحكومة والقطاع العام	43,276.9	54,069.8	10,792.9	24.9
- ودائع حكومية	12,182.2	11,702.8	-479.4	-3.9
- ودائع القطاع العام	31,094.8	42,367.1	11,272.3	36.3
ودائع القطاع الخاص	58,775.8	71,874.1	13,098.3	22.3
- الأفراد	32,922.4	39,275.7	6,353.3	19.3
- الشركات والمؤسسات	25,853.4	32,598.4	6,745.0	26.1
الإجمالي	102,052.7	125,943.9	23,891.2	23.4

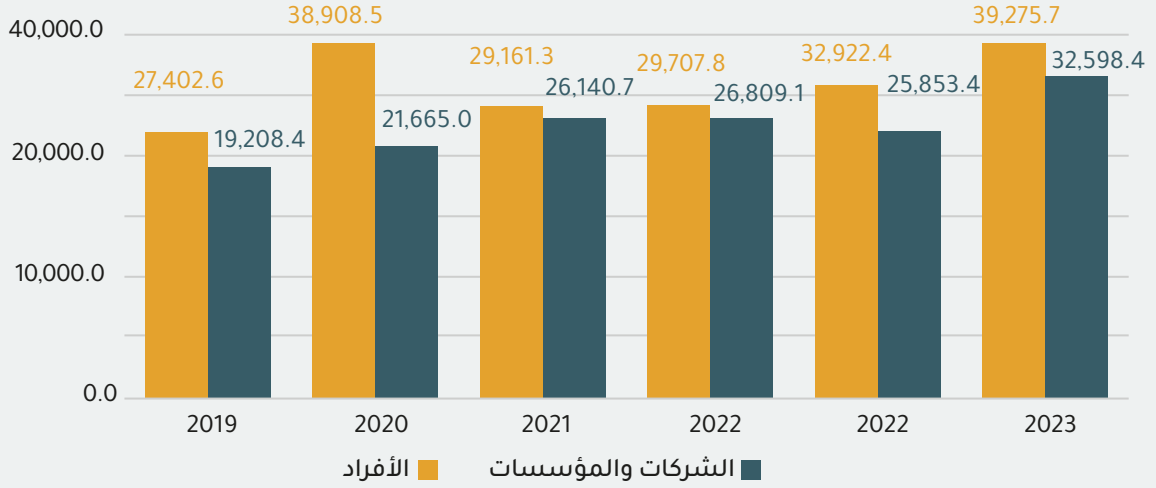
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-14) ودائع القطاع الحكومي والقطاع العام (مليون دينار)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-15) ودائع القطاع الحكومي والقطاع العام (مليون دينار)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2.2.4.3 الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:

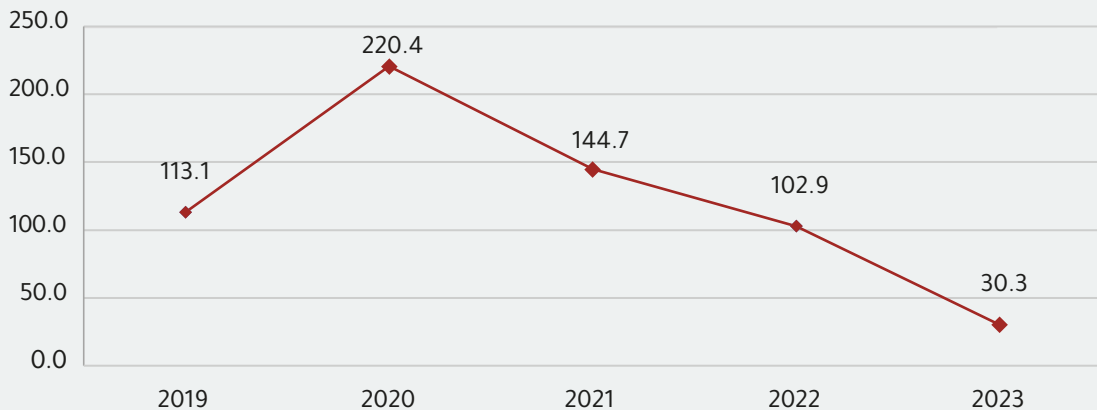
بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 30.3 مليون دينار في نهاية عام 2023، منخفضة عما كانت عليه في نهاية عام 2022، وهذه الحسابات المكشوفة لدى المصارف بالخارج ناتجة فقط عن تأخر بعض المصارف في تسوية حساباتها مع المصارف المراسلة.

الجدول رقم (3-13) عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه (مليون دينار)

البيان	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير%
الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج	102.9	30.3	-72.6	-70.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-16) الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج (مليون دينار)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3.2.4.3 حقوق الملكية :

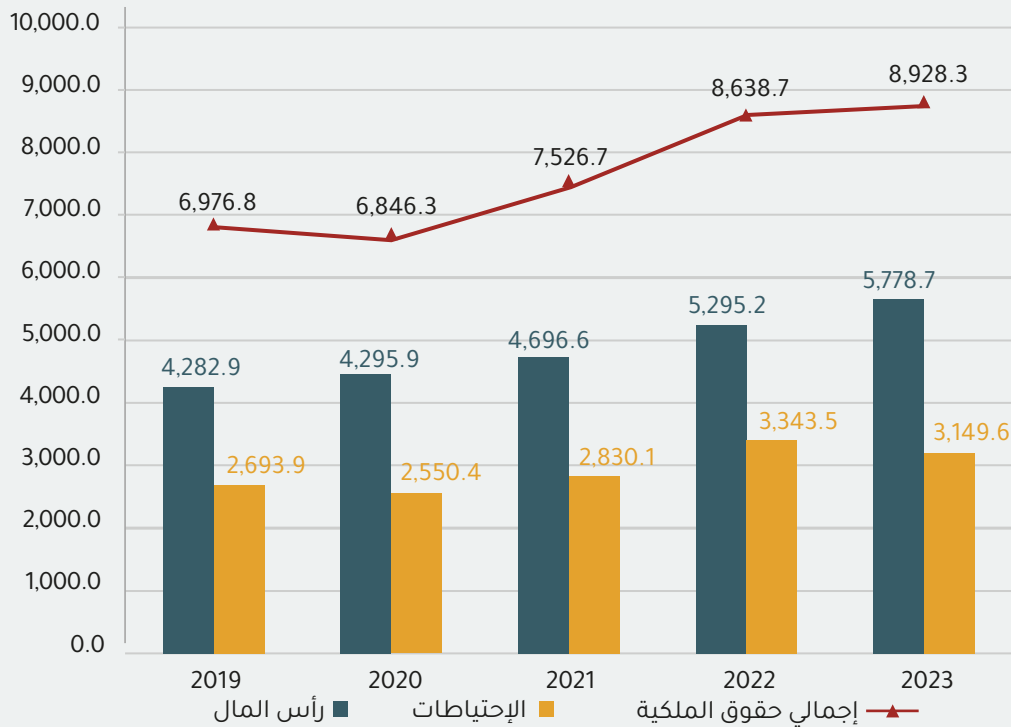
ارتفع رصيد حقوق الملكية في المصارف من 8,619.4 مليون دينار في نهاية عام 2022 ، ليصل إلى 8,928.3 مليون دينار في نهاية عام 2023، نتيجة الزيادة في رأس المال المدفوع لبعض المصارف وكذلك الإحتياطيات القانونية، فيما سجلت أرباح المصارف خلال عام 2023 إرتفاعاً بمعدل 26.2% لتسجل نحو 1,048.1 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه في عام 2022 والبالغة نحو 830.4 مليون دينار. هذا الإرتفاع في الأرباح جاء نتيجة ارتفاع الإيرادات التي حققتها المصارف بنسبة أعلى من إرتفاع مصروفاتها.

الجدول رقم (3-14) حسابات رأس المال (مليون دينار)

البيان	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير%
رأس المال المدفوع	5,295.2	5,778.7	483.5	9.1
الإحتياطي القانوني	934.5	1,105.6	171.1	18.3
إحتياطيات غير مخصصة	337.7	125.1	-212.6	-62.9
أرباح العام	830.4	1,048.1	217.7	26.2
الأرباح المرّجلة والأرباح القابلة للتوزيع	1,221.6	870.7	-350.9	-28.7
الإجمالي	8,619.4	8,928.3	308.8	3.6

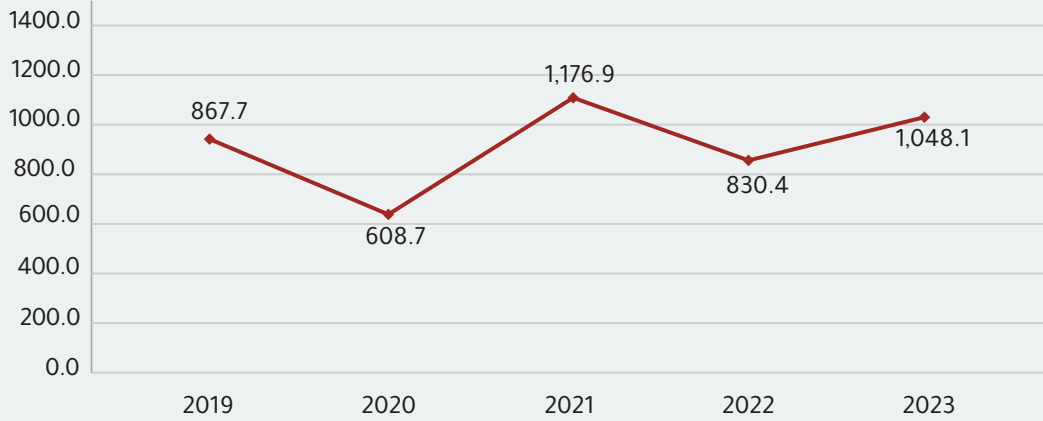
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-17) إجمالي حقوق الملكية في المصارف



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-18) أرباح المصرف (مليون دينار)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (3-15) ملخص المركز المالي المجموع للمصارف

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
الأصول :				
1 - نقدية بالخرائن	2,239.2	2,223.2	16.0-	0.7-
- عملة محلية	2,013.2	1,916.0	97.2-	4.8-
- عملة أجنبية	226.1	307.2	81.2	35.9
2 - حسابات المقاصة	7,034.7	7,337.1	302.5	4.3
- المقاصة بين المصارف	3,475.6	4,733.3	1,257.8	36.2
- المقاصة بين الفروع	3,559.1	2,603.8	955.3-	26.8-
3 - الودائع لدى المصارف الأخرى	96,202.3	104,015.5	7,813.2	8.1
أ- الودائع لدى المصرف المركزي	83,412.5	93,437.2	10,024.7	12.0
- وداائع تحت الطلب	79,920.0	90,237.2	10,317.2	12.9
- شهادات الإيداع	3,492.6	3,200.0	292.6-	8.4-
ب- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	619.2	540.5	78.7-	12.7-
- وداائع تحت الطلب	619.2	540.5	78.7-	12.7-
- وداائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
ج- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	1,669.2	1,398.9	270.2-	16.2-
- وداائع تحت الطلب	1,669.2	1,007.4	661.8-	39.6-
- وداائع زمنية	0.0	391.6	391.6	-
د- الودائع لدى المصارف بالخارج	10,501.4	8,638.9	1,862.5-	17.7-
- وداائع تحت الطلب	8,631.3	5,272.6	3,358.7-	38.9-
- وداائع زمنية	1,870.1	3,366.3	1,496.2	80.0
4 - الإستثمارات	1,695.8	2,859.0	1,163.2	68.6

24.1	5,539.4	28,510.4	22,971.0	5 - القروض والتسهيلات
3.4-	142.6-	4,023.7	4,166.2	- السلفيات والسحب على المكشوف
81.0	5,684.8	12,700.2	7,015.4	- قروض المرابحة للأفراد (تشمل رصيد السلف الاجتماعية)
0.02-	2.8-	11,786.5	11,789.4	- قروض الأنشطة الإقتصادية الأخرى
10.8	297.5	3,041.3	2,743.8	6 - الأصول الثابتة
31.5-	4,930.1-	10,713.0	15,643.1	7 - الأصول الأخرى
6.8	10,169.6	158,699.5	148,529.9	إجمالي الأصول
3.4	1,513.3	45,428.7	43,915.4	الحسابات المقابلة
6.1	11,682.9	204,128.2	192,445.3	الإجمالي الكلي للأصول

الجدول رقم (3-16) حسابات رأس المال (مليون دينار)

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
الخصوم				
1 - ودائع الغير لدى المصارف	102,052.7	125,943.9	23,891.2	23.4
- الودائع تحت الطلب	79,044.0	97,866.6	18,822.6	23.8
- الودائع الزمنية	2,071.7	2,152.5	80.8	3.9
- الودائع الإيداعية	310.4	282.6	27.8-	8.9-
- أوامر الدفع	4,381.0	4,617.8	236.8	5.4
- التأمينات النقدية	16,245.6	21,024.3	4,778.7	29.4
2 - الإقتراض من المصارف والجهات الأخرى	33.3	30.7	2.6-	7.8-
3 - الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	102.9	30.3	72.6-	70.5-
4 - حقوق الملكية	8,619.4	8,928.3	308.8	3.6
- رأس المال المدفوع	5,295.2	5,778.7	483.5	9.1
- الإحتياطي القانوني	934.5	1,105.6	171.1	18.3
- إحتياطيات غير مخصصة	337.7	125.1	212.6-	62.9-
- أرباح العام	830.4	1048.1	217.7	26.2
- الأرباح المرجلة والقابلة للتوزيع	1,221.6	844.3	377.3-	30.9-
5 - المخصصات	8,676.3	9,525.7	849.5	9.8
6 - المتنوعات والخصوم الأخرى	29,045.3	14,240.6	14,804.7-	51.0-
إجمالي الخصوم	148,529.9	158,699.5	10,169.6	6.8
الحسابات المقابلة	43,915.4	45,428.7	1,513.3	3.4
الإجمالي الكلي للخصوم	192,445.3	204,128.2	11,682.9	6.1



04



الفصل الرابع
مؤشرات السلامة المالية
في القطاع المصرفي



1.4 تحليل مؤشرات السلامة المالية 2019 - 2023

مؤشرات السلامة المالية تُعد من الأدوات التحليلية الجوهرية التي تُستخدم لتقييم مدى متانة ومرونة النظام المالي بمختلف مكوناته، وعلى وجه الخصوص القطاع المصرفي. وتشكل هذه المؤشرات ركيزة أساسية في إطار التحليل الاحترافي الكلي، حيث توفر قياسات كمية تساعد في تشخيص مواطن القوة والضعف داخل النظام المالي، الأمر الذي يُمكن الجهات الرقابية وصانعي السياسات من رصد المخاطر الكامنة والاستجابة لها بفعالية، بما يعزز من استدامة الاستقرار المالي على المدى الطويل. وفي هذا السياق، يتناول هذا الفصل تحليلاً مفصلاً لمؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة الممتدة من عام 2019 إلى عام 2023، وذلك في ظل التطورات الاقتصادية والمالية التي شهدتها البلاد خلال هذه السنوات. ويركز التحليل على تقييم قدرة المصارف الليبية على التكيف مع الصدمات المحتملة، مع استعراض الاتجاهات المسجلة في المؤشرات الرئيسية، لا سيما في مجالات كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والسيولة، والربحية.

وفيما يلي تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2019 - 2023).

1.1.4 مؤشرات رأس المال :

الجدول رقم (4-1) مؤشرات رأس المال (مليون دينار)

المؤشر	2019	2020	2021	2022	2023
معدل كفاية رأس المال الكلي %	18.4	19.2	16.6	15.7	15.3
معدل كفاية رأس المال الأساسي %	17.2	17.9	15.3	14.3	13.6
راس المال المدفوع / إجمالي الأصول %	3.8	3.6	3.5	3.5	3.9
حقوق الملكية / إجمالي الأصول %	5.5	4.9	4.7	5.2	6.1
حقوق الملكية / إجمالي الودائع %	6.9	6.1	6.9	7.6	7.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

1.1.1.4 كفاية رأس المال

تراوحت نسبة كفاية رأس المال في المصارف الليبية خلال الفترة من 2019 إلى 2023 بين 15.7% و 19.2%، وهي نسب تفوق الحد الأدنى المعتمد سابقاً من قبل مصرف ليبيا المركزي، والبالغ 8.0%، والمتوافق مع متطلبات لجنة بازل (1). ويعكس هذا الأداء، من حيث المؤشر الكلي، مستوى مريحاً نسبياً من رأس المال، إلا أنه لا يُعفي من التحديات الهيكلية التي تواجهها بعض المصارف.

وفي إطار السعي لتعزيز الإطار الرقابي ومواءمته مع المعايير الدولية، اعتمدت إدارة الرقابة على المصارف والنقد مؤخراً تطبيق أفضل الممارسات المتعلقة بمتطلبات لجنة بازل (2)، وأصدرت في هذا الصدد عدداً من المناشير التنظيمية، من أبرزها المنشوران رقما (11) و(13) لسنة 2022، واللذان يتضمنان تعليمات محدثة بشأن احتساب ملاءة رأس المال.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من المصارف لم تقم برفع رؤوس أموالها منذ فترة طويلة، ما أدى إلى اتساع الفجوة بين حجم رؤوس الأموال الفعلية ومستوى الأصول المرجحة بالمخاطر، لا سيما في ظل توسع أنشطتها في مجالات التمويل المباشر وغير المباشر. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تواجه بعض المصارف - وخصوصاً الكبرى منها - صعوبات في الامتثال للنسب الجديدة المطلوبة بموجب المنشور رقم (11) لسنة 2022، الذي يلزم المصارف باحتساب رأس المال وفقاً لمتطلبات لجنة بازل (2).

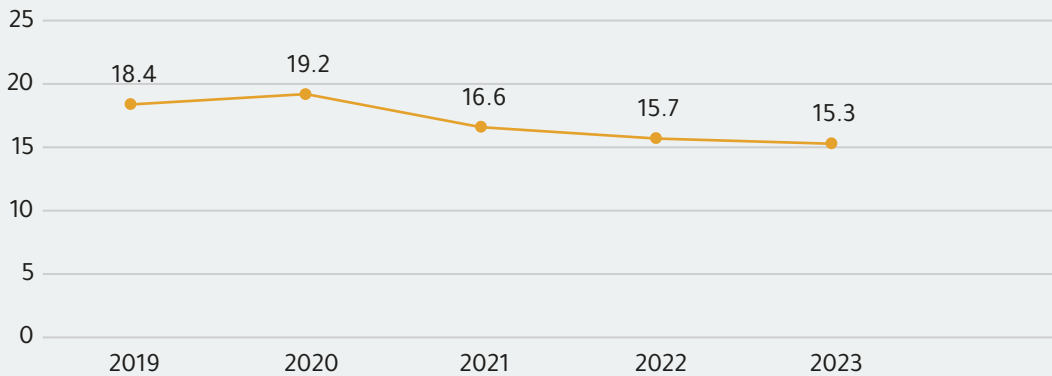
2.1.1.4 رأس المال إلى إجمالي الأصول :

تُعد نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول من المؤشرات الأساسية للسلامة المالية، حيث تُستخدم لقياس مستوى الرفع المالي لدى المصارف، أي مدى اعتمادها على الموارد غير الذاتية في تمويل أصولها. وتشكل هذه النسبة عنصراً محورياً في التقييم الرقابي، نظراً لما تعكسه من قدرة المصرف على امتصاص الخسائر المحتملة دون المساس بحقوق المودعين أو استقرار النظام المالي. وبحسب متطلبات لجنة بازل، يُشترط ألا تقل هذه النسبة عن 3%، وهو الحد الأدنى المعتمد لضمان وجود رأس مال كافٍ مقابل حجم الأصول الإجمالية للمصرف.

وخلال الفترة من 2019 إلى 2023، أظهرت البيانات أن المصارف الليبية سجلت نسباً تفوق الحد الأدنى المقرر، حيث بلغت نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول 3.8% في عام 2019، و3.6% في 2020، و3.5% في كل من عامي 2021 و2022، لترتفع مجدداً إلى 3.9% في عام 2023. وتُشير هذه النتائج إلى وجود مستوى مقبول من رأس المال مقارنة بإجمالي الأصول، بما يعكس استقراراً نسبياً في هيكل التمويل ويحدّ من المخاطر المرتبطة بالرفع المالي.

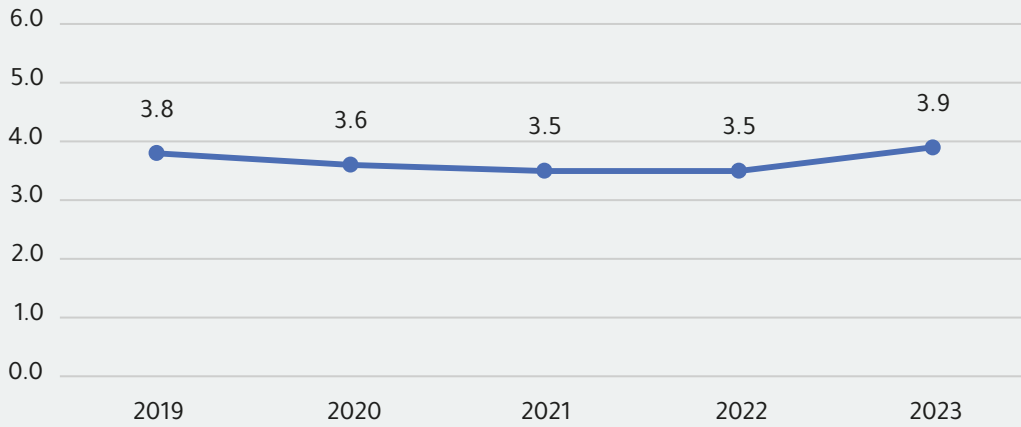
ومع ذلك، فإن الحفاظ على هذه المستويات يتطلب استمرارية في تعزيز القاعدة الرأسمالية، خاصة في ظل التغييرات الاقتصادية والمالية المتسارعة، والضغط المحتملة على جودة الأصول ومصادر التمويل في المدى المتوسط.

الشكل البياني رقم (4-1) كفاية رأس المال (%)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (4-2) رأس المال إلى إجمالي الأصول (%)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2.1.4 مؤشرات جودة الأصول :

عند تحليل هيكل الأصول في القطاع المصرفي الليبي خلال عام 2023، يُلاحظ استمرار التدني في نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 18.0%. كما سجلت الاستثمارات نسبة متواضعة بلغت 1.8% فقط من إجمالي الأصول. وتشير هذه البيانات إلى أن الأصول المولدة للدخل تمثل نسبة محدودة جداً، لم تتجاوز في مجموعها 20.0% من قاعدة الأصول الكلية للمصارف وهو ما يعكس ضعفاً واضحاً في نشاط التوظيف والإقراض والاستثمار. وفي المقابل، استحوذت الأصول غير المدرة للدخل - وتحديدًا النقدية في خزائن المصارف والأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي - على الحصة الأكبر من الهيكل، حيث شكّلت نحو 60.3% من إجمالي الأصول.

ويعكس هذا التركيب تحفظاً شديداً في إدارة السيولة، لكنه في الوقت ذاته يُبرز قصوراً في قدرة المصارف على توظيف مواردها المالية بطريقة فعالة تسهم في تحقيق العوائد وتعزيز النمو الاقتصادي.

1.2.1.4 القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض:

أظهرت بيانات القطاع المصرفي الليبي في نهاية عام 2023 أن نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية بلغت نحو 25.2%، مسجلة بذلك انخفاضاً بسيطاً مقارنة بنسبة عام 2022 التي بلغت 26.1%. ويُعزى هذا الانخفاض إلى الزيادة الملحوظة في حجم الإئتمان الممنوح خلال عام 2023، والتي تفوقت نسبياً على معدل نمو الديون المتعثرة، مما أدى إلى تحسن بسيط في المؤشر. ومن الجدير بالذكر أن الإئتمان الممنوح خلال عامي 2022 و2023، والذي تركز بشكل رئيسي في قروض المرابحة الموجهة للأفراد، تميز بمستوى جيد من الكفاءة الائتمانية، حيث كانت هذه القروض في معظمها منتظمة السداد. ويُظهر هذا التوجه تحسناً في سياسات منح الإئتمان، وميلاً أكبر نحو تمويل شرائح أقل مخاطرة نسبياً، ما ساهم في تقليص وتيرة تراكم الديون المتعثرة. وعلى الرغم من هذا التحسن النسبي، فإن نسبة الديون المتعثرة لا تزال مرتفعة مقارنة بالمعايير الدولية،

التي تُوصي بالألا تتجاوز هذه النسبة 5% من إجمالي محفظة القروض. ويعكس ذلك استمرار التحديات المرتبطة بجودة الأصول وفعالية إدارة المخاطر الائتمانية في عدد من المصارف، الأمر الذي يتطلب مواصلة الجهود لتعزيز أنظمة التحليل الائتماني، وتوسيع نطاق التقييم المستمر للمخاطر، إلى جانب تطوير آليات التحصيل وإعادة الهيكلة.

2.2.1.4 نسبة تغطية مخصص الديون إلى القروض المتعثرة:

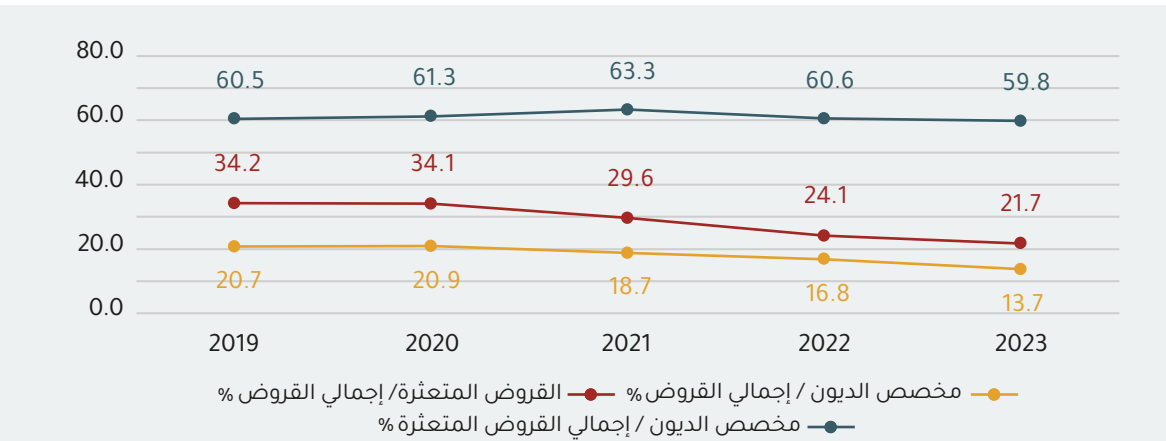
بلغت نسبة تغطية مخصصات الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون المتعثرة في القطاع المصرفي الليبي نحو 60.6% في نهاية عام 2023، مقارنة بنسبة 62.3% في نهاية عام 2022. كما سجّلت هذه النسبة مستويات تقارب 60% خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021. والتحليل على مستوى المصارف يُظهر تبايناً ملحوظاً في أداء بعض المؤسسات المصرفية، حيث سجّلت بعض المصارف ذات الأهمية النظامية نسب تغطية دون المستوى المطلوب. ويُعد هذا الأمر مؤشراً لمخاطر كامنة في قدرتها على امتصاص الخسائر المحتملة الناتجة عن تعثر القروض. وبناءً عليه، تُوصى هذه المصارف باتخاذ إجراءات احترازية عاجلة، بما في ذلك تعزيز مخصصات خسائر الائتمان، للوصول إلى مستويات تغطية ملائمة، تتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات المصرفية، وذلك لضمان تعزيز الاستقرار المالي وتحسين جودة الأصول.

الجدول رقم (4-2) مؤشرات جودة الأصول (مليون دينار)

المؤشر	2023	2022	2021	2020	2019
القروض المتعثرة / إجمالي الأصول %	4.5	4.0	4.3	4.6	5.1
القروض المتعثرة / إجمالي القروض %	25.2	26.1	29.6	34.1	34.2
مخصص الديون / إجمالي القروض المتعثرة %	60.6	62.3	63.3	61.3	60.5
مخصص الديون / إجمالي القروض %	15.3	16.3	18.7	20.9	20.7

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (4-3) مؤشرات جودة الأصول (%)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3.1.4 مؤشرات الربحية :

الجدول رقم (3-4) مؤشرات الربحية (مليون دينار)

المؤشر	2019	2020	2021	2022	2023
العائد / الاصول %	0.7	0.5	0.9	0.6	0.7
العائد / حقوق الملكية %	12.3	9.8	18.5	10.7	12.4
العائد/ الودائع %	0.8	0.6	1.3	0.8	0.9
نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل %	6.7	17.8	12.1	16.1	16.5
نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل %	63.7	68.9	55.8	63.4	61.3

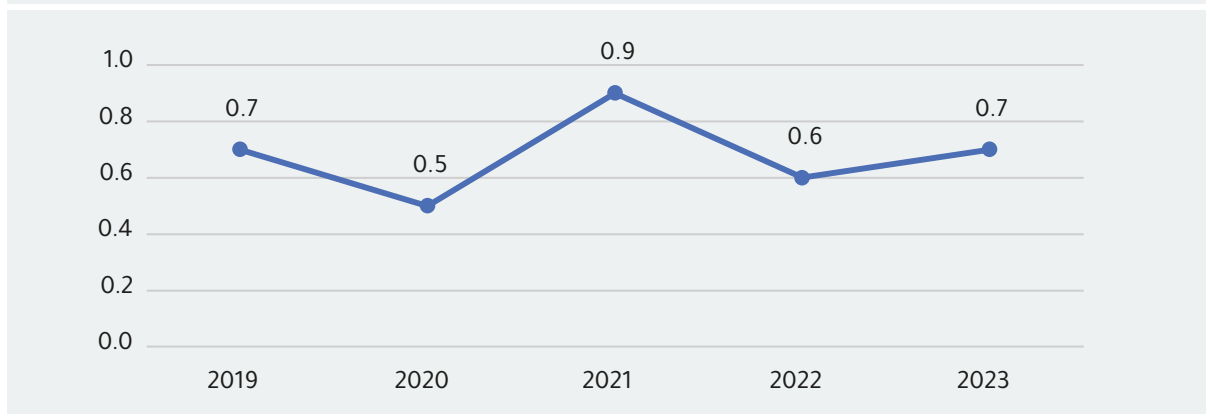
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

1.3.1.4 العائد إلى الأصول :

يُعد مؤشر العائد إلى إجمالي الأصول من أبرز مؤشرات الربحية التي تُستخدم في تقييم كفاءة المصارف في استخدام أصولها لتحقيق العوائد. ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من إجمالي أصوله، وهو ما يجعله أداة تحليلية مهمة في تقدير الكفاءة التشغيلية والمالية للمؤسسات المصرفية.

وقد سجّل معدل العائد إلى إجمالي الأصول في القطاع المصرفي الليبي خلال عام 2023 نحو 0.7%، وهو ما يُمثل تحسناً مقارنةً بمستواه في عام 2022. ويُعزى هذا الارتفاع إلى تحسن نسبي في أرباح بعض المصارف، وارتفاع حجم النشاط المصرفي، لا سيما في مجالات الإقراض للأفراد ضمن صيغ التمويل الإسلامي، مثل المرابحة وعلى الرغم من هذا التحسن، لا تزال مستويات الربحية متواضعة نسبياً عند مقارنتها بالمعايير الإقليمية والدولية، مما يعكس استمرار محدودية مساهمة الأصول المدرة للدخل في هيكل ميزانيات المصارف خاصة الكبرى، إضافة إلى التأثير المستمر للبيئة الاقتصادية والمالية غير المستقرة.

الشكل البياني رقم (4-4) العائد على الأصول (%)

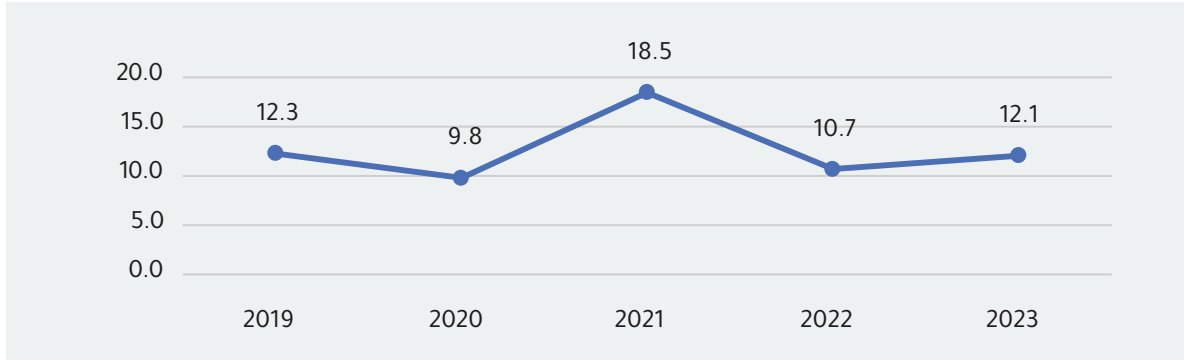


المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2.3.1.4 العائد إلى حقوق الملكية :

يمثل معدل العائد على حقوق الملكية أحد المؤشرات الرئيسية لقياس كفاءة المصارف في استخدام رأس المال المملوك للمساهمين لتحقيق الأرباح. ويُعد هذا المؤشر مرآةً لأداء المصرف من منظور المستثمرين والمساهمين، كما يُستخدم في تقييم جاذبية القطاع المصرفي للاستثمار. وقد سجّل معدل العائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي الليبي خلال عام 2023 ارتفاعاً ليبلغ نحو 12.1%، مقارنةً بـ 10.7% في عام 2022. ويعكس هذا التحسن نمواً في ربحية المصارف، نتيجة لزيادة صافي الدخل، إلى جانب تحسّن نسبي في كفاءة تشغيل الموارد الذاتية. وعلى الرغم من هذا التحسن، إلا أن استمرار هذا الاتجاه الإيجابي يتطلب تعزيز جودة الأصول، ورفع مستوى التوظيف الفعّال للأموال، بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل وتحسين كفاءة إدارة رأس المال، بما يضمن تحقيق عوائد مستدامة تتماشى مع مستويات المخاطر التي يتحملها القطاع.

الشكل البياني رقم (4-5) العائد على حقوق الملكية (%)

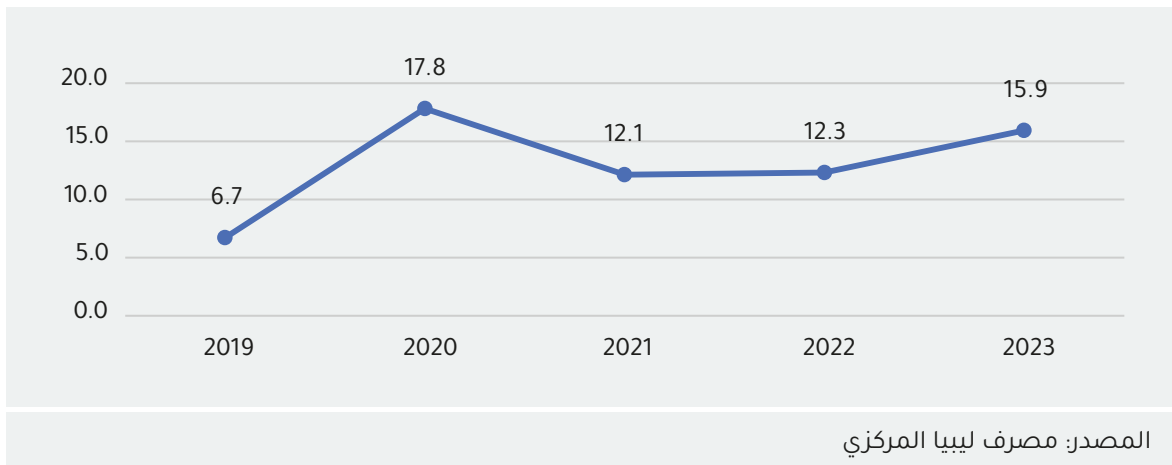


المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3.3.1.4 نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل :

يُعد مؤشر نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل من المؤشرات المهمة في تقييم مساهمة النشاط المصرفي المتمثل في الفارق بين الإيرادات والفوائد المدفوعة - في توليد الدخل الإجمالي للمصرف. ويقيس هذا المؤشر مدى اعتماد المصارف على نشاطها الرئيسي كمصدر للأرباح التشغيلية. وقد سجّل هذا المؤشر في القطاع المصرفي الليبي خلال عام 2023 نسبة بلغت نحو 15.9%، محققاً تحسناً مقارنةً بعام 2022، الذي بلغت فيه النسبة نحو 12.3%. ورغم هذا التحسن النسبي، لا تزال مساهمة هامش الفائدة في إجمالي الدخل منخفضة، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التقييدات المفروضة بموجب القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية، والذي أدى إلى شبه توقف المصارف المحلية عن ممارسة الأنشطة التقليدية المرتبطة بالفوائد الدائنة والمدينة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من الإيرادات المقبوضة من الفوائد خلال عام 2023 لم يكن محلياً، بل تحقق من الفوائد على الأرصدة والودائع لدى المصارف المراسلة في الخارج، والتي بلغت نحو 161.4 مليون دينار. كما ساهمت العمولات المتأتية من خدمات المرابحة، والتي تُعد بديلاً رئيسياً للتمويل القائم على الفائدة، في تعزيز إجمالي الدخل، حيث حققت نحو 388.1 مليون دينار

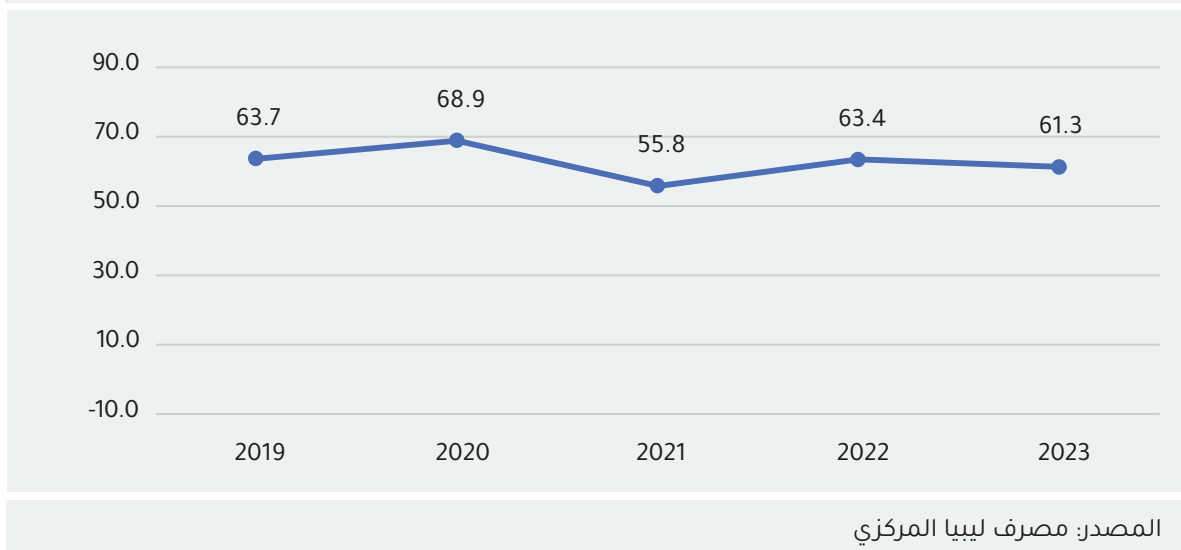
الشكل البياني رقم (4-6) نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل (%)



4.3.1.4 نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل:

يُعد مؤشر نسبة المصروفات الإدارية إلى إجمالي الدخل من المؤشرات الأساسية في تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف، إذ يقيس مدى تأثير التكاليف التشغيلية - باستثناء مصروفات الفائدة - على قدرة المصرف على تحقيق الأرباح. وتشمل هذه المصروفات عادةً: مرتبات وتكاليف العاملين، ومصروفات التدريب، والتأمين، والصيانة، والمصروفات العامة والإدارية الأخرى. ويُشير ارتفاع هذا المؤشر إلى عبء تشغيلي متزايد، مما يُضعف القدرة على توليد أرباح صافية من الأنشطة المصرفية، وبالتالي يمثل أحد التحديات أمام تعزيز الربحية والاستدامة المالية. في هذا السياق، بلغت نسبة المصروفات الإدارية إلى إجمالي الدخل في القطاع المصرفي الليبي خلال عام 2023 نحو 61.3%، مقارنة بنسبة أعلى بلغت 63.4% في عام 2022، ما يعكس تحسناً طفيفاً في الكفاءة التشغيلية على مستوى القطاع. ويُعد هذا الانخفاض إشارة إيجابية، إلا أنه لا يزال عند مستوى مرتفع نسبياً، ما يستدعي تعزيز جهود ضبط النفقات وتحسين كفاءة التشغيل. وتوصى المصارف، خصوصاً تلك التي تسجل نسباً أعلى من المتوسط، بمراجعة هيكل التكاليف وتحسين أنظمة إدارة الموارد، بما يساهم في تحسين المؤشر وزيادة هامش الربحية على المدى المتوسط والطويل.

الشكل البياني رقم (4-7) نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل (%)



4.1.4 مؤشرات السيولة :

تُعد مؤشرات السيولة من المؤشرات الأساسية في تقييم الاستقرار المالي للمصارف، إذ تُعبر عن مدى قدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة، سواء تجاه المودعين أو الأطراف الأخرى، دون التعرض لمخاطر العسر المالي أو ضغوط السيولة. وفي هذا الإطار، تُظهر مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي الليبي استمرار تسجيل نسب مرتفعة، وهو ما يُعزى إلى ضعف توظيف المصارف لأموالها، سواء من خلال الإقراض أو الاستثمار، إلى جانب محدودية التوسع في استخدام الفوائض المالية. وفي المقابل، شهدت الخصوم الإيداعية - لاسيما الودائع تحت الطلب - نمواً مطّرداً، ما ساهم في رفع مؤشرات السيولة دون أن يقابلها نمو مماثل في الأصول المدرة للدخل. ورغم أن المستويات العالية للسيولة قد تُفسر على أنها مؤشر إيجابي من حيث قدرة المصارف على تلبية الطلبات الفورية، إلا أنها في السياق الليبي تعكس قصوراً في كفاءة التوظيف وضعفاً في أداء الدور التمويلي والاستثماري للقطاع المصرفي، ما يُفقد السيولة قيمتها الاقتصادية الحقيقية ويؤثر على مستويات الربحية.

وفيما يلي استعراض لأهم مؤشرات السيولة:

- **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:** وهي تقيس حجم الأصول القابلة للتحويل السريع إلى نقد من إجمالي أصول المصرف.
- **نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل:** وهي تُستخدم لقياس قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل باستخدام أصوله السائلة.

الجدول رقم (4-4) مؤشرات السيولة

المؤشر	2019	2020	2021	2022	2023
الأصول السائلة / إجمالي الأصول (%)	70.8	72.1	68.2	66.7	66.9
الأصول عالية السيولة / الخصوم قصيرة الأجل (%)	83.7	73.9	75.8	83.2	70.8
إجمالي الفروض / إجمالي الودائع (%)	19.0	16.6	21.3	22.5	22.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

1.4.1.4 الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول :

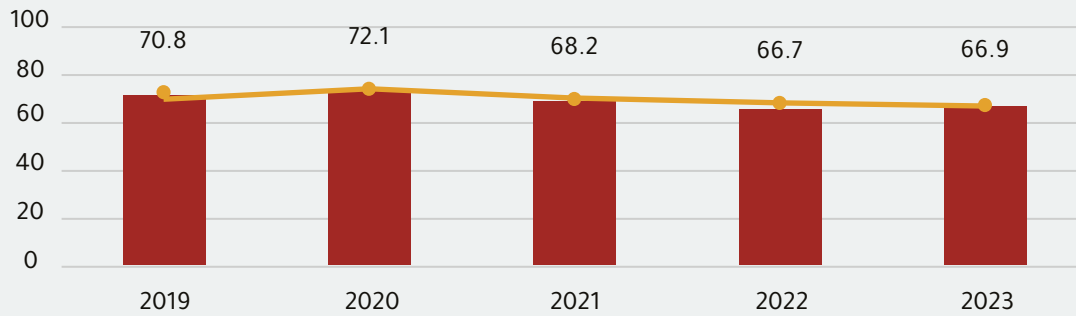
يُعد نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من المؤشرات الرئيسة لقياس مدى قدرة المصارف على تلبية الالتزامات النقدية قصيرة الأجل، سواء المتوقعة أو الطارئة. وقد واصلت المصارف الليبية تسجيل مستويات مرتفعة من الأصول السائلة، ما يعكس وفرة في السيولة النقدية غير الموظفة.

في نهاية عام 2023، بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول نحو 66.9%، مرتفعة من 66.7% في نهاية عام 2022. وتمثل معظم هذه الأصول ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي تحت الطلب، بما في ذلك الاحتياطي الإلزامي، وهو ما يشير إلى توجيه جزء كبير من السيولة إلى أدوات منخفضة العائد نسبياً. وفي المقابل، لا تزال معدلات التوظيف الائتماني ضعيفة، حيث بلغ معدل القروض والتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الخصوم الإبداعية 22.6% في نهاية عام 2023، مقابل 22.5% في نهاية عام 2022، ما يعكس استمرار التباطؤ في تفعيل الدور التمويلي للمصارف. ويؤكد هذا النمط الهيكلي أن المصارف تحتفظ بسيولة مرتفعة دون توظيف فعال، وهو ما يعزز من قدرتها على مواجهة مخاطر السحب المفاجئ للودائع، لكنه يُشكل في الوقت ذاته عبئاً على الربحية ويحدّ من مساهمتها في النشاط الاقتصادي من خلال الإقراض والاستثمار.

2.4.1.4 الأصول عالية السيولة إلى الخصوم قصيرة الأجل :

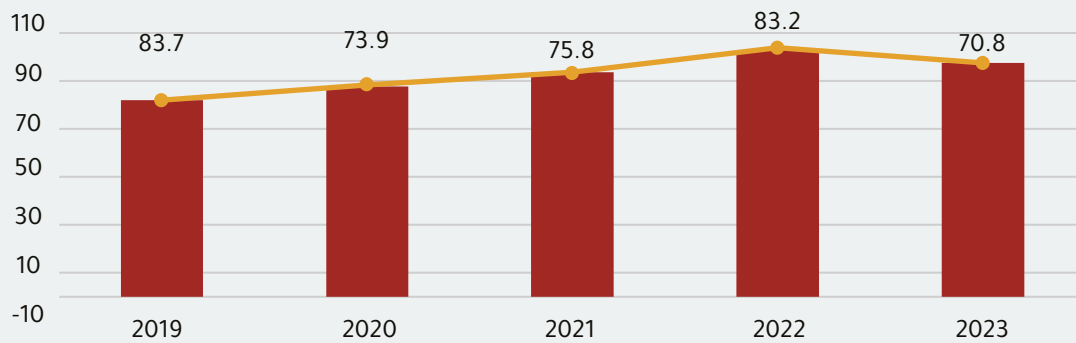
تهذا المؤشر لقياس تباين السيولة بين الأصول والخصوم. ويقدم دلالة على قدرة المصارف على الوفاء بطلبات سحب الأموال قصيرة الأجل، دون الوقوع في أزمات سيولة، وقد سجل هذا المؤشر نسبة 78.0% في نهاية عام 2023، مقارنة بنسب 83.7%، 73.9%، 75.8% و 83.2% للأعوام 2019 - 2022 على التوالي.

الشكل البياني رقم (4-8) الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (%)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (4-9) الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم قصيرة الأجل (%)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (5-1) العام لمؤشرات أداء المصارف (2019-2023) (مليون دينار)

المؤشر	2019	2020	2021	2022	2023
1- مؤشرات رأس المال:					
معدل كفاية رأس المال الكلي %	18.4	19.2	16.6	15.7	15.3
معدل كفاية رأس المال الأساسي	17.2	17.9	15.3	14.3	13.6
راس المال المدفوع / إجمالي الأصول %	3.8	3.6	3.5	3.5	3.9
حقوق الملكية / إجمالي الأصول %	5.5	4.9	4.7	5.2	6.1
حقوق الملكية / إجمالي الودائع %	6.9	6.1	6.9	7.6	7.0
2- مؤشرات جودة الأصول:					
القروض المتعثرة / إجمالي الأصول %	5.1	4.6	4.3	4.0	4.5
القروض المتعثرة / إجمالي القروض %	34.2	34.1	29.6	26.1	25.2
مخصص الديون / إجمالي القروض المتعثرة %	60.5	61.3	63.3	62.3	60.6
مخصص الديون / إجمالي القروض %	20.7	20.9	18.7	16.3	15.3
3- مؤشرات كفاءة الإدارة:					
إجمالي القروض / إجمالي الأصول %	15.1	13.5	14.4	15.5	18.0
إجمالي الأصول / عدد العاملين (مليون دينار)	5.8	6.4	7.0	7.5	8.0
إجمالي الأصول / عدد الفروع (مليون دينار)	206.4	229.3	245.0	258.3	259.3
4- مؤشرات الربحية:					
العائد / الأصول %	0.7	0.5	0.9	0.6	0.7
العائد / حقوق الملكية %	12.3	9.8	18.5	10.7	12.4
العائد / الودائع %	0.8	0.6	1.3	0.8	0.9
نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل %	6.7	17.8	12.1	16.1	16.5
نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل %	63.7	68.9	55.8	63.4	61.3
5- مؤشرات السيولة:					
الأصول السائلة / إجمالي الأصول (%)	70.8	72.1	68.2	66.7	66.9
الأصول عالية السيولة / الخصوم قصيرة الأجل (%)	83.7	73.9	75.8	83.2	70.8
إجمالي القروض / إجمالي الودائع (%)	19.0	16.6	21.3	22.5	22.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي




05



الفصل الخامس

تقييم استقرار النظام المالي في ليبيا
Spidergram خريطة المخاطر العنكبوتية



1.5 المقدمة

يقدم هذا الفصل إطاراً تحليلياً لتقييم الاستقرار المالي في ليبيا. وعلى غرار جميع البنوك المركزية، ينبغي أن يقدم تقرير الاستقرار المالي تقييماً ملموساً وتحليلياً لمرونة النظام المالي. حيث تقوم البنوك المركزية والمؤسسات الدولية حالياً بتقسيم نهجها إلى مرحلتين. أولاً: رصد وتحديد مجالات المخاطر التي قد تثقل كاهل الاستقرار المالي، ثانياً: استخدام اختبارات الضغط لإبطال أو تأكيد متانة ومرونة النظام المالي. وفي هذا الصدد، فإن تقييم الاستقرار المالي الدولي ينطوي على ثلاثة مناهج رئيسية هي: النماذج المالية الكلية، ومؤشرات سلامة النظام المالي (عوامل المخاطر)، واختبارات الضغط الجزئية والكلية. وفيما يتعلق بإطار النمذجة المالية الكلية، فإنه لم يسفر بعد عن إطار موحد ومقنع لتنفيذ مهمة الاستقرار المالي، مع مراعاة المهام الأخرى للمصارف المركزية، ولا سيما السياسة النقدية. وبالتالي، يتم استخدام النماذج الحالية بتصميم مخصص حيث تظل إضافة القطاع المالي ونقاط الضعف المالية خارجياً.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التقدم في مؤشرات السلامة المالية ملحوظ والمؤشرات الخاصة بالمخاطر المختلفة غنية بالمعلومات حول حالة النظام المالي. حيث تستخدم البنوك المركزية هذه المؤشرات بشكل ثابت في تقاريرها عن الاستقرار المالي.

أما فيما يتعلق باختبارات الضغط، فيتم استخدام أدوات المحاكاة الإحصائية والاقتصاد القياسي في جميع تقارير الاستقرار المالي، مع وجود اختلاف في الاختيار ومراعاة خصوصيات كل نظام مالي.

وقد اتبع مصرف ليبيا المركزي نفس النهج، واعتمد في هذه الدراسة نهجاً يتيح تحديد قنوات انتقال الصدمات ومجالات المخاطر. وبالفعل، فإن العمل جارٍ حالياً لتطوير إطار اقتصادي كلي للمهام المتعلقة بالاستقرار المالي، مع تطوير أنظمة اختبار الضغط أيضاً، لكن مصرف ليبيا المركزي اختار البدء بتحديد عوامل المخاطر وتحقيق قراءة أكثر عمقا لمجالات الضعف.

يتفق صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية على استخدام مؤشرات سلامة النظام المالي (Blancher et al., 2013). ويتم اختيار هذه المؤشرات لقدرتها على عكس التطورات الهامة في القطاع المالي، ولكنها لا تستند عموماً إلى نماذج هيكلية (اقتصادية كلية). وتهدف بعض المؤشرات إلى مراقبة ضعف النظام المالي، بينما يركز البعض الآخر على المخاطر المتوسطة الأجل، مثل فقاعات المضاربة ومخاطر المسايرة للدورات الاقتصادية.

وقد مكن استخدام هذه المؤشرات صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية من بناء منصات وأدوات مختلفة لتحديد المخاطر. على سبيل المثال، يوجد حالياً العديد من الأدوات مثل: خرائط الاستقرار المالي ومؤشرات السلامة المالية (FSIs)، ومؤشرات حالة دورة الائتمان، واختلالات الأسعار في أسواق الأسهم أو العقارات، ومؤشرات صحة البنوك الفردية أو النظام المصرفي ككل، ومؤشرات المخاطر النظامية القائمة على السوق. وتؤكد مجموعة الأدوات أن تحليل وتقييم الاستقرار المالي لا يمكن أن يتم دون اللجوء إلى هذا النوع من الأدوات، ومن هنا جاء الاختيار الذي اتخذته مصرف ليبيا المركزي، في خطوة أولى، لبناء هذا النظام لرصد عوامل الخطر.

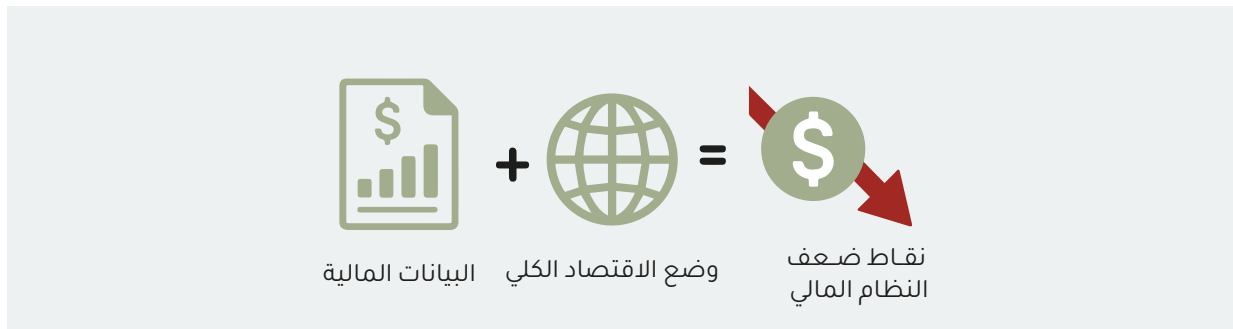
تسعى هذه الدراسة إلى تقييم خارطة المخاطر النظامية ونقاط ضعف النظام المالي، كما تدرس الأدوات والتدابير الاحترازية الكلاسيكية التي تهدف إلى تخفيف المخاطر النظامية وتقليل تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على النظام المالي.

2.5 الإطار العام:

يعتمد النهج المقترح من قبل مصرف ليبيا المركزي (CBL) على استخدام المؤشرات لوصف عوامل المخاطر. وتتيح هذه المؤشرات تطوير ما يُعرف بشكل شائع بـ "خريطة المخاطر العنكبوتية (Spidergram)". تم تقديم هذه الأخيرة من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) في تقارير الاستقرار المالي لعام 2007 (GFSR, 2007).

يقوم المخطط العنكبوتي من حيث المبدأ بتحليل أربع فئات من المخاطر العامة وهي (الاقتصاد الكلي، الأسواق الناشئة، الائتمان، السوق، والسيولة) وحالتين تؤثران على الاستقرار المالي وهما الظروف النقدية والمالية، والشهية أو الرغبة في المخاطرة "risk appetite". وتهدف هذه الخريطة إلى رصد المخاطر على مدى أفق زمني يتراوح بين 6 إلى 24 شهراً. وتجمع بين كمية كبيرة من المعلومات الكمية وبعض عناصر الحكم. وهو مبني على 29 مؤشراً اقتصادياً وسوقياً ومسحياً. وبعض هذه المؤشرات هي في حد ذاتها مؤشرات مركبة أنشأها القطاع الخاص. ويستخدم صندوق النقد الدولي الحكم القائم على السوق لتعديل ترجيح المؤشرات الأساسية.

وتُستخدم خريطة المخاطر العنكبوتية على نطاق واسع من قبل البنوك المركزية وهي تعتمد على مبدأ بسيط. تُعتبر مؤشرات المخاطر عوامل إنذار مبكر للمخاطر الكامنة في النظام المالي. وبالتالي، فإن القراءة المتعمقة والديناميكية لهذه العوامل ستتيح تحديد قنوات انتقال الصدمات وضعف النظام المالي. ويستند إنشاء خريطة المخاطر العنكبوتية إلى مجموعتين رئيسيتين من المؤشرات، وهما المؤشرات المالية والمؤشرات الاقتصادية الكلية.



إن تنفيذ هذا النهج الجديد هو الهدف الأساسي لهذه الدراسة من خلال اقتراح إطار تجريبي لتقييم هشاشة النظام المالي الليبي. وبالتالي، فإن الأمر يتعلق بشرح الجوانب المختلفة للتنظيم والإطار المالي الكلي في البلاد.

إن تطوير خريطة المخاطر للنظام المالي يعتمد على بعدين رئيسيين:

⁴ تجدر الإشارة إلى أنه في عام 2018 استبدل صندوق النقد الدولي سبايدر جرام بـ GaR (نهج النمو المحفوف بالمخاطر). ويربط تقرير الاستجابة الظروف المالية الحالية بتوزيع نتائج النمو في المستقبل ويتمتع بالمزايا التالية: أولاً، يقيس الناتج المحلي الإجمالي المعرض للخطر على مدى أفق زمنية مختلفة، مستغلاً فكرة أن العوامل التي تقلل من مخاطر الأزمة على المدى القصير يمكن أن تزيدها على المدى المتوسط إلى الطويل. ثانياً، تنقسم المؤشرات المالية التي يقوم عليها تقرير المخاطر إلى ثلاث مجموعات (السعر المحلي للمخاطر، ومجاميع الائتمان، والظروف الخارجية). أخيراً، لا تستند GaR إلى الأحكام.

إن تطوير خريطة المخاطر للنظام المالي يعتمد على بعدين رئيسيين:

1. تتمثل الخطوة الأولى في تصنيف المخاطر المختلفة المتأصلة في الظروف المالية الكلية في ليبيا.
2. بعد ذلك، سنقوم بمقارنة المؤشرات المالية في ضوء التطورات المالية الكلية، وبالتالي رسم مسار تطور نقاط الضعف في النظام المالي الليبي.

سيكون التركيز على النظام المصرفي الليبي باعتباره الشكل السائد للوساطة المالية في ليبيا. ومع ذلك، سيتم تقييم الأجزاء الأخرى من النظام المالي الليبي في دراسات مستقبلية. ولذلك تم تطبيق منهجية خريطة المخاطر العنكبوتية (Spidergram) على مدار العامين الماضيين 2022 و 2023 مع مقارنة بالسنوات التي شهدت صدمات هيكلية (2011، 2014 و 2020). تم تطوير الأداة على Statag MATLAB.

ومن شأن تطوير هذه الأداة داخليا أن يبسر الفحص والتصنيف الزمني لكل مؤشر مجمع لبعده المخاطر. وتغطي هذه الأداة فترة منذ عام 2004، وتبين النتائج أن المنهجية مرضية بشكل عام. وبالتالي، يمكن استخدام خريطة المخاطر العنكبوتية كمؤشر على زيادة المخاطر على الاستقرار المالي وكمقياس لتفاقم الضغوط.

يمكن تحسين هذا النظام لتغطية أبعاد جديدة من المخاطر اعتماداً على توفر البيانات. على سبيل المثال، يمكن تحسينه من خلال دمج القدرة على التمييز بين المخاطر ووسائل التخفيف منها، بما في ذلك جودة التنظيم المالي والإشراف، وإدارة الأزمات وحلها؛ ووضع عتبات لتحديد المخاطر والظروف التي تتطلب اتخاذ إجراءات سياسية.

3.5 المنهجية:

تم تصميم خريطة المخاطر العنكبوتية باستخدام نفس الأسلوب الذي اقترحه صندوق النقد الدولي (2007) بهدف رصد مجموعة واسعة من مصادر عدم الاستقرار والعدوى والتفاعلات في ليبيا. والفكرة الأساسية هي إعادة إنتاج جميع المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي أو المصرفي الليبي وبالتالي، فإن الأمر يتعلق برصد:

- المخاطر على مدى سنة معينة ومراقبة تطورها وفقاً لديناميكية سنوية. وينبغي أن تكون المؤشرات الأساسية مرتفعة نسبياً ومنتظمة من حيث التواتر، من أجل رصد التغيرات في الظروف الاقتصادية والمالية في الوقت المناسب.

- مجموعة شاملة من فئات المخاطر التي يمكن تقييمها بشكل مستقل وذو معنى. يجب أن يكون دمج هذه المؤشرات منطقياً دون فقدان الشمولية أو البساطة

سيكون من الصعب للغاية الاحتفاظ بجميع المخاطر والتفاعلات بين فئات المخاطر. وفي هذا الصدد، ومع مراعاة التجارب الدولية وخصوصيات الاقتصاد الليبي، تم اختيار فئات المخاطر وفقاً لمعيارين هما: مدى توافر البيانات، وانتظام نشرها، وفي هذا السياق، تم تحديد المخاطر التالية:

- مخاطر الاقتصاد الكلي
- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر الملاءة المالية
- مخاطر الإدارة
- مخاطر الربحية

مخاطر الاقتصاد الكلي Macroeconomic risks: ترتبط المخاطر المتعلقة بالتطورات الاقتصادية ارتباطًا وثيقًا بالاستقرار المالي. حيث تمكننا الأداة المقترحة من رصد الجوانب الرئيسية للوضع الاقتصادي العام في ليبيا، من خلال الأداء الاقتصادي الكلي وتوقعاته. ويؤثر النمو الاقتصادي للبلد على دخول الأسر والشركات، وبالتالي على قدرة المقترضين على خدمة ديونهم. كما يمكن أن يؤثر التضخم على الاستقرار المالي بسبب تأثيره على أسعار الأصول الحقيقية. ومن ناحية أخرى، فإن السياسة المالية واستدامة الدين لهما آثار مهمة على المخاطر السيادية (Corsetti et al., 2012). في نسخة محسنة، يمكننا تضمين توقعات الظروف الاقتصادية الكلية لحساب المخاطر المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن آثار التغذية الراجعة بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي مهمة أيضًا لفهمها، ومخطط العنكبوت قادر على إعطاء قراءة أولية لها (Jordà, Schularick و Taylor, 2010؛ Elekdag و Wu, 2011؛ Gounrinchas و Obstfeld, 2012). في الظروف الاقتصادية الكلية وعلى عكس عمل صندوق النقد الدولي، قمنا بتضمين الظروف النقدية لحساب تطورات عرض النقود في الاقتصاد الليبي. مخاطر الائتمان والملاءة المالية Credit risks and solvency: وتمثل جودة أصول البنوك (التي من المرجح أن تظهر في الميزانيات العمومية للشركات والأسر) مخاطر ائتمانية. وتعد الزيادة في القروض المتعثرة مؤشرًا مبكرًا على عدم الاستقرار المالي، وتؤكد ذلك البحوث والتجارب الدولية، وبالتالي، فإن مراقبة مخاطر الائتمان والتحوط منها هي حجر الزاوية في تطور الاستقرار المالي، خاصة في وجود البنوك العامة (Breton, Pinto and Weber, 2012).

مخاطر السوق والسيولة Market and liquidity risks: ويمكن أن تظهر مخاطر السوق والسيولة بالنسبة للمؤسسات المالية في ضغوط أسواق رأس المال (Diamond, 2000). وانطلاقًا من مبادئ لجنة بازل وتماشيا أيضا مع الدروس المستفادة من الأزمة المالية لعام 2008، أدرجت نسب السيولة كمحددات للضعف المالي.

مخاطر الربحية Profitability risks: تشكل ربحية البنوك مجال خطر رئيسي للنظام المصرفي الليبي بسبب تقلب الأنشطة وانخفاض مستوى أنشطة الإقراض. مع وضع ذلك في الاعتبار، أضفنا مخاطر أرباح البنوك كمؤشر مبكر للضائقة المصرفية.

مخاطر الإدارة Management risks: تتطلب درجة الوساطة المنخفضة للنظام المصرفي الليبي مراقبة جودة الإدارة والبنية التحتية المصرفية. ويمكن أن تكون المخاطر التشغيلية عامل خطر مهما يتطلب مراقبة صارمة للاستقرار المالي. ومن هذا المنظور، أدخلنا مؤشرات لإدارة المصارف، والتي يمكن أن تشكل مجالًا لمخاطر داخلية قد تعيق عمل النظام المصرفي الليبي.

على أساس هذا التصميم الذي تم تكييفه مع النظام الليبي، تم تكوين فئات المخاطر على أساس عدة مؤشرات، وفقا للمخطط التالي:

الجدول رقم (5-1) الركائز الستة للمخاطر (فئات المخاطر)

فئات المخاطر	المؤشرات
مخاطر الاقتصاد الكلي	نمو الناتج المحلي الإجمالي معدل التضخم الواردات الصادرات صافي الإقراض/الاقتراض الأساسي للحكومة العامة رصيد الحساب الجاري
مخاطر الملاءة المالية	معدل كفاية رأس المال الكلي % معدل كفاية رأس المال الأساسي % رأس المال المدفوع / إجمالي الأصول % حقوق الملكية / إجمالي الودائع %
مخاطر الائتمان	القروض المتعثرة / إجمالي الأصول % القروض المتعثرة / إجمالي القروض % مخصص الديون / إجمالي القروض المتعثرة % مخصص الديون / إجمالي القروض % إجمالي القروض الممنوحة للقطاع % الخاص / إجمالي القروض %
مخاطر الإدارة	إجمالي القروض / إجمالي الأصول المصرفيات / الإيرادات % إجمالي الأصول / عدد العاملين (مليون دينار) الإيرادات / عدد العاملين (ألف دينار) إجمالي الأصول / عدد الفروع (مليون دينار)
مخاطر الربحية	العائد / الاصول % العائد / حقوق الملكية %
مخاطر السيولة	الأصول السائلة / إجمالي الأصول % إجمالي القروض / إجمالي الودائع % إجمالي الودائع / إجمالي الأصول % السيولة القانونية المطلوبة من المصارف الاحتفاظ بها %

المؤشرات الاحترافية الكلية التي تم اعتمادها على مستوى خريطة المخاطر ستُمكن من تقييم الهشاشة الذاتية والخارجية للنظام المالي الليبي. وبذلك، يصف كل عمود بالتفصيل المخاطر التي يمكن أن تؤثر على النظام المالي وتهدد استقراره المالي.

ومن أجل السماح بالرصد المستمر لهذه المؤشرات، من الضروري اقتراح بعض أساليب التصنيف لتصنيف القيم التي يتخذها كل مؤشر لتحديد فترات الهشاشة والوضعيات الطبيعية التي تتسم بزيادة الاستقرار المالي.

تتيح إحصاءات تحديد المواقع تلبية هذا النوع من المتطلبات من خلال اقتراح تقنيات تهدف إلى تحديد موقع كل ملاحظة، وفيما يتعلق بجميع السلاسل التاريخية أو في المقاطع العرضية cross-sections. يمكن تجميع هذه التقنيات التمركية في ثلاثة مناهج رئيسية، هي:

1. الكميات المعيارية (Quantiles).

2. الدرجة المعيارية (z-score).

3. الرتبة المئينية (percentile rank).

أولاً: الكميات المعيارية: (Quantiles) هي مقاييس ترتيب تقسم السلسلة (أو المؤشر) إلى عدة أقسام متشابهة. هناك أربعة أنواع من الكميات المعيارية، وهي: الرباعيات (Quartiles)، والعشرات (Deciles)، والخماسيات (Quintiles)، والمئينات (Percentiles). ويوضح الجدول التالي خصائص كل نوع من الكميات المعيارية:

الجدول رقم (2-5) خصائص الكميات المعيارية

نوع الكميات المعيارية	عدد الفئات	الوزن النسبي
رباعيات (Quartiles)	4	25%
أعشار (Deciles)	10	10%
خماسيات (Quintiles)	5	20%
مئينات (Percentiles)	100	1%

يعتمد معيار تصنيف قيم المؤشرات وتسجيلها على قيمة الملاحظة وموقعها فيما يتعلق بالكميات المحسوبة. وبالتالي، نحدد الكميات (2.5%، 25%، 50%، 75% و 95% على سبيل المثال) ونضع كل ملاحظة فيما يتعلق بالكميات المختلفة. من هذا المنظور، تكون علاقة القرار بالشكل التالي:

$$\text{if } x \leq \text{or } \geq q \ (\%) \text{ the score is } b$$

يعتمد اختيار a و b على أنواع المؤشرات وتصور الخبراء للمخاطر.

ثانياً: درجة Z (النقطة المعيارية) (Z-Score) : تُستخدم لقياس مدى بُعد قيمة معينة (ملاحظة) عن متوسط مجموعة البيانات، باستخدام الانحراف المعياري كمقياس.

$$z_t = \frac{(x_t - \bar{x})}{\sigma}$$

حيث:

z_t : النقطة المعيارية

X_t : هي القيمة التي نريد معرفة موضعها.

\bar{x} : هو متوسط القيم في مجموعة البيانات.

σ : هو الانحراف المعياري للقيم في مجموعة البيانات.

من خلال اعتماد طريقة تحديد المواقع هذه، يعتمد تسجيل الملاحظات على درجة انحراف البيانات عن متوسطها وبالتالي، على مقياس من 1 إلى 5، يتم تصنيف مستوى z_t وفقاً لتطور المؤشر وقناعات الخبراء. وتجدر الإشارة إلى أنه كلما ارتفعت القيمة المطلقة ل z_t، كلما انحرّفنا عن متوسط الملاحظات وربما نواجه حالة ضعف أو خطر.

ثالثاً: الرتب المئينية (Percentile Ranks) : هي مقياس إحصائي يستخدم لتحديد نسبة البيانات التي تكون أقل من أو مساوية لنقطة معينة في مجموعة البيانات. تساعد هذه الرتب في فهم مكان وقوع قيمة معينة بالنسبة إلى باقي القيم في مجموعة البيانات. تتراوح قيمة الترتيب المئيني بين 0 و 1 ويتم حسابها بناءً على الصيغة التالية:

$$PR = \frac{Cum\ f(Before) + f/2}{N}$$

حيث:

PR: الرتبة المئينية.

Cum.fBefore: التكرار التراكمي للملاحظات التي تقع قبل النقطة المراد تحديد رتبته.

N: عدد الملاحظات.

وتجدر الإشارة إلى أن الترتيب المئيني يختلف عن النسبة المئوية البسيطة التي تشير إلى مقياس يمكن أن تنتمي إليه نسبة مئوية محددة من البيانات. وبالتالي، فإن الترتيب المئيني يجعل من الممكن تحديد موضع كل ملاحظة وموقعها بالنسبة للملاحظات الأخرى. أي تضع القيمة في سياق مجموعة البيانات بأكملها.

يتم تصنيف المؤشرات بناءً على قيمة الرتبة المئينية لكل ملاحظة. كلما ارتفعت رتبة الملاحظة، دل ذلك على أن الملاحظة تقع في الجزء العلوي من مجموعة البيانات، والعكس صحيح، كلما انخفضت رتبة الملاحظة، كانت تقع في الجزء السفلي من مجموعة البيانات.

يعتمد اختيار إحدى هذه الطرق الثلاث على مدى فعاليتها في وصف حالات الضعف. وقد أكد التطبيق على الحلة الليبية على ترجيح كفة طريقة ال Z-Score في الاختيار النهائي نظراً لمجموعة من العوامل منها: شيوع استخدامها، وسهولة تطبيقها، وتوافقها مع طبيعة البيانات الليبية.

تتكون هذه الطريقة من عدة خطوات: أولاً، يتم حساب قيمة z-score للمتغير المرتبط بالمخاطر. هذه الخطوة تضمن توحيد المتغيرات، مما يسهل عملية المقارنة والترتيب. ثم يتم تقليل حجم المتغيرات الموحدة باستخدام طريقة تحليل المكونات الرئيسية (PCA) principal component approach، لتصنيفها حسب نوع المخاطر وفترة زمنية مدتها 20 سنة، ويتم تحويلها إلى ترتيب رقمي. نفترض أن قيم z-score تتبع تقريباً توزيعاً طبيعياً قياسيًّا، بحيث يمكن تفسير كل ترتيب رقمي كاحتمالية حدوث المخاطر المرتبطة بالمتغير وفقاً لذلك التوزيع.

على وجه التحديد، يتم تعيين ترتيب من 0 إلى 5 لكل مؤشر موحد لكل فترة، بحيث يمثل المخاطر 0 النسبة المئوية الأولى من المخاطر، والترتيب "5" هو النسبة المئوية 99، والترتيب "3" يمثل متوسط المخاطر على المدى الطويل، المحسوب على مدى 20 عامًا حتى الفترة الزمنية t. يمثل الصفر أعلى درجة تجنب للمخاطر، والترتيب "5" يمثل السلوك الأكثر ميلًا لتحمل المخاطر، و"3" يمثل متوسط تحمل المخاطر على المدى الطويل. وبإيجاز، قمنا بتعريف الفئات التالية:

- الترتيب 1 يعادل احتمال 2.5% لحدوث المخاطر، أي حالة شديدة المخاطر.
- الترتيب 2 يعادل احتمال 25% لحدوث المخاطر، أي حالة عالية الخطورة.
- الترتيب 3 و 4 يعادل احتمال 50% إلى 75% لحدوث المخاطر، أي حالة متوسطة ومعتدلة المخاطر
- الترتيب 5 يوصف بأنه حالة محتملة مواتية (منخفضة المخاطر)

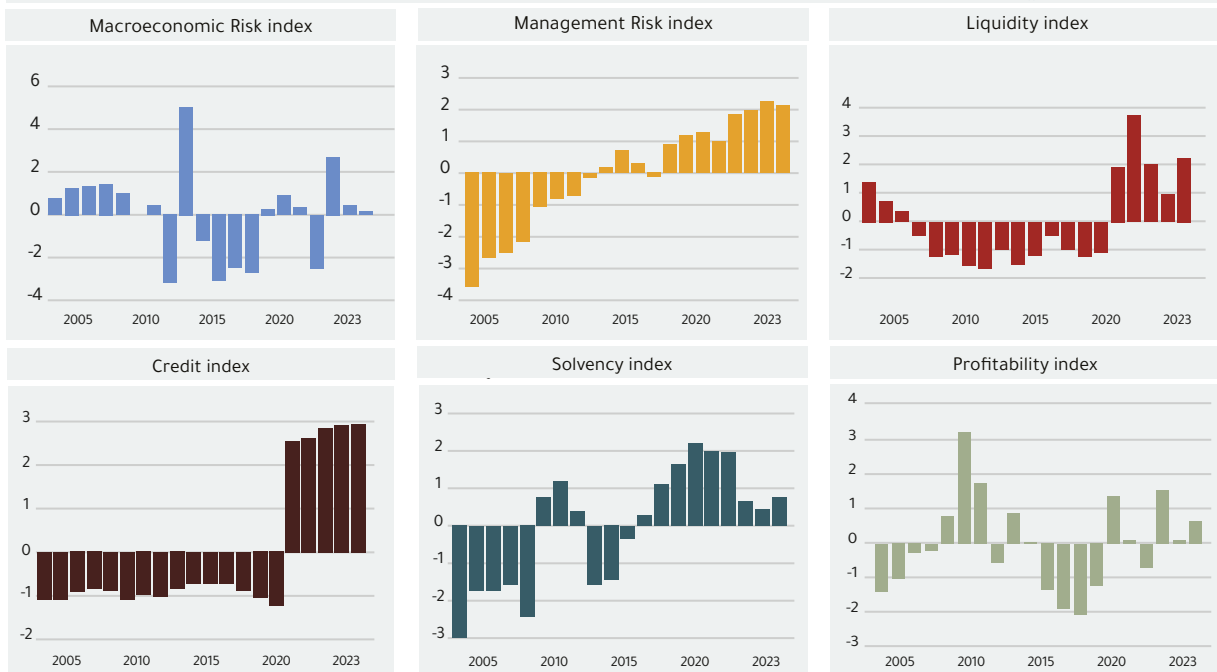
استخدمت الدراسة برمجية ماتلاب (MATLAB) في إنشاء خوارزمية القرار كما جرى الاستعانة بها في إعداد الأشكال البيانية التي سيتم عرضها لاحقاً، ويجدر التنويه إلى أنه تم عكس القاعدة لضمان فهم أفضل حيث كلما اقتربت من 5، زادت المخاطر والعكس صحيح.

4.5 النتائج

أتاح استخدام طريقة حساب قيمة z-score إمكانية منح درجة لكل مؤشر فرعي للمخاطر. وقد أدى هذا الأسلوب إلى تحليل تطور كل خطر على مدى عشرين عامًا. كما أن استخدام سلسلة زمنية طويلة نسبياً يضمن التقارب الأفضل للطرق الإحصائية للتوحيد والتصنيف.

وتتمثل الخطوة الأولى في تجميع مخطط العنكبوت (Spidergram) وتتعلق بتصميم المؤشرات الفرعية لكل عمود من أعمدة المخاطر بعد توحيد البيانات باستخدام طريقة المكونات الرئيسية (PCA) وتؤكد النتائج التي تم الحصول عليها أن الأساليب الإحصائية المستخدمة يمكن أن تصف التوترات ونقاط الضعف التي يواجهها النظام المالي الليبي.

الشكل البياني رقم (5-1) مؤشر المخاطر للركائز الستة

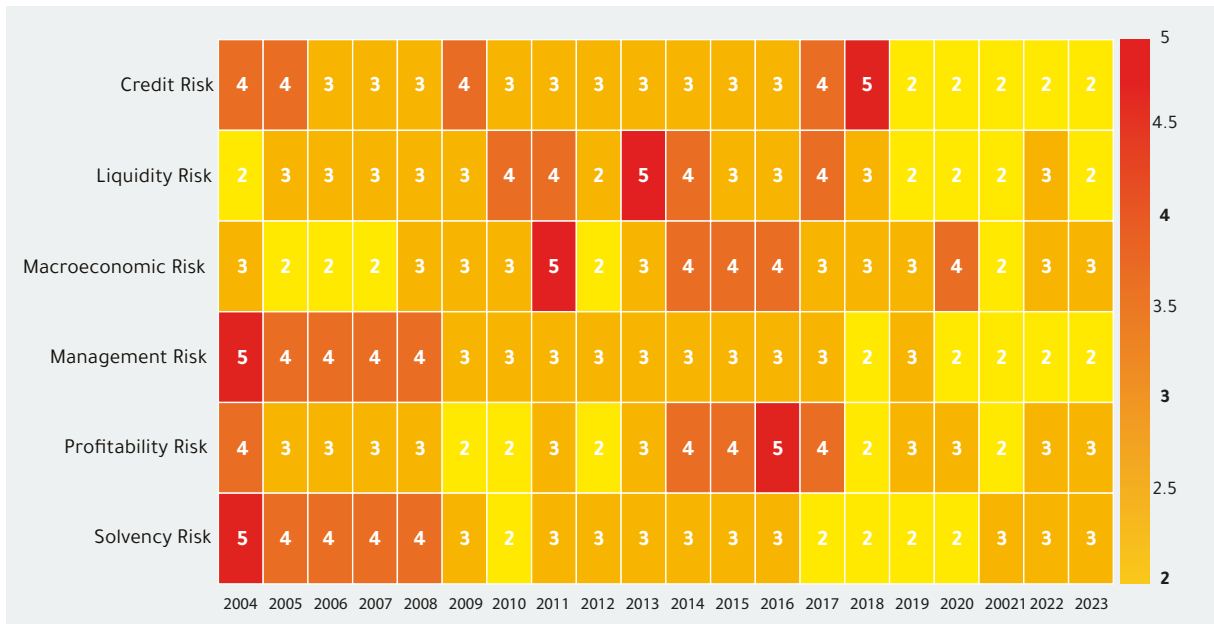


تؤكد نتائج المؤشرات مختلفة التقييمات التي تم إجراؤها للقطاع المالي الليبي والواقع أن ظروف الاقتصاد الكلي تبدو متقلبة للغاية مع تحسن واضح على مدى العامين الماضيين. يتيح المؤشر المطور تحديد الأزمات التي شهدتها القطاع خلال (2011 ، 2014 ، 2020) ، مما يتركنا في وضع مريح فيما يتعلق بتقييم ظروف الاقتصاد الكلي.

بالإضافة إلى ذلك، تظهر مخاطر الائتمان تحسنا واضحا بين عامي 2021 و 2023، بما يتماشى مع انخفاض مستوى القروض المتعثرة مقارنة بالسنوات السابقة. كما انخفضت مخاطر الملاءة المالية خلال العامين الماضيين ، وتحديدًا منذ عام 2016. من حيث الربحية، لاحظنا تقلبًا كبيرًا في المؤشر وانخفاضًا كبيرًا في كل مرة يتعرض فيها للاقتصاد الليبي لصدمة شديدة. انخفضت مخاطر السيولة والإدارة المصرفية (الحكومة) بشكل كبير خلال السنوات الأربع الماضية بسبب جهود مصرف ليبيا المركزي والرقابة المصرفية.

تم تقييم المؤشرات الفرعية، التي تم تطويرها، باستخدام منهجية z-score واستخدام التوزيع الطبيعي تم اختيار تصنيف مستوى النظام المالي الليبي إلى 5 فئات وفقاً لنظام تصاعدي للمخاطر. أتاحت ديناميكيات هذا التصنيف تطوير خريطة حرارية لحالة هشاشة النظام المالي الليبي باستخدام برنامج MATLAB. يلخص الشكل التالي ديناميكيات المخاطر في القطاع الليبي.

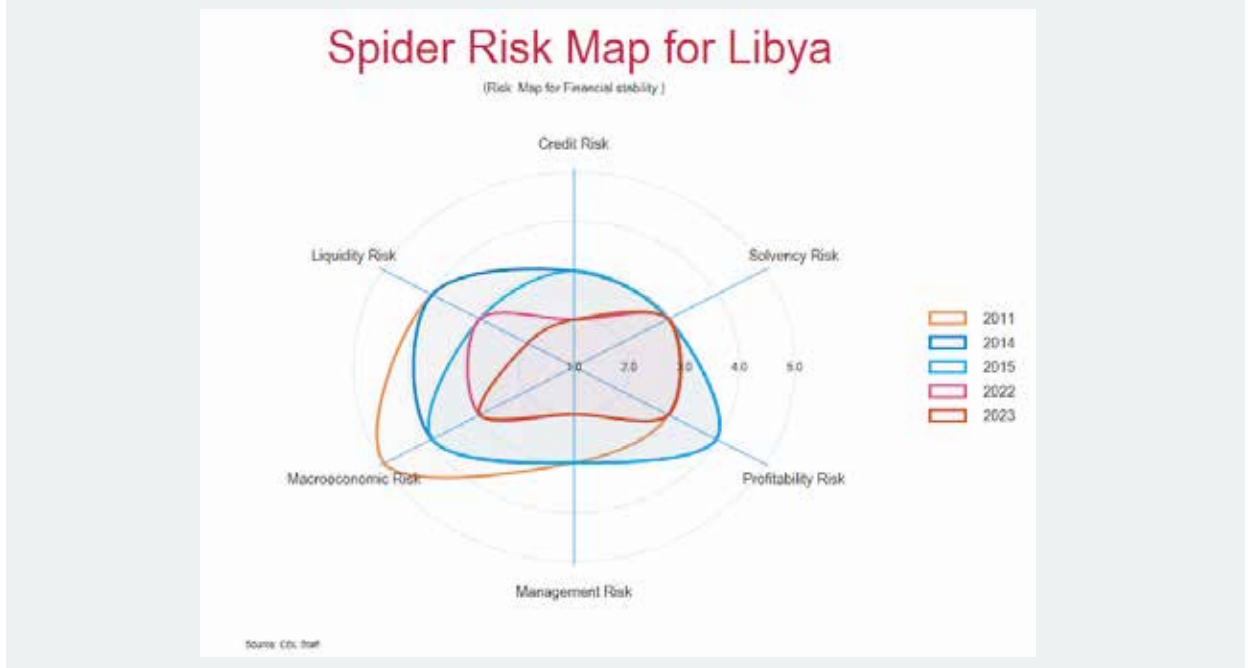
الشكل البياني رقم (5-2) خريطة حرارية لحالة هشاشة النظام المالي الليبي للركائز الستة



شهد عام 2023 انخفاضاً كبيراً في هشاشة النظام المالي، حيث لم يتجاوز تصنيف المخاطر مستوى 3، أي عتبة المخاطر المتوسطة في الأبعاد المختلفة التي تم تقييمها. تؤكد هذه الملاحظة الإنجازات الكبيرة التي تمكن مصرف ليبيا المركزي من تحقيقها من خلال الإشراف المصرفي والاستخدام المتزايد لإدارة المخاطر المصرفية الاستباقية.

بالمقارنة مع سنوات الأزمات حيث كان التصنيف أكثر من 4 و 5 (مستوى خطير جداً)، تظهر الحالة الحالية درجة عالية من الاستقرار في النظام المالي الليبي. ومع ذلك، لا تزال الظروف الاقتصادية الكلية تثقل كاهل الاستقرار المالي، مع بقاء مخاطر الربحية بارزة أيضاً. من ناحية أخرى، تظل مخاطر الائتمان والسيولة في وضع مفضل مقارنة بتاريخ النظام المالي.

الشكل البياني رقم (3-5) خريطة المخاطر العنكبوتية (Spidergram)



تؤكد هذه النتائج المقنعة قوة الأسلوب القائم على عوامل المخاطر، ومن هذا المنظور فإن استخدام خريطة المخاطر العنكبوتية (Spidergram) كأداة لرصد وتقييم ضعف النظام المالي الليبي هو خيار مثالي ومقبول. وبناءً على البرامج المستخدمة في MATLAB و Stata، تمكنا من إنشاء خريطة المخاطر العنكبوتية (Spidergram) لليبيا والذي سيصبح أداة أساسية لتقييم مخاطر هشاشة النظام المالي الليبي. تتيح مقارنة السنوات في خريطة المخاطر العنكبوتية (Spidergram) مراقبة ديناميكيات الاستقرار المالي وتطور عوامل المخاطر. وكما يتضح في خريطة المخاطر العنكبوتية (Spidergram)، فإن عامي 2022 و 2023 يقعان في مستوى منخفض من المخاطر لأنهما يقعان في وسط مخطط العنكبوت. وبالمقارنة مع عامي 2011 و 2015، كان الوضع أكثر حرجاً، خاصة فيما يتعلق بالمخاطر الاقتصادية الكلية ومخاطر السيولة ومخاطر الربحية. وقد ساهم العمل الذي قام به مصرف ليبيا المركزي في تخفيف هذه المخاطر خلال العامين الماضيين، لذا، يجب تعزيز الجهود في هذا الاتجاه.



06



الفصل السادس مؤشر الاستقرار المالي



1.6 مؤشر الاستقرار المالي

أظهرت الازمات المالية المتعاقبة العديد من التحديات التي يمكن أن تواجه الأنظمة المصرفية، وظهرت الحاجة الى ضرورة امتلاك المصارف المركزية أدوات تمكّنها من تحديد مواطن الضعف في النظام المالي، الأمر الذي جعلها تعمل على بناء أنظمة إنذار مبكر تمكّنها من التنبؤ بأوضاع المصارف خاصة تلك التي تعاني من تحديات محتملة في المستقبل وبالتالي تجنب تعرضها لأزمات مصرفية، حيث إن التعامل مع الأزمات المصرفية يجب أن يبدأ بتوقع الأزمة قبل حدوثها ومن ثم تبني الرقابة الاحترازية الكفيلة وذلك لتحديد ومراقبة والحد من المخاطر على النظام المالي ككل.

2.6 أهمية إعداد مؤشر للاستقرار المالي:

تتبع أهمية بناء مؤشر للاستقرار المالي من ضرورة وجود مؤشر كمي يقيس مستوى الاستقرار المالي بموضوعية ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر حيث ينبه هذا المؤشر متخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض النظام المالي للأزمات قبل وقوعها واتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية، وتبرز أهمية بناء مؤشر للاستقرار المالي فيما يلي:

- o تكون عملية تقييم سلامة النظام المالي مبنية على مقاييس كمية وموضوعية.
- o يساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح.
- o مقارنة أداء القطاع المالي بين الدول.
- o مراقبة تطور بعض المتغيرات المهمة ومقارنتها عبر الزمن (من خلال رسم خارطة المخاطر.
- o يعد مؤشر الاستقرار المالي أداة تكميلية لأنظمة الإنذار المبكر واختبارات الأوضاع الضاغطة.

3.6 المنهجية:

تعددت المنهجيات المستخدمة لتطوير وبناء مؤشر خاص بالاستقرار المالي في العديد من البلدان وظهر الاختلاف في منهجية إعداده من حيث المتغيرات والطرق الإحصائية والأوزان الترجيحية المستخدمة لهذا الغرض ومن أفضل الطرق المستخدمة لاختيار الأوزان الترجيحية للمؤشرات هي الاعتماد على آراء الخبراء والمختصين بحيث يتم إعطاء الأوزان حسب أهمية المؤشر الفرعي ومدى تأثيره على الاستقرار المالي. عمل مصرف ليبيا المركزي على بناء مؤشر خاص بالاستقرار المالي بما يتناسب مع خصوصية النظام المالي والاقتصادي في ليبيا، حيث تم الاطلاع على العديد من التجارب للمصارف المركزية العربية في هذا الشأن.

يتكون المؤشر التجميعي من مؤشرين فرعيين يمثل كل مؤشر منهما عنصراً رئيساً من عناصر النظام المالي في ليبيا وهما مؤشر القطاع المصرفي وقد تم تمثيله بتسعة متغيرات، ومؤشر الاقتصاد الكلي والذي تم تمثيله بستة متغيرات، ولم يتم إدراج مؤشر يمثل سوق المال نظراً لتوقف نشاط سوق الأوراق المالية حيث تم إيقاف التداول في سوق المال الليبي منذ 24 يوليو 2014، على أن يتم إدراجه مستقبلاً عند استئناف نشاطه، حيث تتطلب عملية بناء وتطوير المؤشر توفر قاعدة بيانات شاملة على مستوى الاقتصاد الكلي ومؤشرات الرقابة الاحترازية وأسواق رأس المال والعقارات، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي يمكن أن تحدث في القطاع المالي والبيئة الاقتصادية والاستثمارية بهدف الوصول إلى أفضل النتائج.

4.6 المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي:

يتكون مؤشر الاستقرار المالي في ليبيا من مؤشرين رئيسيين وهما مؤشر القطاع المصرفي ومؤشر الاقتصاد الكلي على النحو الآتي:

الجدول رقم (6-1) المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي

المؤشر الرئيسي	المتغيرات	المتغيرات الفرعية
مؤشرات القطاع المصرفي	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال
	جودة الأصول	القروض المتعثرة / إجمالي الأصول القروض المتعثرة / إجمالي القروض نسبة التغطية (المخصصات / القروض المتعثرة)
	السيولة	نسبة الأصول السائلة / الالتزامات السائلة
	الربحية	نسبة إجمالي الديون / إجمالي ودائع العملاء نسبة العائد على الأصول (ROA) نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) إجمالي العائد / إجمالي الودائع
مؤشرات الاقتصاد الكلي		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة عجز الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي نسبة الدين الحكومي/الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو الإيرادات الحكومية معدل التضخم نسبة الاحتياطيات الأجنبية / الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

1.4.6 مؤشر القطاع المصرفي: يتكون من 9 مؤشرات فرعية، وهي: نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الأصول، ونسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ونسبة تغطية المخصصات، ونسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة، ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء، ونسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة العائد على الودائع .:

1.1.4.6 نسبة كفاية رأس المال:

تعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم النسب التي تقيس سلامة ومثانة المراكز المالية للمصارف، حيث تعزز كفاية رأس المال قدرة المصارف على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة وبالتالي حماية أموال المودعين، وكلما زادت هذه النسبة ضمن حدود معينة كان لها تأثير إيجابي على الاستقرار المالي.

2.1.4.6 نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول:

يقيس هذا المؤشر مخاطر الائتمان وتدل زيادة هذه النسبة على انخفاض كفاءة إدارة وتحليل الائتمان، وينبغي ألا تتجاوز هذه النسبة 10%، لأن هذا الانخفاض ينذر بحدوث أزمة مصرفية.

3.1.4.6 القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض:

تعتبر القروض المتعثرة من أكبر المشكلات التي تواجه القطاع المصرفي لما لها من أثر كبير على كفاءة المصارف التجارية واقتصاد الدول بوجه عام، نتيجة إعاقتها للمشاريع التنموية، حيث لا تحقق هذه القروض أية إيرادات، لذلك يلجأ المصرف عادة إلى إعادة جدولتها.

4.1.4.6 نسبة التغطية (المخصصات/ القروض المتعثرة):

حيث إن حجم المخصصات يُعبر بشكل أكبر عن قدرة القطاع المصرفي على مواجهة مخاطر الائتمان وارتفاع حجم المخصصات يقيس قدرة القطاع المصرفي على مواجهة مخاطر التعثر.

5.1.4.6 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات السائلة:

تقيس هذه النسبة قدرة القطاع المصرفي على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل من الأصول السائلة عالية الجودة أو قاعدة الأموال المستقرة.

6.1.4.6 نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء:

إن نسبة القروض إلى الودائع تُعتبر أداة هامة للتنبؤ بإمكانية تعرض القطاع المصرفي لمشاكل، إضافة لقياس قدرته على تغطية القروض بتمويل مستقر، وغالباً ما يتكون التمويل المستقر من ودائع الأفراد وودائع الشركات غير المالية، فعندما تتجاوز القروض قيمة الودائع، تواجه المصارف فجوة تمويل تؤدي إلى تقييد دخولها إلى الأسواق المالية.

7.1.4.6 نسبة العائد على الأصول:

يشير معدل العائد على الأصول بصورة أساسية إلى كفاءة عملية منح الائتمان، وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول، وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، مما يعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي، وزيادة درجة الثقة في سلامته.

8.1.4.6 نسبة العائد على حقوق الملكية:

إن بقاء معدل العائد على حقوق الملكية ضمن مستويات موجبة جيدة يشير إلى الأداء الجيد للمصارف وفعاليتها في استخدام رأس مالها الأمر الذي يعزز من قدرتها على مواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها مستقبلاً.

9.1.4.6 العائد إلى إجمالي الودائع:

يقيس هذا المؤشر نسبة الأرباح التي حققها المصرف من جراء حيازته لودائع العملاء، ويعتبر من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية للمصارف.

2.4.6 مؤشر الاقتصاد الكلي: يتكون من 6 مؤشرات فرعية، وهي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، معدل نمو الإيرادات الحكومية، ونسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

1.2.4.6 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

إن ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تعكس حالة الاقتصاد وقوته. من ناحية أخرى، فإن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون القروض المتعثرة نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع قدرة المقترضين على سداد ديونهم.

2.2.4.6 نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي:

إن وجود عجز جوهري في الحساب الجاري يبين فيما إذا كان هناك خلل في الاقتصاد الكلي الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي.

3.2.4.6 نسبة الدين الحكومي/الناتج المحلي الإجمالي:

نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تعبر هذه النسبة عن الوضع المالي للدولة فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفض التصنيف الائتماني للدولة. معدل نمو الإيرادات الحكومية: يقيس هذا المؤشر مدى استقرار الإيرادات الحكومية.

4.2.4.6 معدل التضخم:

إن استقرار الاقتصاد الكلي هو في المقام الأول استقرار الأسعار على المدى المتوسط والطويل، أي أنه كلما زادت نسبة التضخم قلت القوة الشرائية للعملة مما يحدث أثراً سلبياً على الاستقرار المالي.

5.2.4.6 نسبة الاحتياطيات الأجنبية / الناتج المحلي الإجمالي:

كلما زادت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي دلّ ذلك على استقرار أكثر للعملة المحلية والذي ينعكس إيجاباً على الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي

5.6 اوزان المؤشرات المستخدمة في المنهجية:

الجدول رقم (2-6) الأوزان الترجيحية المستخدمة في المنهجية مع مؤشر الاستقرار المالي

الصيغة المستخدمة	وزن المؤشر الرئيسي	الوزن الترجيحي w	المتغيرات الفرعية	المتغيرات	المؤشر الرئيسي
$BI = \sum_{n=1}^9 (dn wn)$	%52	%13	نسبة كفاية رأس المال	كفاية رأس المال	مؤشرات القطاع المصرفي
		%5	القروض المتعثرة / إجمالي الأصول	جودة الأصول	
		%5	القروض المتعثرة / إجمالي القروض		
		%5	نسبة التغطية (المخصصات / القروض المتعثرة)		
		%6	نسبة الأصول السائلة / الالتزامات السائلة	السيولة	
		%6	نسبة إجمالي الديون / إجمالي ودائع العملاء	الربحية	
		%4	نسبة العائد على الأصول (ROA)		
		%4	نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)		
		%4	إجمالي العائد / إجمالي الودائع		
$EI = \sum_{n=1}^4 (dn wn)$	%48	%8	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	
		%8	نسبة عجز الحساب الجاري الناتج المحلي الإجمالي		
		%8	نسبة الدين الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي		
		%8	معدل نمو الإيرادات الحكومية		
		%8	معدل التضخم		
		%8	نسبة الاحتياطات الأجنبية الناتج المحلي الإجمالي		
d تمثل قيمة المتغير بعد التطبيع	%100	%100	المجموع		

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (3-6) علاقة المتغيرات المستخدمة في المنهجية مع مؤشر الاستقرار المالي

العلاقة بين المتغير ومؤشر الاستقرار المالي	المتغيرات الفرعية	المتغيرات	المؤشر الرئيس
+	نسبة كفاية رأس المال	كفاية رأس المال	مؤشرات القطاع المصرفي
-	الديون غير العاملة / إجمالي الديون	جودة الاصول	
-	القروض المتعثرة / إجمالي القروض		
+	نسبة التغطية (المخصصات / الديون غير العاملة)		
+	نسبة الأصول السائلة / الالتزامات السائلة	السيولة	
-	نسبة إجمالي الديون / إجمالي ودائع العملاء	الربحية	
+	نسبة العائد على الأصول (ROA)		
+	نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)		
+	إجمالي العائد / إجمالي الودائع		
+	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	
-	نسبة عجز الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي		
-	نسبة الدين الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي		
+	معدل نمو الإيرادات الحكومية		
-	معدل التضخم		
+	نسبة الاحتياطيات الأجنبية الناتج المحلي الإجمالي		

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

6.6 تحويل المتغيرات إلى قيم معيارية (STANDARDIZATION):

1.6.6 يتم تحويل البيانات الأساسية إلى قيم معيارية وفقاً للطريقة التالية:

$$d_{jt} = \frac{X_{jt} - x_{jmin}}{x_{jmax} - x_{jmin}}$$

d_{jt} : القيمة المعيارية للمتغير (j) في الفترة (t)

x_{jt} : قيمة المتغير (j) في الفترة (t)

Min : اقل قيمة للمتغير خلال فترة الاحتماب.

Max : أكبر قيمة للمتغير خلال فترة الاحتماب.

2.6.6 ترجيح المؤشرات الفرعية وفقاً للصيغة التالية:

$$I_t = \sum_{j=1}^n W_j d_{jt}$$

I_t : يمثل قيمة المؤشر الفرعي.

n : يمثل عدد المتغيرات.

w_j : يمثل الوزن الممنوح للمتغير

3.6.6 حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي وفق الصيغة التالية:

$$FSI_t = \sum_{j=1}^n w_j b_i d_{jt} + \sum_{j=1}^n w_j e_i d_{jt}$$

$$= BI + EI$$

FSI_t : مؤشر الاستقرار المالي

w_i : الاوزان الترجيحية.

b_i : مؤشر القطاع المصرفي.

e_i : مؤشر الاقتصاد الكلي.

t : العام الذي تم فيه الاحتماب.

كلما اقتربت قيمة المؤشر FSI من (1) كلما زاد مستوى الاستقرار المالي.

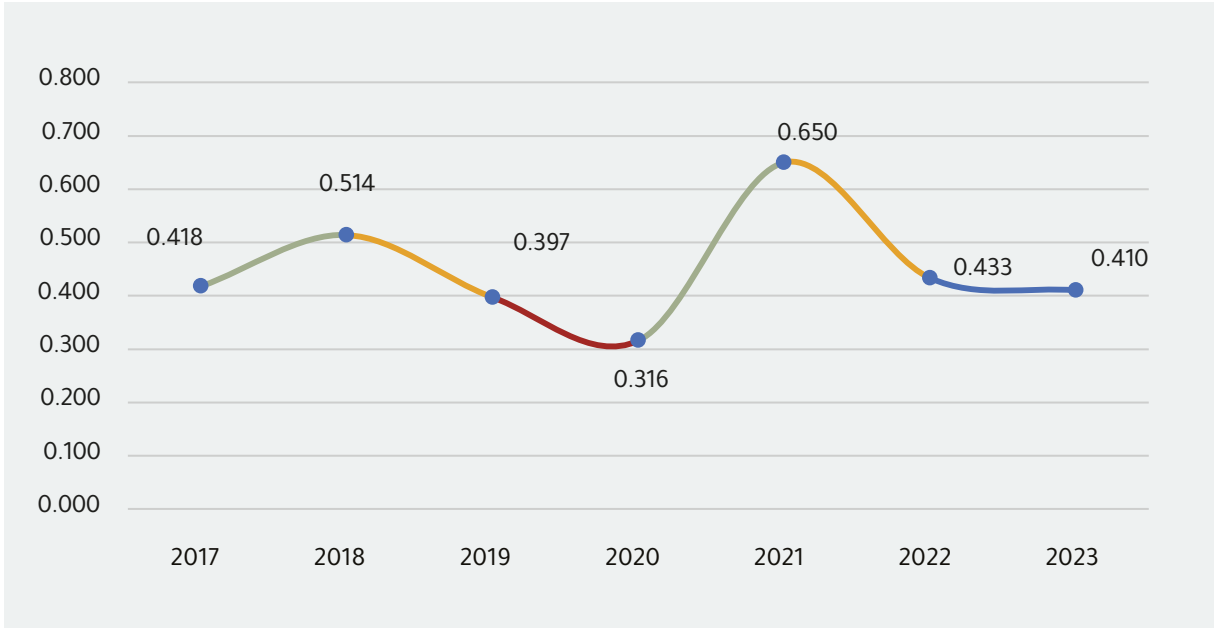
7.6 مؤشر الاستقرار المالي في ليبيا (2017-2023)

تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد أي أنه كلما اقتربت القيمة من الواحد ازدادت درجة الاستقرار في النظام المالي وانخفاض المخاطر.

● في عام 2020 أثرت جائحة كورونا بشكل واضح على الوضع الاقتصادي والمالي في ليبيا حيث انخفض مؤشر الاستقرار المالي ليصل إلى أدنى مستوى له بقيمة 0.316، وعلى الرغم من الاستقرار في مؤشرات القطاع المصرفي في عام 2020 إلا أن المؤشر التجميعي للاستقرار المالي تأثر بشكل ملحوظ بتراجع النشاط الاقتصادي وبالانكماش الذي حدث للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 47.6%، وكذلك بالانخفاض الحاد في معدل نمو الإيرادات الحكومية بنسبة 60%.

● ارتفع مؤشر الاستقرار المالي في عام 2021 بعد التعافي من أزمة كورونا ليصل إلى 0.650 ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ إلى التحسن في مؤشرات القطاع المصرفي ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وكان لنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 89.0% الدور البارز في هذا التحسن الذي طرأ على مؤشر الاستقرار المالي، حيث يعتبر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مكوناً رئيساً لباقي مؤشرات الاقتصاد الكلي.

الشكل البياني رقم (6-1) مؤشر الاستقرار المالي في ليبيا (2017-2023)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

وسجل المؤشر التجميحي للاستقرار المالي في عام 2022 تراجعاً ملحوظاً مقارنةً بعام 2021 والذي كان قد سجل أعلى معدل له خلال الفترة موضع التقرير بقيمة 0.650، حيث ساهم التعافي من الأزمة الصحية التي حدثت في عام 2020 والتي أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي في الاقتصاد المحلي والعالمى بحدوث طفرة في قيمة المؤشر لعام 2021 متأثراً بعودة النشاط الاقتصادي عقب أزمة فايروس كورونا. حيث سجل المؤشر التجميحي لعام 2022 قيمة 0.433 ليعود إلى مستوياته ما قبل الأزمة الصحية، وبتحليل المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الرئيسي في عام 2022 نلاحظ التراجع الملحوظ في المؤشرات الخاصة بالربحية حيث انخفض معدل العائد على الأصول من 0.9 إلى 0.6، وانخفض معدل العائد على حقوق الملكية من 18.5 إلى 9.9، كذلك انخفض معدل العائد على الودائع من 1.3 إلى 0.8، وبتحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي نلاحظ التراجع الواضح في وثيرة نمو الإيرادات المحلية من 362.9% إلى نمو قدره 27.2%، وكان معدل التضخم قد سجل 4.7% مقارنة بـ 2.8% عام 2021.

● عام 2023 سجل المؤشر التجميحي للاستقرار المالي 0.410 مقابل 0.433 مسجلاً انخفاضاً طفيفاً، حيث حافظ مؤشر القطاع المصرفي على مستوياته المسجلة عام 2022، وبتحليل المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الكلي للقطاع المصرفي والمتمثلة في مؤشرات كفاية رأس المال الذي سجل انخفاضاً طفيفاً من 15.7% إلى 15.3% وكذلك انخفاض مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة من 103.4% عام 2022 إلى 94% عام 2023، في حين سجلت المؤشرات الخاصة بالربحية (نسبة العائد على الأصول - نسبة العائد على حقوق الملكية - نسبة العائد على الودائع) والتي سجلت ارتفاعات نسبية حيث ارتفع العائد على الأصول من 0.6 عام 2022 إلى 0.7 عام 2023 وكذلك ارتفع مؤشر العائد على حقوق الملكية من 10.7 عام 2022 إلى 12.1 عام 2023 كما سجل مؤشر العائد على الودائع 0.9 عام 2023 مقابل 0.8 عام 2022. وفيما يتعلق بالمؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكلي سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 19.4% عام 2023 مقابل 1.3% عام 2022 في حين سجل مؤشر نمو الإيرادات الحكومية انخفاضاً بنسبة 6.3%. في المجمل حافظ المؤشر التجميحي للاستقرار المالي على نفس الوثيرة ولم يسجل أية صدمات من شأنها أن تشكل خلافاً في الاستقرار العام.



07



الفصل السابع
الشمول المالي



برز الاهتمام بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي حدثت في سنة 2008، من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛ وذلك من خلال استراتيجيات دولية كفيلة بتعزيزه، لاسيما في ظل العلاقة التي تربطه بتحقيق الاستقرار المالي. وقد قامت غالبية دول العالم بتبني سياسات تضمن تعزيز الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، التي تلبي احتياجاتهم وتتماشى مع قدراتهم وتبعدهم عن التهميش المالي، والتي سينعكس أثرها الإيجابي مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع في الدولة الواحدة، وعلى بقية دول العالم الأخرى.

وفي إطار رؤية مصرف ليبيا المركزي لتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي، يعد تطوير الدفع الإلكتروني خطوة جوهرية نحو تحقيق هذا الهدف. فقد قطع مصرف ليبيا المركزي شوطاً كبيراً في هذا المجال من خلال تعزيز البنية التحتية للنظام المالي وتوسيع نطاق استخدام التقنيات المالية الحديثة، عن طريق إطلاق عدة مشروعات للدفع الإلكتروني خلال العام 2023، والتي أهمها:

مشروع نظام المدفوعات الفورية Instant Payment، ومشروع المصرفية المفتوحة Open Banking ومشروع المنصة المركزية لبيانات الزبائن (اعرف زبونك إلكترونياً) E-KYC. هذا التوجه لا يسهم فقط في تسهيل العمليات المالية اليومية للمواطنين والمؤسسات، بل يعزز أيضاً من فعالية الاقتصاد الوطني ويرفع من كفاءته. كما حقق المصرف المركزي معدلات مرتفعة جداً في الشمول المالي.

1.7 مؤشرات الشمول المالي عالمياً لسنة 2023:

تشير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2023 إلى زيادة الشمول المالي في مختلف أنحاء العالم، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

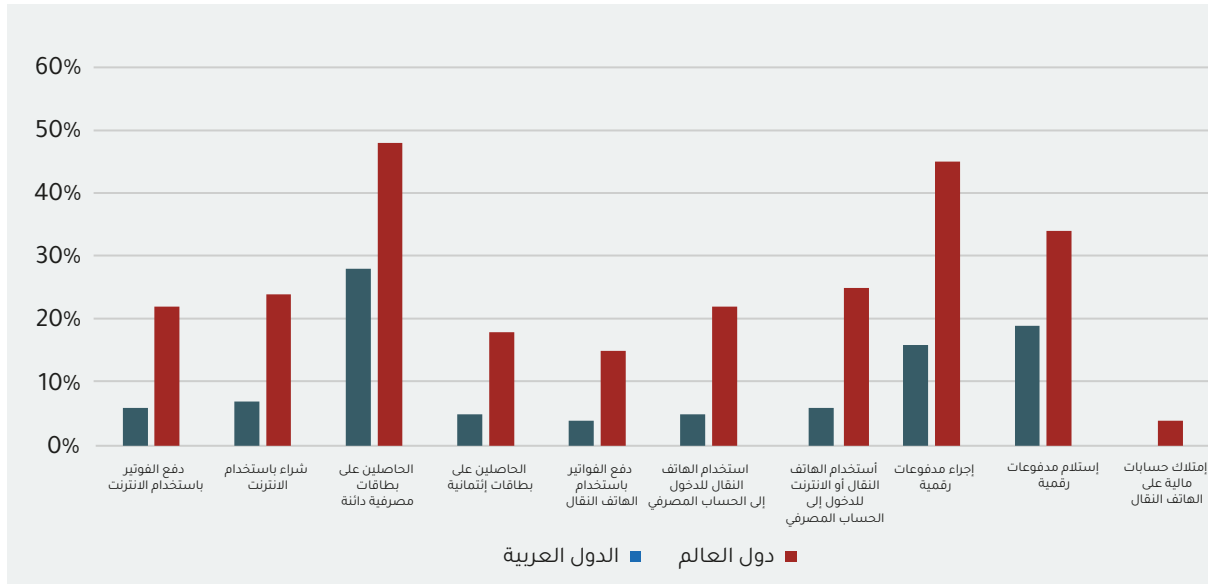
- 71% من الأشخاص في البلدان النامية لديهم حسابات، مقابل 42% قبل عشر سنوات.
- على الصعيد العالمي، يمتلك 76% من البالغين في جميع أنحاء العالم حسابات اليوم، (ارتفاعاً من 51% قبل عقد من الزمن). وهذه المكاسب الهائلة موزعة الآن على نحو أكثر تساوياً وتأتي من عدد أكبر من البلدان أكثر أي وقت مضى.
- تحقق أكبر نمو في استخدام المدفوعات الرقمية، التي قفزت خلال القيود المفروضة على التنقل بسبب جائحة كورونا، وعندما كان ينظر إلى النقدية على أنها غير صحية.
- ثلثا البالغين في جميع أنحاء العالم يحصلون الآن على مدفوعات رقمية أو يتلقونها. وفي البلدان النامية، باستثناء الصين التي تنتشر فيها المدفوعات الرقمية على نطاق واسع، قام نحو 40% من الأشخاص الذين قاموا بالدفع الرقمي من حسابهم (إلى تاجر أو لخدمة المرافق) بذلك لأول مرة منذ بداية الجائحة.
- المدفوعات الرقمية في العادة أكثر أماناً وأكثر ملاءمة، ويمكن أن تكون مدخلاً لاستخدام الخدمات المالية الأخرى، وتظهر بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن البالغين الذين يحصلون على مدفوعات في حسابات بالبلدان النامية، يستخدمون الخدمات المالية أكثر من غيرهم من البالغين.
- في البلدان النامية، حصل 36% من البالغين على مدفوعات في حساباتهم، مثل مدفوعات أجور القطاعين العام والخاص، أو التحويلات الحكومية، أو مدفوعات المعاشات التقاعدية، أو مدفوعات بيع المنتجات الزراعية، أو التحويلات المحلية.

- من بين 36% ممن تلقوا مدفوعات في حساباتهم، يقوم 83% منهم أيضا بالدفع الرقمي، ويستخدم نحو ثلثيهم تلك الحسابات في تخزين الأموال لإدارة النقدية، وحوالي 40% يقولون لنا إنهم يستخدمون حساباتهم لتوفير الأموال أو اقتراضها.
- تقلصت الفجوة بين الجنسين (ذكور وإناث) في ملكية الحسابات لأول مرة، حيث تقلصت من 9 إلى 6 نقاط مئوية في البلدان النامية.

2.7 مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية لسنة 2023:

لازالت مؤشرات الشمول المالي الرقمي دون مستوى الطموحات، وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة التي خطتها الحكومات والمصارف المركزية العربية، حلت تبنت العديد من الدول العربية استراتيجيات وبرامج تختص بالشمول المالي بشكل عام، ارتكزت على محاور متعددة، منها محور يتعلق بالتقنيات المالية الحديثة والتوعية المالية الرقمية، بل وتعدى الأمر بأن قام عدد من الدول بتبني استراتيجيات أو برامج تختص بالتقنيات المالية الحديثة، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على الشمول المالي الرقمي في الدول العربية.

الشكل البياني رقم (7-1) بعض مؤشرات الشمول الرقمي في الدول العربية مقارنة بدول العالم وذلك كنسبة من المواطنين البالغين (أكبر من 15 سنة)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3.7 مؤشرات الشمول المالي في ليبيا:

لقد بات تعزيز الشمول المالي يمثل أحد أهم مستهدفات الدول لتحقيق نهضتها واستقرارها المالي والاقتصادي، والذي من خلاله يتم دعوة كافة شرائح المجتمع للدخول تحت مظلة الرعاية والدعم المصرفي، وبصورة خاصة الفئات المستبعدة مالياً من الحصول على الخدمات المالية، ومن هذا المنطلق يأتي الشمول المالي على رأس أولويات مصرف ليبيا المركزي في إطار تحقيق الاستقرار المالي وأهداف التنمية المستدامة، وعزز ذلك بمنح الإذن للمصارف في فتح المزيد من الفروع والوكالات في مختلف المناطق والمدن الليبية، ومنح تراخيص لمصارف جديدة، وإصدار التشريعات واللوائح التي تنظم العمل المصرفي في ليبيا.

وقد صدر قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (76) لسنة 2020 بشأن تشكيل لجنة رئاسية مهمتها وضع الاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالشمول المالي، وتشكلت لجنة فرعية مهمتها جمع المعلومات والاستبيانات لتنفيذ مؤشر لقياس الشمول المالي، وفي إطار جهود مصرف ليبيا المركزي لتعزيز الشمول المالي، قام المصرف بزيادة نقاط البيع والخدمات الإلكترونية وتشجيع خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال. وكان للتقنيات المالية الحديثة دور كبير في رفع نسبة الشمول المالي، حيث ازداد التعامل بالبطاقات الإلكترونية، وازدادت نقاط البيع الإلكتروني؛ كما أن العديد من المصارف أدخلت تقنيات الدفع عبر الهاتف المحمول.

ويمكن تلخيص مؤشرات الشمول في ليبيا خلال الفترة: 2020-2023، في الآتي:

1. بلغ عدد المصارف العاملة في ليبيا عشرين مصرفاً، منها أربعة مصارف إسلامية حتى نهاية سنة 2023، تعمل من خلال 650 فرعاً ووكالة؛ حيث بلغت الكثافة السكانية لكل مصرف 350 ألف نسمة، و12.1 ألف نسمة لكل فرع ووكالة، وبالنسبة لمن هم من سن 18 سنة فما فوق بلغت الكثافة السكانية لكل مصرف 8 آلاف نسمة، وتخضع المصارف في ليبيا حالياً لبرنامج تحديث وتطوير للمنتجات والخدمات المالية، وبشكل كبير في مجال وسائل الدفع الإلكتروني، ويأتي هذا في إطار السياسة الإشرافية والرقابية الفاعلة التي يمارسها مصرف ليبيا المركزي، من أجل استعادة القطاع المصرفي في ليبيا لنشاطه وحيويته، وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، وتم استحداث وحدة حماية المستهلك المالي بكل مصرف وفقاً لمنشور مصرف ليبيا المركزي بالخصوص، لحصر شكاوى العملاء ومعالجتها.

2. وقام مصرف ليبيا المركزي في السنوات القليلة الماضية، بمنح التراخيص لمصارف إسلامية جديدة، والموافقة على فتح فروع ووكالات للمصارف القائمة، للتقليل من الكثافة السكانية لكل مصرف وفرع ووكالة.

4.7 تطور نظام المدفوعات الوطني:

في إطار حرص مصرف ليبيا المركزي على ضرورة تطوير آليات أنظمة الدفع وتحويل الأموال من خلال المصارف العاملة في ليبيا من جهة وتعزيز مبدأ تقديم أفضل الخدمات لعملاء المصارف العاملة من جهة أخرى، بهدف تسهيل عمليات الدفع لتغطية احتياجات العملاء بالمصارف. أطلق مصرف ليبيا المركزي مشروعاً تحت مسمى " مشروع المدفوعات الوطني " في عام 2005 وأشتمل على إدخال منظومة العمل المصرفي (I-FLEX) للمصارف النظامية الكبرى، و منظومة الحوالات (RTGS) و(ACH) ونظام الدفع عن طريق المقاصة الالكترونية (ACP) الذي تم استبداله في عام 2016 . وجُل هذه الأدوات بدأ العمل بها منذ العام 2008.

و من منطلق الدور الكبار الذي تلعبه التقنيات المالية الحديثة في رفع نسبة الشمول المالي، التي تؤثر إيجاباً في تنامي مؤشرات التعامل بالبطاقات الإلكترونية، ونقاط البيع الإلكتروني (POS) ، إضافة إلى ذلك توجه المصارف في إدخال تقنيات الدفع عبر الهاتف المحمول.

وفي هذا الصدد أصدر السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي قراره رقم (76) لسنة 2020 بشأن تشكيل لجنة رئيستها مهمتها وضع الاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالشمول المالي، وتشكيل لجنة فرعية، توكل لها مهام جمع المعلومات والاستبيانات لتنفيذ مؤشر لقياس الشمول المالي، وفي إطار جهود مصرف ليبيا المركزي لتعزيز الشمول المالي، حث مصرف ليبيا المركزي كافة المصارف بضرورة التوجه إلى زيادة نقاط البيع والخدمات الإلكترونية وتشجيع خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال. وكان بالفعل للتقنيات المالية الحديثة دور كبار في نمو نسبة الشمول المالي، حيث ازداد التعامل بالبطاقات الإلكترونية ونقاط البيع الإلكتروني، كما أن العدلة من المصارف أدخلت تقنيات الدفع عبر الهاتف المحمول.

ويشير جدول مؤشرات الشمول المالي في ليبيا خلال الفترة: (2021 - 2023)، إلى ما يلي:

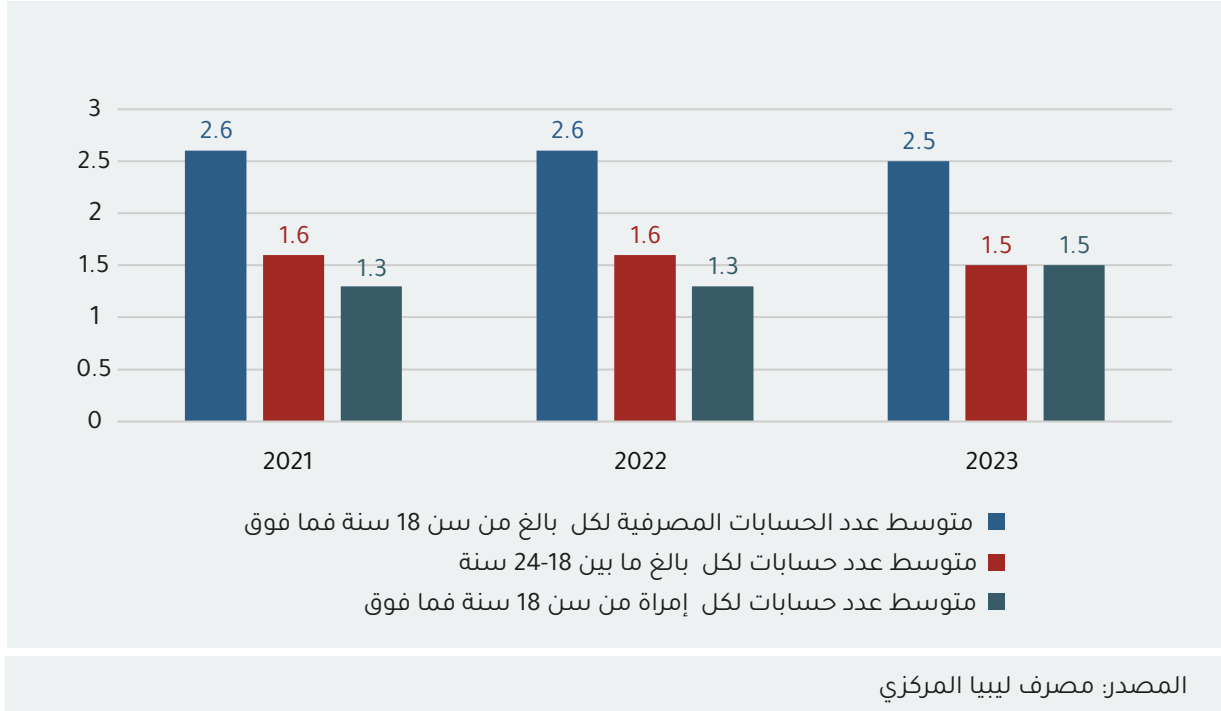
- بلغ عدد الحسابات المصرفية لدى المصارف بكافة فروعها ووكالاتها، 13.0 مليون حساب مصرفي في نهاية سنة 2023، أغلبها حسابات أفراد، وبنسبة زيادة بلغت 1.6% مقارنة بما كانت عليه في نهاية سنة 2022، والبالغة 12.8 مليون حساب مصرفي.
- بلغ متوسط عدد الحسابات المصرفية لكل بالغ (من سن 18 سنة فما فوق)، بواقع 2.5 حساب مصرفي في نهاية 2023.
- بلغ متوسط عدد الحسابات المصرفية لكل بالغ ما بين (18-24 سنة)، بواقع 2.0 حساب مصرفي في نهاية سنة 2023.
- بلغ متوسط عدد الحسابات المصرفية لمن عمره 25 سنة فما فوق، عدد 2.7 حساب مصرفي في نهاية سنة 2023.
- بلغ متوسط عدد الحسابات المصرفية للمرأة البالغة من سن 18 سنة فما فوق، 2.0 حساب مصرفي في نهاية سنة 2023.
- متوسط مدة التعامل مع الملفات المقدمة لطلب الخدمات المالية بالأيام، يومين (2) على الأكثر، مثل: (فتح حساب، استخراج دفتر صكوك، إيداع، سحب ... إلخ)، ويعتمد أيضاً على طبيعة الخدمة التي يطلبها العميل.

الجدول رقم (7-1) مؤشرات الشمول المالي في ليبيا خلال الفترة: (2021 - 2023)

ر.م	البيانات	2021	2022	2023
مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية				
1	عدد المصارف العاملة في ليبيا	20	20	20
2	عدد الفروع والوكالات	565	580	650
مؤشر استخدام الخدمات المالية				
3	عدد حسابات العملاء (بالمليون)	11.6	12.8	13.0
4	عدد الحسابات المصرفية لكل بالغ (18 سنة فما فوق)	2.6	2.6	2.5
5	عدد الحسابات المصرفية لكل بالغ ما بين (18-24 سنة)	1.6	1.6	1.5
6	عدد الحسابات المصرفية لكل بالغ (25 سنة فما فوق)	3.0	3.2	2.7
7	عدد الحسابات المصرفية لكل امرأة بالغة (من سن 18 سنة فما فوق)	1.3	1.3	1.5
مؤشر جودة الخدمات المالية				
8	متوسط المدة للتعامل مع الملفات المقدمة لطلب الخدمات المالية (بالأيام)، مثل: (فتح حساب، استخراج دفتر صكوك، إيداع، سحب ... إلخ).	3	3	2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (7-2) مؤشر استخدام الخدمات المالية



وعلى صعيد آخر، شهدت الخدمات المالية الإلكترونية المقدمة من خلال الموزع الوطني في ليبيا تطوراً ملحوظاً، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

ازدادت أعداد أجهزة نقاط البيع في سنة 2023 بـ 11,284 جهاز بيع، لتصل إلى 38,029 جهاز بيع وبنسبة زيادة بلغت 42.2% مقارنة بما كانت عليه في سنة 2022 والبالغة 26,745 جهاز بيع، وازداد عدد الحركات في نقاط البيع بـ 20 مليون حركة وبنسبة زيادة بلغت 75.8% في سنة 2023 مقارنة بما كانت عليه في سنة 2022. ارتفعت البطاقات النشطة بمقدار 2,114,090 بطاقة وبما نسبته 162.9% لتصل إلى 3,412,040 بطاقة في سنة 2023 مقارنة بما كانت عليه في سنة 2022 والبالغة 1,297,950 بطاقة، مما يدل على تزايد تفضيل المواطنين لاستخدام البطاقات الإلكترونية في الحصول على حاجياتهم ومستلزماتهم من السلع والخدمات.

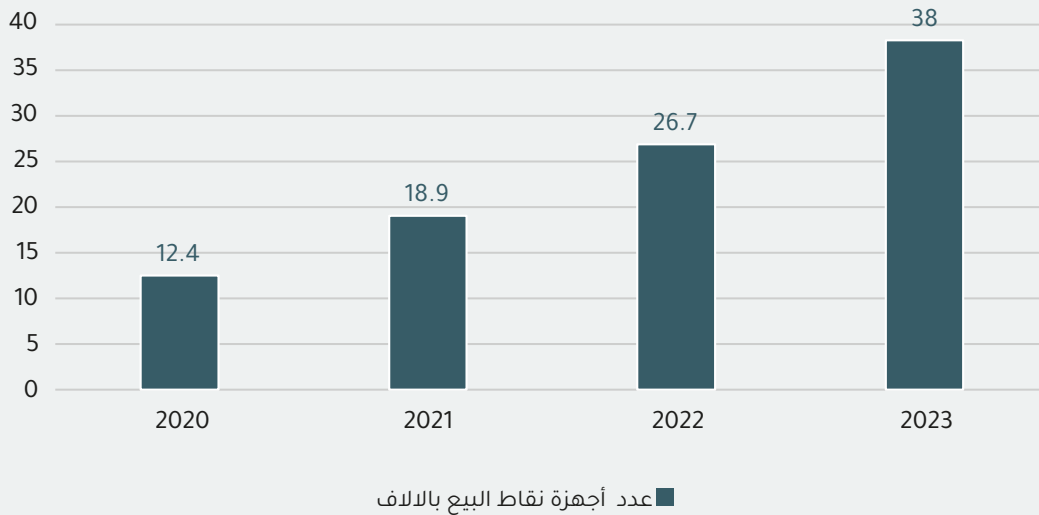
بلغت أعداد بطاقات إيفا خاصة بالمرأة التي لا تعمل من سن 18 سنة فما فوق 1,286,790 بطاقة في نهاية عام 2023 بزيادة قدرها 122,521 بطاقة وبنسبة 10.5% مقارنة بما كانت عليها في نهاية عام 2022. مما ساهم في ازدياد أعداد النساء الليبيات اللاتي تصل إليهن الخدمات المالية الرسمية.

الجدول رقم (7-2) تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من الموزع الوطني خلال الفترة: (2020-2023)

2023	2022	2021	2020	الخدمات المصرفية الإلكترونية
38,029	26,745	18,855	12,448	عدد أجهزة نقاط البيع
46.4	26.4	20.9	15.7	عدد الحركات على نقاط البيع (بالمليون)
3,412,040	1,297,950	668,382	537,210	عدد البطاقات النشطة
1,249	967	760	661	عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM)
24	19	15	14	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ
1,286,790	1,164,269	-	-	عدد بطاقات إيفا لكل أنثى لا تعمل من سن 18 سنة فما فوق

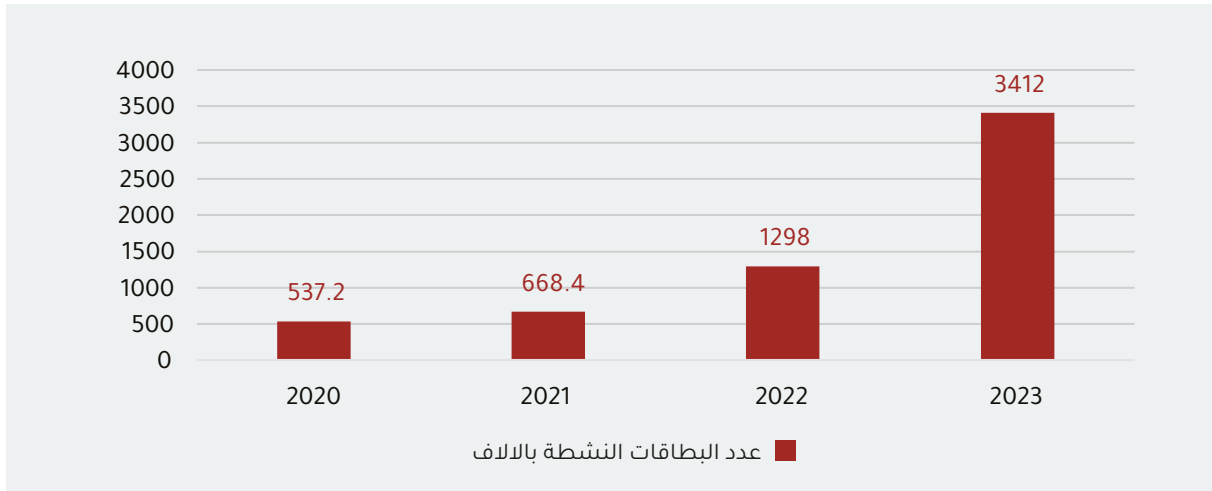
المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (7-3) تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من الموزع الوطني خلال الفترة: (2020-2023)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (7-4) تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من الموزع الوطني خلال الفترة: 2023 - 2020



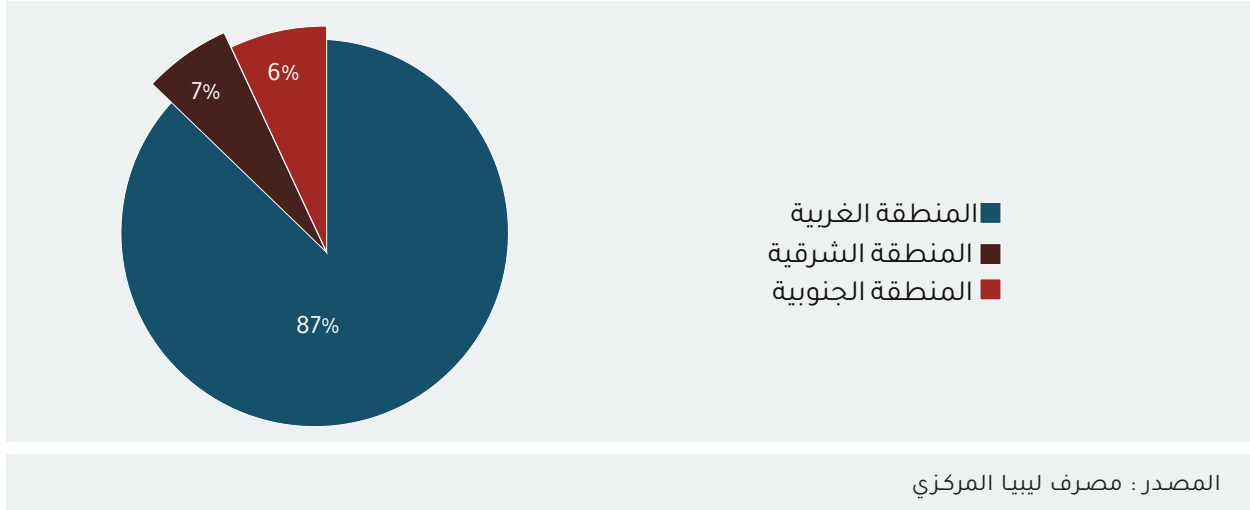
المصدر : مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (7-3) التوزيع الجغرافي لأجهزة نقاط البيع في ليبيا: (2019-2022)

السنة	2019	2020	2021	2022
المنطقة الغربية	7999	11183	16,983	23,348
المنطقة الشرقية	674	720	1,018	1,899
المنطقة الجنوبية	321	585	854	1,498
المجموع	8994	12488	18,855	26,745

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (5-7) التوزيع الجغرافي لأجهزة نقاط البيع حسب المناطق حتى نهاية سنة 2022



كما شهدت الخدمات المالية الإلكترونية المقدمة من خلال شركات القطاع الخاص للدفع الإلكتروني في ليبيا تطوراً ملحوظاً، يمكن تلخيصها في النقاط التالي:

أولاً: البطاقات:

ازدادت أعداد البطاقات في سنة 2023 بـ 81,337 بطاقة، وبنسبة زيادة 19% لتصل إلى 499,352 بطاقة مقارنة بما كانت عليه في سنة 2022. ازدادت أعداد أجهزة نقاط البيع في سنة 2023 بـ 796 جهاز بيع، لتصل إلى 10,925 جهاز بيع وبنسبة زيادة بلغت 8% مقارنة بما كانت عليه في سنة 2022 والبالغة 10,129 جهاز بيع، وفي المقابل انخفضت أعداد الحركات (المعاملات) في نقاط البيع بـ 1,043,823 حركة وبنسبة انخفاض بلغت 40% في سنة 2023 مقارنة عما كانت عليه في سنة 2022.

ثانياً: المحافظ الإلكترونية:

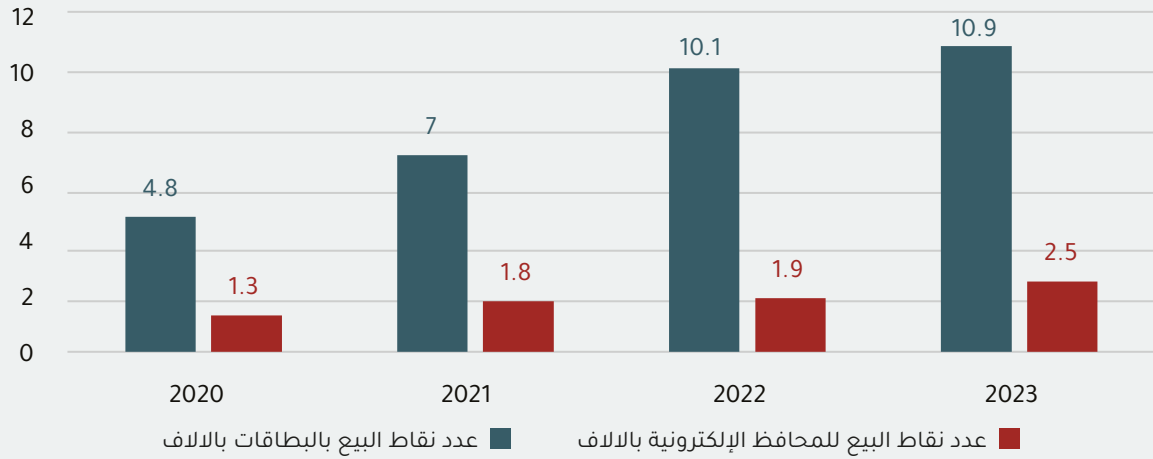
ازدادت أعداد المحافظ الإلكترونية بـ 2,126 محفظة، وبما نسبته 2% لتصل إلى 139,937 محفظة في سنة 2023 مقارنة بما كانت عليه في سنة 2022 والبالغة 137,811 محفظة. ازدادت أعداد أجهزة نقاط البيع في سنة 2023 بـ 561 جهاز بيع، لتصل إلى 2,498 جهاز بيع وبنسبة زيادة بلغت 29% مقارنة بما كانت عليه في سنة 2022 والبالغة 1,937 جهاز بيع، وفي المقابل انخفضت أعداد الحركات (المعاملات) في نقاط البيع بـ 151,823 حركة، وبنسبة انخفاض بلغت 24% في سنة 2023 مقارنة عما كانت عليه في سنة 2022

الجدول رقم (7-4) مؤشرات الدفع الإلكتروني من خلال شركات القطاع الخاص:

2023	2022	2021	2020	البيان
499,352	418,015	201,689	174,966	عدد البطاقات
10,925	10,129	6,964	4.778	عدد نقاط البيع
1,593,264	2,637,087	3,989,187	4,182,051	عدد الحركات (المعاملات)
139,937	137,811	135,929	128,499	عدد المحافظ الإلكترونية
2,498	1,937	1,783	1,328	عدد نقاط البيع
478,034	629,857	1,123,542	776,138	عدد الحركات (المعاملات)

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (7-6) تطور نقاط البيع المقدمة من شركات القطاع الخاص



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

مَصْرَفُ لِيْبْيَا الْمَرْكَزِي

CENTRAL BANK OF LIBYA

حقوق الطبع والنشر محفوظة 2023 ©

صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسمح الاقتباس من هذا التقرير، والرُّجوع إليه، شريطة ذكر المصدر.

تُوجّه جميع المُراسلات المُتعلّقة بهذا التقرير إلى إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العُنوان التالي:

ص.ب 1103 طرابلس - ليبيا

هاتف: 00218 21 477 3901

بريد مصور (فاكس): 00218 21 477 3903

بريد إلكتروني: comm.unit@cbl.gov.ly

الموقع الإلكتروني: www.cbl.ly

مَصْرَفَ لِيْبْيَا الْمَرْكَزِيَّ
CENTRAL BANK OF LIBYA